ISSN 0851 - 1195

المملكة المغربية

الجريدة الرسمية

النشرة العامة

ثمن النسخة : 5 دراهم ـ ثمن النسخة من السنوات الماضية : 7,50 دراهم ـ يرسل الجدول السنوي مجانا الى المشتركين

بيان النشرات	تعريفة الاشتراك في المغرب ستة اشهر	تعريفة الاشتراك في المغرب سنة	تعريفة الاشتراك في الخارج	يطلب الاشتراك من المطبعة الرسمية الرباط ـ شالة
النشرة العامة	80 درهما	120 درهما	تضاف الى المبالغ المنصوص عليها بمنته ، مصاريف الارسال حسبما هي محددة في النظام البريدي الجاري به العمل.	التليفون 76.50.24 ـ 76.50.25 / 76.51.79 ـ 76.54.13
نشرة الترجمة الرسمية	60 درهما	100 درهم		
نشرة الإعلانات القانونية والقضائية والادارية	80 درهما	120 درهما		الحساب الجاري البريدي رقم 16 ـ 101 بالرباط
نشرة مداولات مجلس النواب		100 درهم		

تدرج في النشرة العامة القوانين والنصوص التنظيمية ونصوص الاوفاق الدولية الموضوعة باللغة العربية وكذلك المقررات والوثائق التي تفرض القوانين او النصوص التنظيمية الجاري بها العمل نشرها بالجريدة الرسمية.

فهرست

نصوص عامة

صفحة

بنك المغرب.

تقرير مرفوع الى صاحب الجلالة الملك الحسن الثاني نصره الله من والي بنك المغرب السيد محمد السقاط عن السنة المالية 1991 1394

اعضاء الحكومة. ـ النيابة.

ظهير شريف رقم 1.92.171 صادر في 23 من ربيع الآخر 1413 (21 اكتوبر 1992) بتخويل الوزير الاول صلاحية تكليف اعضاء الحكومة القيام مقام زملائهم الذين يتغيبون أو يحول مانع بينهم وبين مزاولة مهام منصبهم 1456

صفحة

المحطات الأرضية الخاصة المعدة لالتقاط الاشارات الراديوفونية الصادرة عن اقمار صناعية.

مرسوم رقم 2.91.267 صادر في 15 من ربيع الآخر 1413 (13 اكتوبر 1992) بتغيير وتتميم القرار الصادر في 12 من ربيع الآخر 1372 (30 ديسمبر 1952) بتنظيم اقامة واستعمال المحطات الخاصة للاتصالات اللاسلكية 1456

مرسوم بقانون رقم 2.91.388 صادر في 15 من ربيع الآخر 1413 (13 اكتوبر 1992) بإحداث رسم على اقامة المحطات الأرضية الخاصة المعدة لالتقاط الاشارات الاذاعية التلفزية الصادرة عن اقمار صناعية . . 1457

قرار لوزير الداخلية والاعلام رقم 1608.92 صادر في 15 من ربيع الآخر 1413 (13 اكتوبر 1992) في شان التصريح بإقامة المحطات الأرضية الخاصة المعدة لالتقاط الاشارات الاذاعية التلفزية الصادرة عن اقمار صناعية 1458

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

صفحة

الشركة الوطنية للخطوط الملكية المغربية ـ احداث وليدة لها تسمى « National Marketing Company Amadeus Maroc ».

مرسوم رقم 2.92.737 صادر في 15 من ربيع الآخر 1413 (13 اكتوبر 1992) بالاذن للشركة الوطنية « الخطوط الملكية المغربية » « RAM » باحداث وليدة لها تسمى « National Marketing Company Amadeus Maroc » 1460

البذور المعتمدة ـ الاسعار المدعومة.

قرار مشترك لوزير الفلاحة والاصلاح الزراعي ووزير المالية رقم 1366.92 صادر في 16 من ربيع الأول 1413 (14 سبتمبر 1992) بنسخ القرار رقم 1242.91 الصادر في 14 من ربيع الأول 1412 (24 سبتمبر 1991) بتحديد الأسعار المدعومة التي على مؤسسات تسويق البزور أن تبيع بها للفلاحين البذور المعتمدة 1460

اقتراض مغربي لسنة 1952 مترتبة عليه فائدة سعرها 4.50 ٪ ومضمون رأس ماله.

قرار لوزير المالية رقم 1382.92 صادر في 8 ربيع الآخر 1413 (6 اكتوبر 1992) بتحديد قيمة استرداد الدولة لسندات الاقتراض المغربي لسنة 1952 المترتبة عليه فائدة سعرها 4.50 ٪ والمضمون رأس ماله 1460

الرهن.

قرار لوزير المالية رقم 1552.92 صادر في 14 من ربيع الآخر 1413 (12 أكتوبر 1992) تحدد بموجبه ، فيما يخص محصول سنة 1992 اجراءات تطبيق المرسوم الملكي رقم 490.67 الصادر في 30 من جمادى الأولى 1387 (5 سبتمبر 1967) المحددة بموجبه شروط ضمان الدولة للسلفات التي تمنحها مؤسسات القرض عن الحبوب والقطاني والبزور الزيتية المرهونة 1461

اصدار صندوق التجهيز الجماعي ثلاثة اشطار من سندات لخمس عشرة سنة.

قرار لوزير المالية رقم 1557.92 صادر في 18 من ربيع الآخر 1413 (16 أكتوبر 1992) بتغيير القرار رقم 1187.92 الصادر في 25 من صفر 1413 (25 اغسطس 1992) بتحديد شروط وكيفية اصدار صندوق التجهيز الجماعي ثلاثة أشطار من سندات لخمس عشرة سنة لا يجاوز مبلغها الاجمالي 450.000.000 درهم 1461

تعيين رجال الدرك المخولين صفة ضابط الشرطة القضائية.

استدراك خطأ وقع بالجريدة الرسمية عدد 4158 بتاريخ 7 محرم 1413 (8 يوليو 1992) 1462

نصوص خاصة

اقليم سيدي قاسم ـ اخراج قطعة ارضية وتفويتها لفائدة بعض الخواص.

مرسوم رقم 2.92.646 صادر في فاتح ربيع الآخر 1413 (29 سبتمبر 1992) بالموافقة على مقرر المجلس الجماعي لسيدي قاسم (اقليم سيدي قاسم) الصادر بالاذن للجماعة في اخراج قطعة ارضية من ملكها العام وترتيبها في ملكها الخاص وتفويتها لفائدة بعض الخواص 1463

مراكش ـ تفويت بالتراضي لقطعة ارضية من الملك البلدي الخاص.

مرسوم رقم 2.92.648 صادر في فاتح ربيع الآخر 1413 (29 سبتمبر 1992) بالموافقة على مقرر مجلس جماعة مدينة مراكش بالاذن للمدينة في أن تفوت بالتراضي قطعة أرضية من الاملاك البلدية الخاصة لفائدة شركة يحي وفاطمة 1463

صفحة

عين السبع ـ الحي المحمدي ـ التخلي بالتراضي عن قطعة ارضية من الملك الجماعي الخاص لفائدة الدولة (الملك الخاص).

مرسوم رقم 2.92.649 صادر في فاتح ربيع الآخر 1413 (29 سبتمبر 1992) بالموافقة على مقرر مجلس جماعة عين السبع الصادر بالاذن لهذه الجماعة في التخلي بالتراضي عن قطعة ارضية من الملك الجماعي الخاص لفائدة الدولة (الملك الخاص) 1464

اقليم سطات ـ تفويت قطعة ارضية لفائدة بنك المغرب.

مرسوم رقم 2.92.650 صادر في فاتح ربيع الآخر 1413 (29 سبتمبر 1992) بالموافقة على مقرر مجلس جماعة سطات (اقليم سطات) الصادر بالاذن للجماعة في تفويت قطعة أرضية من ملكها الخاص لفائدة بنك المغرب 1464

اقليم وجدة ـ اخراج قطع ارضية عارية وتفويتها لفائدة الخواص.

مرسوم رقم 2.92.658 صادر في فاتح ربيع الآخر 1413 (29 سبتمبر 1992) بالموافقة على مقرر مجلس جماعة احفير (اقليم وجدة) المتعلق باخراج قطع ارضية عارية من الاملاك الجماعية العامة وضمها الى الاملاك الجماعية الخاصة وتفويتها لفائدة الخواص 1465

اقليم تازة ـ اقتناء قطعة ارضية.

مرسوم رقم 2.92.677 صادر في فاتح ربيع الآخر 1413 (29 سبتمبر 1992) بالموافقة على مقرر مجلس جماعة مدينة جرسيف (اقليم تازة) الصادر بالاذن للجماعة في اقتناء القطعة الأرضية اللازمة لتوسيع شارع محمد الخامس 1466

ميناء الناضور ـ الاجور المستحقة على الاعمال المنجزة بمخزن حفظ الحبوب.

قرار للوزير المنتدب لدى الوزير الأول المكلف بالشؤون الاقتصادية والاجتماعية رقم 1412.92 صادر في 10 ربيع الآخر 1413 (8 اكتوبر 1992) بتحديد الاجور المستحقة على الاعمال المنجزة بمخزن حفظ الحبوب بميناء الناضور 1467

تفويض الامضاء.

قرار لوزير الصحة العمومية رقم 1180.92 صادر في 12 من صفر 1413 (12 اغسطس 1992) بتفويض الامضاء 1467

قرار لوزير الصحة العمومية رقم 1173.92 صادر في 19 من صفر 1413 (19 اغسطس 1992) بتفويض الامضاء 1468

قرار لوزير الصحة العمومية رقم 1174.92 صادر في 19 من صفر 1413 (19 اغسطس 1992) بتفويض الامضاء 1468

قرار لوزير الصحة العمومية رقم 1175.92 صادر في 19 من صفر 1413 (19 اغسطس 1992) بتفويض الامضاء 1468

قرار لوزير الصحة العمومية رقم 1176.92 صادر في 19 من صفر 1413 (19 اغسطس 1992) بتفويض الامضاء 1469

قرار لوزير الصحة العمومية رقم 1177.92 صادر في 19 من صفر 1413 (19 اغسطس 1992) بتفويض الامضاء 1469

قرار لوزير الصحة العمومية رقم 1178.92 صادر في 19 من صفر 1413 (19 اغسطس 1992) بتفويض الامضاء 1469

قرار لوزير الصحة العمومية رقم 1179.92 صادر في 19 من صفر 1413 (19 اغسطس 1992) بتفويض الامضاء 1470

قرار لوزير الصحة العمومية رقم 1181.92 صادر في 19 من صفر 1413 (19 اغسطس 1992) بتفويض الامضاء 1470

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

صفحة

قرار لوزير الصحة العمومية رقم 1182.92 صادر في 19 من صفر 1413 (19 اغسطس 1992) بتفويض الامضاء 1471

قرار لوزير الصحة العمومية رقم 1183.92 صادر في 19 من صفر 1413 (19 اغسطس 1992) بتفويض الامضاء 1471

قرار لوزير الصحة العمومية رقم 1184.92 صادر في 19 من صفر 1413 (19 اغسطس 1992) بتفويض الامضاء 1471

قرار لوزير الصحة العمومية رقم 1185.92 صادر في 19 من صفر 1413 (19 اغسطس 1992) بتفويض الامضاء 1472

قرار لوزير الشؤون الثقافية رقم 1172.92 صادر في 21 من صفر 1413 (21 اغسطس 1992) بتفويض الامضاء 1472

قرار لوزير التجارة والصناعة وتحويل المنشآت الصناعية الى القطاع الخاص رقم 1273.92 صادر في 27 من صفر 1413 (27 اغسطس 1992) بتفويض الامضاء 1473

نظام موظفي الادارات العامة

نصوص خاصة

وزارة التربية الوطنية.

قرار لوزير التربية الوطنية رقم 1586.92 صادر في 21 من ربيع الآخر 1413 (19 اكتوبر 1992) بإحداث وتأليف اللجان الادارية المتساوية الأعضاء المختصة إزاء موظفي الأسلاك التابعة لوزارة التربية الوطنية (قطاع التعليم الابتدائي والثانوي) 1474

قرار لوزير التربية الوطنية رقم 1587.92 صادر في 21 من ربيع الآخر 1413 (19 اكتوبر 1992) بشأن انتخاب ممثلي الموظفين المدعوين للاجتماع في حظيرة اللجان الادارية المتساوية الأعضاء المختصة إزاء موظفي وزارة التربية الوطنية (قطاع التعليم الابتدائي والثانوي) 1476

صفحة

وزارة التجارة الخارجية والاستثمارات الخارجية والسياحة.

قرار لوزير التجارة الخارجية والاستثمارات الخارجية والسياحة رقم 1589.92 صادر في 9 ربيع الآخر 1413 (7 اكتوبر 1992) بانتخاب ممثلي الموظفين المدعوين للاجتماع لمدة ست (6) سنوات ابتداء من اليوم الأول للمدة التشريعية المقبلة في حظيرة اللجان الادارية المتساوية الأعضاء المختصة إزاء موظفي وزارة التجارة الخارجية والاستثمارات الخارجية والسياحة (قطاع السياحة) 1477

الوزارة المنتدبة لدى الوزير الأول المكلفة بالشؤون الاقتصادية والاجتماعية

قرار للوزير المنتدب لدى الوزير الأول المكلف بالشؤون الاقتصادية والاجتماعية رقم 1597.92 صادر في 11 من ربيع الآخر 1413 (9 اكتوبر 1992) بإحداث وتأليف اللجان الادارية المتساوية الأعضاء المختصة إزاء موظفي الوزارة المنتدبة لدى الوزير الأول المكلفة بالشؤون الاقتصادية والاجتماعية 1478

قرار للوزير المنتدب لدى الوزير الأول المكلف بالشؤون الاقتصادية والاجتماعية رقم 1598.92 صادر في 11 من ربيع الآخر 1413 (9 اكتوبر 1992) بشأن انتخاب ممثلي الموظفين المدعوين للاجتماع في حظيرة اللجان الادارية المتساوية الأعضاء المختصة إزاء موظفي الوزارة المنتدبة لدى الوزير الأول المكلفة بالشؤون الاقتصادية والاجتماعية 1479

الوزارة الأولى (ادارة الدفاع الوطني)

قرار للوزير الأول رقم 3.95.92 صادر في 16 من ربيع الآخر 1413 (14 اكتوبر 1992) بإحداث وتأليف اللجان الادارية المتساوية الأعضاء المختصة ازاء موظفي ادارة الدفاع الوطني 1480

قرار للوزير الأول رقم 3.96.92 صادر في 16 من ربيع الآخر 1413 (14 اكتوبر 1992) بانتخاب ممثلي الموظفين المدعوين للاجتماع في حظيرة اللجان الادارية المتساوية الأعضاء المختصة ازاء موظفي ادارة الدفاع الوطني 1481

bomaroc.com

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

نصوص عامة

تقرير

مرفوع إلى صاحب الجلالة الملك الحسن الثاني نصره الله من والي بنك المغرب السيد محمد السقاط عن السنة المالية 1991

مولاي صاحب الجلالة،

لي عظيم الشرف، بأن أرفع إلى جلالتكم، طبقا للفصل 64 من الظهير الشريف المؤرخ في 23 ذي الحجة 1378 ، الموافق لـ 30 يونيو 1959 (وهو الذي أحدث بموجبه بنك المغرب)، التقرير الخاص بسنة 1991 ، وهي السنة المالية الثالثة والثلاثون التي مرت على تأسيس معهد الاصدار.

تدهورت الحالة الاقتصادية العالمية من جديد خلال سنة 1991 واتسم النشاط الاقتصادي المجمل بالانخفاض. وتعزى هذه الوضعية إلى عدة عوامل من ضمنها على الخصوص تراجع الانتاج بالولايات المتحدة و التحولات العميقة التي وقعت بأوروبا الشرقية ومخلفات حرب الخليج. وزيادة على ذلك، ظل استهلاك الخواص في حالة شبه ركود كما كان الادخار، وهو اللازم للاستثمار المنتج، غير كاف سيما وأن عجزا هاما مازال قائما لدى بعض البلدان الصناعية. وفي المجموع، سجل النشاط الاقتصادي الدولي تراجعا بنسبة 0,3 % وذلك لأول مرة منذ سنة 1982. وعلاوة على ذلك، شمل هذا التطور كافة مجموعات الدول وقد واكبه على العموم تخفيف في التضخم، لكنه أسفر عن تفاقم البطالة وتعزيز الممارسات الحمائية والحد من تنامي حجم التجارة الدولية. ومن جانب آخر، ظلت أسواق الصرف غير مستقرة بسبب التطور المتقلب جدا للدولار الأمريكي.

وفي هذه الظروف فقد تأثرت إقتصاديات الأقطار النامية بقدر بالغ من جراء ضعف الطلب الخارجي، كما تأثرت بالركود الذي اعترى صادراتها وبانخفاض أسعار المواد الخام وهي التي تشكل، في غالب الأحيان، أهم قسط من إيراداتها التجارية زيادة على تضاؤل الاعانات وموارد التمويل، وهذه كلها عوامل حدت من إمكانياتها الانمائية وخفضت بقدر أكثر من قدرتها على مواجهة خدمة الدين. وعلاوة على ذلك، تزايدت المخاوف من أن توجه التمويلات الجديدة لفائدة بلدان أوروبا الشرقية. وهذا، فإن الاستمرار الحثيث لأقطار العالم الثالث في تطبيق برامج إعادة التوازنات، التي يفرضها تفاقم الاختلالات الداخلية والخارجية خاصة، قد صار شاقا وأصبح من الصعب تحقيق هدف التخفيف من الكلفة الاجتماعية لسياسات التصحيح، بل وحتى تفاديْ تفاقمها.

وقد تراجعت نسبة النمو بالأقطار الصناعية من 2,6 % إلى 0,9 % بل وتدنى النشاط الاقتصادي بمعدل 0,7 % في الولايات المتحدة، وتباطأ داخل المجموعة الأوروبية بحيث لم يتجاوز 0,8 % وحتى في اليابان ولو ظلت الزيادة قوية نسبيا بمعدل 4,6 %. وفي البلدان النامية تقلص الانتاج الاجمالي، ولأول مرة منذ عدة سنوات، بنسبة 3,4 %. غير أن هذا الانخفاض في النمو قد شمل على الخصوص دول الشرق الأوسط حيث تدنى الانتاج بمعدل 16 % ، وبلدان شرق أوروبا التي سجلت تراجعا بنسبة 17 %. وبخلاف ذلك، تواصل النمو في آسيا بنسق عال نسبيا، قارب 6 % ، بينما لم تتعد زيادة الانتاج 2,8 % بأمريكا اللاتينية و 1,5 % بإفريقيا.

وقد تفاقمت وضعية التشغيل، والحالة هذه، بصفة شبه عامة في العالم. وهكذا، فإن البطالة التي كانت مرتفعة قد اتسعت بحيث شملت 28 مليون نسمة أي 7 % من مجموع الأشخاص النشطين في أقطار منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية. وفي البلدان النامية، استفحلت الاختلالات الهيكلية في مجال التشغيل إثر إقتران تردي الظرفية الدولية بعوامل خاصة وغير ملائمة. فمن جهة، أسفرت سياسات التصحيح عن الحد من فرص التشغيل في وقت ازداد فيه التوسع الديموغرافي أهمية، ومن جهة ثانية، أصبح ولوج أسواق الشغل بالبلدان المتقدمة أكثر صعوبة نظرا للأزمة التي تعيشها هذه الأقطار ونظرا أيضا لوفرة اليد العاملة الموجودة ببلدان أوروبا الشرقية.

وفي الأقطار المصنعة، فإن كلا من تخفيف الضغوط التي تمارسها الأجور والتدني الملموس لأسعار النفط والركود الاقتصادي وكذا، في بعض الأحيان، انخفاض معدلات الفائدة قد أسهم، بكيفية عامة، في الحد من التضخم الذي تراجع من 4,9 % إلى 4,4 % . وقد تدنت نسبته قليلا في الأقطار النامية، وذلك لأول مرة منذ 1986 ، إذ عادت في المجمل من 59 % إلى 57 % ، خاصة إثر الانخفاض البين الذي سجل في أمريكا اللاتينية حيث تراجع ارتفاع الأسعار من 663 % إلى 164 % . وبخلاف ذلك، تسارع التضخم بشدة في أوروبا الوسطى والشرقية، حيث بلغ 93 % عوض 22 % في 1990 بسبب قلة العرض وتحرير الأسعار وتخفيض قيمة العملات. وقد ارتفع التضخم كذلك من 17 % إلى 23 % في إفريقيا، ومن 13 % إلى 16 % في الشرق الأوسط في حين ظل يقارب نسبة 9 % في آسيا.

وبموازاة ذلك، فإن حجم المبادلات التجارية، الذي تزايد إجماليا بنسبة 4,3 % خلال 1990 ، قد سجل ارتفاعا محدودا في 3 % ، وهو أقل معدل يلاحظ منذ تسع سنوات. ويعزى هذا التطور بالأساس إلى المستوى المنخفض جدا للطلب في البلدان المتقدمة، التي لم ترتفع وارداتها إلا بنسبة 2,4 % ، وإلى انخفاض بالغ يقارب 18 % في مبادلات أقطار أوروبا الشرقية، نجم بصفة خاصة عن تفكيك أنظمة الأداءات التي كانت قائمة في هذه المنطقة. ويعود تباطؤ نمو التجارة العالمية أيضا إلى استمرار قلة الموارد الخارجية لدى الأقطار النامية وكذا إلى الاجراءات الحمائية بل إلى تقويتها في بعض الأحيان. وفي هذا الصدد، مازالت المباحثات المتعددة الأطراف بشأن تحرير تجارة السلع والخدمات لم تسفر عن أي اتفاق. ولذلك، فإن إمتيازات التعاون التي توفرها المجموعات الجهوية ما زالت تثير اهتماما متزايدا، وفي هذا المجال، فقد تم تنشيط اتفاقيات مختلفة أو توسيعها أو إبرام اتفاقيات جديدة، أو السعي لانجاز بعضها.

وفي هذا السياق، لم تزد التجارة الخارجية إلا بنسبة 1,5 % من حيث القيمة بدل 13,5 % في سنة 1990 وبلغت ما قدره 3.530 مليار دولار. وبالفعل، فإن النمو الضعيف لحجم المبادلات قد واكبه انخفاض خفيف في المستوى المتوسط للأثمان، نجم بالأساس عن تدني أسعار النفط بنسبة 17 % وباقي المواد الأولية بنسبة 5 % ، بينما ارتفعت أسعار المنتجات المصنعة بمعدل 1,9 %. وفي المجموع، تدهورت معدلات التبادل بما يقارب 11 % بالنسبة للأقطار النامية المصدرة للنفط، بينما سجلت تحسنا نسبته 1,7 % فيما يرجع للدول المصنعة، و 2,9 % فيما يخص باقي أقطار العالم.

ومن جهتها، بدت الأرصدة الجارية لموازين الأداءات مدينة في المجمل ومازالت مقارنة بعضها ببعض متعذرة بسبب اختلاف كبير في الاحصاءات المتعلقة بها. إلا أنه إذا كان العجز المسجل بالأقطار الصناعية في تراجع ملموس فإن عجز البلدان النامية قد تفاقم بشدة. وإن هذا الفارق، الذي يعزى بالأساس إلى التطور المختلف الاتجاه للأرصدة التجارية، قد ازداد اتساعا بسبب التحويلات المرتفعة بصفة استثنائية، التي قامت بها بعض البلدان المصدرة للبترول واليابان وألمانيا لفائدة الولايات المتحدة وفرنسا والمملكة المتحدة في إطار تمويل حرب الخليج.

وأسفر الحساب الجاري للأقطار النامية عن عجز قدره 97 مليار دولار أي ما يمثل قرابة ثلاثة أضعاف نظيره لسنة 1990. وإن هذا العجز، الذي لم يسبق له مثيل والذي يشتمل على رصيد سلبي بمبلغ 13 مليار دولار سجل ببلدان أوروبا الوسطى والشرقية، قد نجم بالأساس عن تدهور الوضعية الخارجية للبلدان النامية الأخرى،

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

وعلى الخصوص منها بلدان الشرق الأوسط التي سجل بها عجز قدره 46 مليار دولار عوض فائض بمبلغ مليارين في العام الماضي. ومقابل ذلك، تقلص بقدر هام عجز الأداءات الجارية للأقطار المصنعة بحيث تراجع من 97 إلى 27 مليار دولار على إثر الانخفاض البالغ لعجز الولايات المتحدة ورغم رصيد سلبي قدره 19 مليار سجل بألمانيا لأول مرة منذ عدة سنوات.

وزيادة على ذلك، فإن تمويل عجز الأرصدة الجارية قد أصبح هذه السنة أقل يسرا مما كان عليه سنة 1990 ، خاصة فيما يرجع للأقطار النامية. ذلك أن الدول والبنوك على حد سواء كانت أكثر صرامة في منح القروض التي أصبحت مرتبطة ارتباطا وثيقا بنجاح سياسات التصحيح المطبقة من لدن الأقطار المرشحة للاستفادة منها.

وأمام هذه الوضعية، واصلت المنظمات الدولية دعم برامج إعادة التوازن وتحرير الاقتصاد بهدف تخفيف عبء الدين والتوصل إلى إحراز موازين للأداءات سليمة، غير أن مساعداتها ظلت متواضعة. وزيادة على ذلك، فإن حجم الاستثمارات الأجنبية، التي من شأنها أن تعزز النمو بشكل دائم دون استفحال الاستدانة، ما يزال غير كاف.

وفي هذا الصدد، فإن صندوق النقد الدولي الذي ما زال تمويله يبدو ضروريا، خاصة من أجل دعم جهود التصحيح المتواصلة، قد استمر في نهج سياسة الائتمان الموسع. وبخلاف ذلك، لم يشرع بعد في تطبيق المراجعة العامة التاسعة لحصص المساهمة المقررة سنة 1990 والهادفة إلى تعزيز إمكانات الصندوق للاقراض دون اللجوء المفرط إلى موارد الاقتراض. وقد فتحت هذه المؤسسة خلال 1991 اعتمادات بمبلغ 8,3 مليار من حقوق السحب الخاصة، وذلك في إطار أوفاق ثنائية لدعم التصحيح. وفي المجموع، سجلت الاقتناءات برسم مختلف التسهيلات زيادة بالغة، إذ انتقلت من 4,3 إلى 7,4 مليار من حقوق السحب الخاصة، ومن ضمن هذا المبلغ استفادت إفريقيا بحصة 5,8 % وأوروبا الشرقية بنسبة 36,8 %. وبلغت الاستردادات من جانبها 4,7 مليار من حقوق السحب الخاصة، وتبدو بذلك، ولأول مرة منذ 1985 ، أقل من المبالغ المسحوبة.

وأقدم البنك الدولي من جهته على الزيادة بقدر ملموس في مساعداته لصالح أقطار أوروبا الشرقية، ورفع من اعتماداته الجديدة من 15,2 إلى 16.4 مليار دولار برسم السنة المالية المختتمة في 30 يونيو 1991 ؛ إلا أن المبالغ المدفوعة من طرف هذا البنك خفضت من 13 إلى 11,4 مليار. وقد عمد البنك، من أجل تعزيز موارده ومواجهة توسيع مجال تدخلاته، إلى اقتراض 10,9 مليار دولار بالأسواق العالمية واستمر في اللجوء إلى عمليات التمويل المشترك.

كما قامت أيضا الجمعية الدولية للتنمية، وهي الفرع الرئيسي للبنك، برفع قروضها من 5,5 إلى 6,3 مليار دولار، منها 2,7 مليار لفائدة بلدان إفريقيا الواقعة جنوب الصحراء، في حين وصلت المبالغ التي دفعتها إلى 4,5 مليار. أما الشركة المالية الدولية، التي تضطلع بانعاش القطاع الحر في الأقطار النامية، فقد قدمت ما قدره 1,2 مليار دولار في شكل قروض ومساهمات.

وفي المجموع، بلغت الرساميل التي أحرزت عليها البلدان النامية 119 مليار دولار تأتت بالأساس من موارد عمومية. إلا أن المبلغ الجاري لمديونيتها ظل بدون تغيير تقريبا وقدره 1.351 مليار دولار، نظرا ليس فقط للاستردادات ولكن أيضا، وعلى الخصوص، بسبب الاعفاء من استرجاع بعض الديون الذي استفادت منه بعض الدول، وخاصة منها مصر وبولندا.

وفي الأخير، سجلت أسواق الصرف من جديد تغيرات بينة في الأسعار. فقد اتسمت بتعزيز الين، وبقدر أهم، بالتطور المتباين الاتجاه للدولار. وهكذا، وبعد الانخفاض المسجل منذ أواسط سنة 1989 ، تراجعت قيمة هذه العملة في متوسط شهر فبراير 1991 إلى مستوى جد متدن، لكنها أخذت ترتفع بشكل قوي منذ نهاية حرب الخليج في شهر مارس وإلى غاية أواسط السنة. إلا أن هذا الارتفاع سرعان ما تلاشى تقريبا إثر الانكماش الذي وقع ابتداء من شهر يوليوز تحت تأثير كل من تردي الآفاق الاقتصادية وتخفيض أسعار الفائدة بالولايات المتحدة في الوقت الذي تم فيه رفع هذه الأسعار بألمانيا من أجل مقاومة التضخم. غير أنه تم تخفيف مدى هذه التغيرات بعض الشيء بفعل عمل التدخل التصحيحي المبذول من لدن البنوك المركزية للبلدان المصنعة الرئيسية.

ومن نهاية سنة لأخرى، ارتفعت قيمة الدولار الأمريكي بالمتوسط بحوالي 1 % بالنسبة للعملات العالمية الرئيسية، وبمعدل 2 % تجاه وحدة النقد الأوروبي. و في إطار النظام النقدي الأوروبي، حيث لم تدع الحاجة إلى أية عملية لتصحيح قيمة العملات، لوحظت بعض الانخفاضات المعتدلة إزاء الدولار. وهكذا، تدنى الجنيه الاسترليني بنسبة 3 % ، وانخفض بمعدل 2 % كل من الكرونا الدنماركية والليرة الايطالية والفرنك الفرنسي، كما تدنت العملات الأوروبية الأخرى بنسبة 1 % .

وفيما يخص الذهب، فقد تراجعت قيمته مرة أخرى نظرا لتعدد التوظيفات المالية ذات المردودية المغرية ونظرا لأن أسعار الفائدة الحقيقية بقيت موجبة. و هكذا، تدنى سعر الاوقية في نهاية السنة إلى 353 دولار، أي بنسبة تقارب 8 %.

إن انعدام الاستقرار في المجال الاقتصادي و النقدي السائد على الصعيد العالمي منذ قرابة عشرين سنة قد تفاقم في بداية عقد التسعينات باعتماد عدد متزايد من الدول بكيفية تدريجية قواعد اقتصاد السوق. غير أنه رغم الوعي الشامل بضرورة مواجهة هذه الاختلالات فإنه لم يتم لحد الآن إيجاد حل على الصعيدين الاقتصادي و النقدي. فما زالت العلاقات بين الأمم خاضعة لتطورات بالغة الأهمية نشأت عن تقلبات شاذة لأسعار المواد الأولية، ومستويات أسعار الصرف والفائدة وكذا عن ظهور وتعزيز إجراءات جمركية تقييدية وذات طابع تمييزي تعمل بها أكثر فأكثر التكتلات الاقتصادية للبلدان الغنية. وزيادة على ذلك، يجتاز النشاط الاقتصادي أزمة يجهل في الوقت الراهن متى سيحدث الانفراج. و في هذه الظروف، ستظل اقتصاديات الأقطار النامية تواجه المشكلات العويصة للتنمية وتسديد الديون وكذا صعوبات التكيف مع محيط اقتصادي ومالي في تحول دائم. وتصطدم جهودها الانفرادية من أجل إعادة التوازنات الداخلية والخارجية بتطورات غير مواتية ولن تستطيع، في غياب تضامن دولي فاعل، التوصل إلا لنتائج محدودة.

إن تطور الوضعية الاقتصادية العالمية، الذي تميز هذه السنة بركود شبه عام، مازال يؤثر إلى حد بعيد على تطور الاقتصاد الوطني المنفتح على الخارج انفتاحا كبيرا. وبالفعل، فإن نشاط عدة قطاعات ما زال رهينا بالطلب الخارجي الذي بدا ضئيلا بل وضعيفا جدا في بعض الأحيان، كما هو الشأن بالنسبة لكل من السياحة والمواد الخام و خاصة منها الفوسفاط. وبالطبع، فإن البلاد قد استفادت من انخفاض بعض الأسعار العالمية. إلا أن الوضعية الغير الملائمة للاقتصاد العالمي أدى في المجمل إلى تباطؤ نشاط بعض القطاعات وإلى تقلص المزيد في الانتاج الاجمالي، كما عرقل تحقيق كل الأهداف المحددة في إطار برنامج تقويم التوازنات الذي شرع في تطبيقه منذ عشر سنوات خلت.

وفي هذه الظروف، فإن تطور النشاط الاقتصادي قد خضع من جهته لتأثير الزيادة في العرض المتأتية أساسا من إنتاج فلاحي مرتفع جدا كما تأثر أيضا بالزيادة في الطلب الذي لم يفته أن يؤدي إلى توسع مفرط للانشاء النقدي وإلى ضغوط على مستوى الأسعار وكذا على الحساب الجاري لميزان الأداءات. ومع ذلك كله، فإن حصيلة سنة 1991 تبعث على الارتياح في المجمل.

ذلك أن الموسم الفلاحي عرف مستوى لم يسبق له مثيل واقترن هذا التطور الجيد بتوسع القطاعات الأخرى بنسب متفاوتة الأهمية، باستثناء المعادن التي عرفت تراجعا. وقد ترتب عن ذلك نمو حقيقي للناتج الداخلي الاجمالي بنسبة 5,1 % أي ما يناهز ضعف النسبة التي سجلت عند نهاية السنة الماضية. كما أن الناتج الداخلي الاجمالي المحسوب بالأسعار الجارية سجل زيادة قدرها 24,8 مليار درهم أو بنسبة 11,9 % بدلا من 16,3 مليار أو 8,5 % منذ نهاية 1990. وأخيرا، فإن الموارد الوطنية التي تشمل التحويلات والمداخيل الاجمالية، بمقدار 21,6 مليار قد بلغت 254,3 مليار درهم أي بزيادة نسبتها 11,4 % من سنة لأخرى.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

ومع ذلك، ورغم تعزيز هذه الموارد بهذا القدر فإنها لم تستطع أن تعادل مجموع النفقات الذي بلغ 267,3 مليار درهم واستلزم بذلك اللجوء إلى التمويل الخارجي بما قدره 13 مليار درهم.

ذلك أن الطلب من أجل الاستثمار عرف توسعا نسبته 7,1 %. وظل معدل الاستثمار في مستوى مرتفع. كما أن الاستهلاك النهائي الذي انتعش نتيجة لتحسن المداخيل قد تزايد بشكل بالغ، بنسبة 13,8 % ، ودعم النشاط الاقتصادي الاجمالي. غير أن هذا التطور أدى من جديد إلى تسارع ارتفاع الأسعار وإلى زيادة في الطلب على السلع والخدمات الأجنبية.

وقد تواصل الاتجاه التصاعدي للأسعار هذه السنة، وبرزت ضغوط كانت قوية في بعض الأحيان على صعيد أسعار بعض المنتجات التي كان عرضها غير كاف.

أما المبادلات التجارية فقد خلفت من جهتها عجزا يساوي مثيله للسنة الماضية، وسجلت الصادرات توسعا بوتيرة أسرع من الواردات. غير أن الرصيد السلبي الذي أسفرت عنه العمليات الجارية لميزان الأداءات قد تفاقم بالرغم من نمو التحويلات من لدن المواطنين المقيمين بالخارج، وذلك تحت تأثير كل من تزايد أعباء تسديد فوائد الدين الخارجي وانخفاض مداخيل السياحة. ومع ذلك، فقد مكنت التمويلات المتلقاة من الخارج من تعزيز احتياطيات الصرف التي بلغت مستوى لم يسبق له مثيل، يعادل خمسة أشهر ونصف من واردات السلع.

وفي مجال المالية العمومية، تقلص عجز الميزانية من جديد ومثل نسبة 3,1 % من الناتج الداخلي الاجمالي، إذ مكنت الموارد العادية من تغطية النفقات الجارية بالرغم من توسعها السريع نسبيا، كما مكنت أيضا من إفراز توفير عمومي مول ما يناهز 60 % من نفقات التجهيز.

وفيما يتعلق بالسياسة النقدية، فقد تم تطبيقها هذه السنة في نطاق نظام جديد شمل تحرير أسعار الفائدة واستبدال تأطير القروض بأدوات مراقبة غير مباشرة تعتمد على تغيير الاحتياطي النقدي وتعديل حجم إعادة التمويل لدى البنك المركزي وكذا معدلات الفائدة المطبقة عليه. وقد سجلت المجموعة النقدية من جهة أخرى توسعا قويا يفوق نمو كل من الناتج الداخلي الاجمالي والطلب الوطني الاجمالي مما أدى إلى زيادة جديدة في سيولة الاقتصاد.

الانتاج

سجل الناتج الداخلي الاجمالي محسوبا بالأسعار الثابتة نموا حقيقيا بنسبة 5,1 % بدل 2,6 % سنة 1990 و 1,5 % سنة 1989. ويعزى هذا الانتعاش البين في حدود 63 % إلى توسع الانتاج الفلاحي، وبنسبة 19 % إلى القطاع الثالث وبمقدار 18 % إلى القطاع الثاني وقطاع الادارات العمومية. ونتيجة لذلك، فقد عرفت بنية الناتج الداخلي الاجمالي تغيرات هامة. وهكذا وصلت حصة القطاع الفلاحي إلى 20,2 % ، وحصة القطاع الثاني إلى 27,5 % ، وحصة القطاع الثالث إلى 36,6 % ، وأخيرا، بلغت حصة الادارات العمومية 15,7 % [1].

لقد عرف الانتاج الفلاحي، بعد انهيار المردودات في السنة الماضية وسيجة للظروف المناخية الملائمة تقدما بنسبة 18 % ، يلي التراجع بمعدل 6,8 % المسجل سنة 1990. وهكذا، بلغ محصول الحبوب مستوى لم يسبق له مثيل، إذ وصل إلى 85,3 مليون قنطار فتزايد بمعدل 38 %. كما ناهز إنتاج القطاني 4,5 مليون قنطار مسجل تقدما بمقدار الثلث. ووصل إنتاج الحوامض من جهته إلى 1,5 مليون طن، وتزايد بنسبة 38 % ، بينما عرف إنتاج البواكير والزيتون نموا بمعدل 30 % تقريبا. وسجلت الزراعات السكرية تزايدا قدره 2 % ، بينما ظل محصول القطن بدون تغيير. غير أن إنتاج العباد انهار بما يناهز 40 %. وقد ساعدت الظروف المناخية كذلك على تزايد القطيع الذي وصل إلى 24,7 مليون رأس، بينما تراجع إنتاج اللحوم الحمراء بحوالي 8 %. وانخفضت تربية الدواجن بنسبة 4 % ، وأدت ضآلة العرض إلى ضغوط قوية على مستوى أسعار اللحوم. وأخيرا، تزايدت الكميات المحصل عليها برسم الصيد البحري بنسبة 6 % وبلغت 585.000 طن، فمكنت على الخصوص من تعزيز الصادرات، حيث أن الاستهلاك الداخلي تراجع بمعدل 13 % من سنة لأخرى.

أما استخراج المعادن فقد عانى من وضعية اقتصادية دولية غير ملائمة وعرف تراجعا نسبته 9 % نتيجة تقلص إنتاج الفوسفاط الذي لم يتجاوز 18 مليون طن، مسجلا انخفاضا بمعدل 16 % ، كما يعزى ذلك التراجع إلى ركود إجمالي على مستوى المعادن الأخرى.

وارتفعت القيمة المضافة لفرع «الطاقة والماء» بنسبة 2 % إثر تزايد إنتاج الفحم والكهرباء وانخفاض نشاط تكرير النفط. ونظرا لأهمية الطلب، فإن العجز الطاقي تجاوز 90 % من مجموع الحاجيات.

وعرف النشاط الصناعي زيادة إجمالية بمعدل 2 % ، غير أن هذا المعدل الكلي نتج عن تطورات متباينة طرأت على القطاعات الصناعية. وهكذا فقد سجل تقدم ارتبط بتحسن الطلب على مستوى كل من الصناعات الغذائية وصناعة النسيج وتركيب السيارات الخصوصية، وكذا صنع مواد البناء. وبخلاف ذلك، سجل انخفاض على مستوى الصناعات الكيماوية وشبه الكيماوية، وتركيب سيارات النقل وصنع معدات السكك الحديدية.

أما القطاع الثالث فقد سجل من جهته زيادة بمعدل 2,6 % ترتبت عن ارتفاع نسبته 4 % في النشاط التجاري و 3 % على صعيد النقل والمواصلات، بينما سجلت الخدمات الأخرى في المجمل شبه ركود نتيجة التأثير السلبي للوضعية الغير الملائمة التي عرفها القطاع السياحي.

وأخيرا، فإن القيمة المضافة للادارات العمومية المكونة أساسا من المرتبات والأجور قد أسفرت عن زيادة قدرها 5 % .

وهكذا، وباعتبار ارتفاع في أسعار الانتاج قدره 6,5 % عوض 5,7 % سنة 1990 ، فإن الناتج الداخلي الاجمالي محسوبا بالأسعار الجارية بلغ 232,7 مليون درهم، مسجلا نموا نسبته 11,9 % بدلا من 8,5 % في السنة الماضية. كما أن الدخل الوطني الاجمالي المتاح الذي يشمل فضلا عن ذلك المداخيل الصافية المتلقاة من الخارج بمبلغ 8,7 مليار قد وصل إلى 241,4 مليار، وتزايد بمعدل 10,4 % مقابل 12,1 % سنة من قبل [1].

ووصلت الموارد الوطنية إلى 254,3 مليار، على أساس احتسابها قبل طرح المبالغ المدفوعة للخارج، والتي تتكون على الخصوص من الفوائد. وضمن هذا المجموع، شكلت التحويلات والمداخيل الاجمالية المتلقاة من الخارج 21,6 مليار، منها 17,3 مليار درهم برسم التحويلات من لدن المغاربة المقيمين بالخارج.

الطلب

بلغ الانفاق الوطني الاجمالي 246,1 مليار درهم، وزاد بما قدره 12,1 % عوض 9,1 % سنة 1990 ، بينما لم يتجاوز الناتج الداخلي الاجمالي 232,7 مليار. ولذلك، فقد استلزم اقرار التوازن بين العرض والطلب لجوءا صافيا إلى الموارد الخارجية من سلع وخدمات وصلت قيمتها إلى 13,4 مليار درهم، بارتفاع سنوي يناهز 16 % .

وهكذا، فإن الاستهلاك النهائي محسوبا بالأسعار الجارية بلغ 188,9 مليار درهم وسجل توسعا بمعدل 13,8 % عوض 7 % سنة من قبل، وبذلك انتقلت حصته ضمن الناتج الداخلي الاجمالي من 79,9 % إلى 81,2 % في ظرف سنة.

(1) يرجع للملحقين الاحصائيين 1 و 2

(1) يرجع للملحقات الاحصائية من 3 إلى 5

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

ويشمل هذا المجموع، استهلاك الخواص المقدر بمبلغ 152,1 مليار درهم والذي زاد بنسبة 14,3 % بدلا من 6,7 % في السنة الماضية. ويعزى هذا التطور الذي ينطوي على ارتفاع كل من الأسعار وحجم الاستهلاك إلى تحسن المداخيل الفلاحية وكذا إلى الزيادة في الرواتب والأجور التي منحت منذ بداية السنة، خاصة لفائدة الفئات التي تتميز بالارتفاع النسبي للميل إلى الاستهلاك. أما استهلاك الادارات العمومية البالغ 36,8 مليار فقد تزايد من جهته بمعدل 11,6 % مقابل 8,4 % في السنة الماضية.

وباعتبار المخزونات التي زادت بها قدره 1,3 مليار، فإن الاستثمارات بلغت 57,2 مليار درهم وتنامت بنسبة 7,1 % من سنة لأخرى. ويتضمن هذا المجموع، مبلغ التكوين الاجمالي لرأس المال الثابت الذي تعزز في سنة 1990 بما يناهز 16 % ووصل هذه السنة إلى 55,9 مليار، وتزايد بنسبة 9,2 % على الرغم من انخفاض النفقات العمومية المتعلقة بالتجهيز. وعند هذا المستوى، ظل معدل الاستثمار يساوي 24 % أي ما يقارب المستوى الذي بلغه في السنة الماضية.

وفي المقابل، فإن الادخار الداخلي الاجمالي وصل إلى 43,8 مليار درهم وتنامى بما قدره 4,6 % كما شكل نسبة 18,8 % من الناتج الداخلي الاجمالي. أما الادخار الوطني الذي يشمل فضلا عن ذلك المداخيل الصافية المتلقاة من الخارج فقد ظل شبه مستقر عند حوالي 52,5 مليار درهم بعد أن سجل في السنة الماضية نموا يقارب الثلث [1].

وفي المجموع، وباعتبار لجوء جديد إلى إعادة جدولة الدين وتسديد أقساط أصل الدين الخارجي، بلغت حاجيات التمويل الاجمالي حوالي 13 مليار درهم، أي ما يمثل 5,6 % من الناتج الداخلي الاجمالي. وبفضل التمويلات الخارجية المتلقاة فقد تمت ليس فقط تغطية هذا العجز، بل وحتى تعزيز مستوى احتياطيات الصرف من جديد.

العلاقات المالية مع الخارج

بلغ الفائض النهائي الذي خلفه ميزان الأداءات 6,8 مليار درهم، بينما وصلت الموجودات الخارجية مستوى يمثل أزيد من خمسة أشهر ونصف من الواردات.

غير أن الحساب الخارجي الجاري، أسفر عن رصيد سلبي قدره 3,6 مليار درهم، يمثل 1,6 % من الناتج الداخلي الاجمالي عوض 0,8 % في السنة الماضية. ويعزى هذا التدهور الذي حصل بالرغم من نمو التحويلات المتلقاة، إلى تقلص المداخيل السياحية وكذا إلى تفاقم أعباء فوائد الدين الخارجي. وزيادة على ذلك، وباعتبار تكاليف النقل والتأمين فإن الرصيد السلبي للميزان التجاري ظل عند نفس المستوى المسجل في سنة 1990. وقد تمت تغطية عجز العمليات الجارية والزيادة في الموجودات من العملات الأجنبية، بفضل التمويلات الخارجية التي تمت في شكل قروض وهبات واستثمارات مباشرة.

المالية العمومية

سجلت المالية العمومية هذه السنة نتائج مطابقة لبرنامج تقويم عجز الميزانية الذي تم تقليصه إلى 7,3 مليار أو 3,1 % من الناتج الداخلي الاجمالي عوض 3,6 % سنة 1990. وبالفعل، فإن ارتفاع المداخيل بنسبة 8,3 % كان أعلى من زيادة 6,8 % في النفقات الجارية ونفقات الاستثمار ومع ذلك، وباعتبار كل من تسديد أقساط أصل الدين العمومي ودفع متأخرات أداء الدولة، فإن التحملات الاجمالية للخزينة بلغت 73,4 مليار وارتفعت بنسبة 7,1 %. وبهذا فإن عجز الخزينة الذي ترتب عن ذلك وصل إلى 18,2 مليار.

وقد تم تمويل هذا العجز في حدود 10,1 مليار، أو ما يفوق النصف بواسطة الرساميل الأجنبية. وبلغت التمويلات الداخلية من جهتها 8,1 مليار وسجلت توسعا نسبته 43 % يعزى إلى القروض ذات الطابع النقدي، نظرا لأن الموارد التي حصلت عليها الخزينة عن طريق السوق المالية تراجعت من سنة لأخرى.

(1) يرجع للملحقين الاحصائيين 6 و 7

النقد والائتمان

تميزت السياسة المتبعة في مجال النقد والائتمان هذه السنة بإلغاء العمل بنظام تأطير القروض وبتحرير شبه كامل لأسعار الفائدة. وفي هذه الظروف، بلغت المجموعة النقدية 134,1 مليار وتنامت بنسبة 16,8 % ، تأتي بعد الزيادة بمعدل 18,5 % المسجلة في السنة الماضية. وقد نتج هذا التوسع في حدود 62 % عن النمو الذي لم يسبق له مثيل للقروض المقدمة للاقتصاد، وبنسبة 27 % عن تعزيز الموجودات الخارجية، وفي حدود 11 % عن ارتفاع الديون على الخزينة.

وبالمقابل، بلغ توسع وسائل الأداء المحتسبة على أساس متوسط المبالغ الشهرية 17,8 % ، وهو معدل يفوق بشكل بين الزيادات التي عرفها كل من الناتج الداخلي الاجمالي والانفاق الوطني، والتي وصلت على التوالي إلى 11,9 % و 12,1 %. وهكذا، تعززت من جديد سيولة الاقتصاد التي سبق وأن تزايدت بقدر بالغ في السنة الأخيرة.

الفلاحة والصيد البحري

سجل قطاع الفلاحة والصيد البحري في سنة 1991 نتائج استثنائية، خاصة بفضل المستويات التي وصلت إليها المحاصيل الزراعية الرئيسية، وبدرجة أقل نظرا لاسهام كل من الصيد البحري وتربية المواشي.

وقد كانت لهذا التطور المتلائم آثار حميدة بالنسبة للاقتصاد الوطني في مجمله، نتيجة لتزايد عرض المنتوجات الفلاحية في السوق المحلية ولدى التصدير، وبالنظر كذلك لتعزيز الطلب الناتج عن تحسن المداخيل بالوسط القروي الذي يشكل أكثر من نصف عدد السكان. وهكذا بلغ فائض الميزان التجاري الغذائي أزيد من 5 ملايير من الدراهم، أي بتحسن يفوق الثلث. وموازاة مع ذلك، خلف توسع النشاط الفلاحي أثرا إيجابيا على مستوى التشغيل، غير أنه أحدث ضغوطا على الأسعار الداخلية نتيجة لتعزيز الطلب.

إن النتائج الممتازة التي حققها القطاع الفلاحي هذه السنة تبرز من جديد أهمية الطاقات التي يتوفر عليها، وكذا ارتباطه الشديد بالظروف المناخية، حيث أن ما يقارب 90 % من المساحات المزروعة غير مسقية. وقد اتسم الموسم الفلاحي 1990 - 1991 بتساقطات مطرية كافية وحسنة التوزيع سواء على المستوى الجغرافي أو الزمني حيث تميزت على الخصوص ببروز فترتين جد ممطرتين. وقد شملت الفترة الأولى شهري نونبر ودجنبر ومكنت من إنجاز أعمال الحرث وزرع بذور الخريف والشتاء. وامتدت الثانية طوال شهري فبراير ومارس اللذان يشكلان فترة حاسمة ضمن دورة النمو النباتي للمزروعات مما أدى إلى تحسن بارز للمردودات.

ومن جهة أخرى، تواصل المجهود الذي تبذله الدولة لصالح هذا القطاع، خاصة بواسطة الزيادة بنسبة 15 % في الأجر الأدنى المضمون للعمال الفلاحيين وعبر الرفع من أسعار إنتاج الأصناف النباتية الرئيسية مرتين خلال هذا الموسم، وذلك بغية الأخذ بالاعتبار ارتفاع تكاليف الانتاج، خاصة فيما يرجع للطاقة واليد العاملة وكذا الأسمدة التي تم تحرير أسعارها واستيرادها. وفضلا عن ذلك، استمرت عملية تكثيف زراعة القمح الطري وتم إمداد الفلاحين بالأسمدة والبذور المختارة بشكل كاف.

وفي هذه الظروف، فإن القيمة المضافة لقطاع الفلاحة والصيد البحري محتسبة على أساس أسعار سنة 1980 تزايدت بمعدل 18 % في ظرف سنة، وانتقلت حصتها ضمن الناتج الداخلي الاجمالي من 18 % إلى 20,2 %.

ويعزى هذا التطور البارز بشكل أساسي إلى الانتاج الزراعي، خاصة منه محاصيل الحبوب والحوامض والبواكير التي وصلت إلى مستويات لم يسبق لها مثيل [1] ، كما أن إسهام الصيد كان مهما.

(1) يرجع للملحقات الاحصائية من 8 إلى 20 .

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

الحبـــوب

استفاد موسم زراعة الحبوب 1990 - 1991 من ظروف مناخية جد ملائمة. وبالفعل، فقد عمت البلاد خلال شهري نونبر ودجنبر، أمطار غزيرة. ورغم أنها كانت متأخرة نسبيا ومرفوقة بطقس بارد فقد مكنت بفضل توفر الأسمدة والبذور المختارة وكذا بفضل لجوء بشكل أوسع إلى الاقتراض من تدارك التأخير الذي عرفته أعمال الحرث ونثر البذور، خاصة في المناطق غير المسقية. وهكذا تم زرع مساحة تناهز 5 ملايين من الهكتارات، في تراجع خفيف مقارنة مع الموسم السابق. وفضلا عن ذلك، فإن تهاطل أمطار غزيرة وحسنة التوزيع على التراب الوطني خلال شهري فبراير ومارس، اللذان يشكلان فترة حاسمة بالنسبة لنمو النباتات، قد ساعد على نمو مجمل المزروعات. وقد تأثرت زراعة الذرة التي تعتبر من أصناف الربيع المتأخرة بمفردها من جراء قلة الأمطار المسجلة فيما بعد.

وفي المجمل، وصل إنتاج الحبوب الرئيسية الأربعة إلى مستوى لم يسبق تحقيقه من قبل حيث بلغ 85,3 مليون قنطار، في توسع نسبته 38 % على إثر تحسن المردودات بما يفوق 41 %. وقد هم هذا التطور الملائم كل الأصناف. وهكذا، بلغ محصول الشعير 32,5 مليون قنطار أي 38 % من المجموع، وتزايد بما يفوق النصف نظرا لكون متوسط المردودات للهكتار انتقل من 8,9 إلى 13,8 قنطار. كما وصل انتاج القمح الطري إلى 27,2 مليون قنطار ومحصول القمح الصلب إلى 22,2 مليون قنطار، وتوسع كل منهما بحوالي 37 % ، حيث أن المردودات بلغت على التوالي 19,5 و 17,8 قنطار للهكتار. وبخلاف ذلك، تراجع محصول الذرة من 4,4 مليون إلى 3,4 مليون قنطار بالرغم من توسع ضئيل في المساحات.

ونتيجة للمستوى القياسي للمحصول، فإن الكميات المستوردة من الحبوب خلال النصف الثاني من سنة 1991 والمكونة في حدود 86 % من القمح تقلصت بنسبة 31 % وانحصرت في 6,6 مليون قنطار بقيمة قدرها 678 مليون درهم.

أما تسويق الحبوب على الصعيد المحلي من طرف الوسطاء المقبولين فقد هم ما بين يونيو ودجنبر 1991 ما قدره 12,2 مليون قنطار وهي كمية في ارتفاع بحوالي الثلثين من موسم لآخر وتشمل بالأساس القمح الطري الذي تم رفع سعره لدى الانتاج من 225 إلى 240 درهما للقنطار.

وقد وصل محصول الأرز من جهته إلى حوالي 335 ألف قنطار وحقق بذلك ثاني أحسن نتيجة خلال العشرين سنة الأخيرة بفضل التوسع القوي للمساحات والمردودات.

القطـــاني

استفاد إنتاج القطاني كما هو الشأن بالنسبة للحبوب من ظروف مناخية ملائمة ووصل إلى حوالي 4,5 مليون قنطار، أي بتزايد بمقدار الثلث من موسم لآخر بفضل نمو المردودات بما يفوق النصف. وتشمل هذه النتيجة الاجمالية الممتازة بالخصوص إنتاج أكثر من مليوني قنطار من الفول و 500 ألف قنطار من العدس. وبالفعل، تزايدت هذه المزروعات بما يتجاوز النصف حيث أن المردودات تحسنت بما يناهز 90 %. وموازاة مع ذلك، تم جني 677 ألف قنطار من الجلبان وقدر إنتاج الحمص بـ 665 ألف قنطار، وهي كمية في ارتفاع بنسبة 13 % نتيجة لتوسع كل من المساحات والمردودات.

البـــواكيـــر

إن كلا من التساقطات المطرية الغزيرة في بداية ووسط الموسم الفلاحي وكذا توسع المساحات بنسبة 29 % نتيجة للأثمان المشجعة التي سجلت خلال الموسم الأخير قد مكنا من إنتاج 545 ألف طن من البواكير، وهو مستوى قياسي يمثل ارتفاعا سنويا قدره 13 %.

وقد مكن هذا المحصول الهام والمبكر من تصدير 270 ألف طن، في نمو بنسبة الثلثين بالمقارنة مع موسم 1989 - 1990. وشملت إمدادات البطاطس 125 ألف طن فارتفعت بما يناهز الضعف. كما بلغت صادرات الطماطم 130 ألف طن، في توسع بحوالي 43 %. وأخيرا، انتقلت إرساليات الخضر الأخرى من 10 آلاف إلى 15 ألف طن.

ظل التوزيع الجغرافي لصادرات البواكير دون تغيير من موسم لآخر، حيث حصلت فرنسا و ألمانيا مرة أخرى على أزيد من تسعة أعشار الارساليات الكلية.

الحـــوامـــض

كانت أمطار ربيع وخريف 1990 وبعدها تساقطات شتاء 1991 ملائمة لنمو أشجار الحوامض التي عرفت إزهارا كثيفا وإثمارا جيدا نتج عنها محصول مبكر لم يسبق تحقيقه من قبل. وبالفعل، وصل الانتاج إلى حوالي 1,5 مليون طن، أي بارتفاع بنسبة 38 % من موسم لآخر، وبمعدل الربع مقارنة مع متوسط المواسم الخمسة الأخيرة.

إن كلا من المستوى الاستثنائي للانتاج وتراجع حدة المنافسة في السوق الأوروبية قد ساعدا على نمو الصادرات التي توسعت بوتيرة قدرها 57 % لتصل إلى 686 ألف طن. وقد شمل هذا التطور كل الأصناف، خاصة النافيل والصنف المتأخر اللذان بلغ مجموع إرسالياتهما 465 ألف طن، في ارتفاع بما يناهز 80 %. وبالمثل، انتقلت إمدادات الكليمانتين من موسم لآخر من 109 ألف إلى 138 ألف طن.

وفي الوقت الذي حصلت فيه المجموعة الاقتصادية الأوروبية على 70 % من مجموع الصادرات وظلت بذلك تشكل الزبون الرئيسي، تم إمداد أسواق جديدة، خاصة الجزائر والولايات المتحدة الأمريكية اللتان تلقيتا في المجمل حوالي 9 % من صادرات الحوامض.

واستوعبت السوق الداخلية 782 ألف طن، أي ما يفوق نصف الانتاج الكلي. وقد شمل الاستهلاك الطازج 648 ألف طن، في توسع بمعدل 40 % بينما لم تتجاوز المبيعات لمعامل التحويل 134 ألف طن، وهي كمية في تراجع متواصل منذ 1989.

الزراعات الصناعية

تجاوز إنتاج الشمندر 3 ملايين طن ولم يسجل سوى زيادة قدرها 2 % على الرغم من توسع المساحات بنسبة 8 %. وموازاة مع ذلك، وصل محصول قصب السكر إلى مليون طن فسجل ارتفاعا طفيفا بمعدل 2 % على إثر التحسن النسبي للمردودات.

ونتيجة لذلك، ناهز إنتاج السكر 500 ألف طن، تأتى 80 % منها من تحويل الشمندر، وأسفر عن توسع نسبته 3 %. وقد مكن عند هذا المستوى من تغطية 64 % من الاستهلاك الداخلي. وشملت الواردات من السكر 280 ألف طن، في تزايد بمعدل 12 % ، غير أن تكلفتها تحددت في 593 مليون درهم، أي بتراجع بمعدل 11 %.

وقد تم الرفع من سعر الانتاج بالنسبة للطن من الشمندر من 250 إلى 277 درهما ومن 182 إلى 195 درهما بالنسبة لقصب السكر، وذلك بهدف تشجيع تطوير الزراعات السكرية.

وصل محصول القطن إلى 221 ألف قنطار ولم يتراجع على الرغم من تقلص المساحات بما يفوق الربع، وذلك بفضل تحسن المردودات بما يناهز الثلث.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

زراعة الزيتون

ساعدت أمطار ربيع وبداية خريف 1991 على التوالي على إزهار الأشجار ونمو حجم الزيتون مما ترتب عنه تحسن بين للمردودات في كل مناطق الانتاج. وبذلك، بلغ مجموع محصول الزيتون المنجز عند نهاية السنة 500 ألف طن مقابل 390 ألف طن سنة من قبل. كما أن الكميات المستخرجة من الزيت بلغت 50 ألف طن في ارتفاع نسبته 25 %.

الحبوب الزيتية

بعد التوسع البين المسجل خلال السنوات الأربع الأخيرة، تراجعت المساحات المخصصة للعباد إلى 145 ألف هكتار، أي بتقلص بمعدل 9 % بسبب الأمطار القوية التي سقطت خلال شهري فبراير ومارس وأعاقت أعمال زرع البذور. وزيادة على ذلك، أثرت قلة الأمطار المسجلة فيما بعد على المردودات التي انخفضت من 10,5 إلى 7 قناطير للهكتار. وهكذا فإن إنتاج العباد الذي تم رفع سعر القنطار منه من 430 إلى 440 درهم قد تحدد في مليون قنطار وأسفر عن انهيار بنسبة 39 %.

زراعة الكروم

أنعشت التساقطات المطرية المسجلة في أواخر شتاء وبداية ربيع 1991 النمو النباتي للدالية ومكنت من جني 2,7 مليون قنطار من العنب، أي بارتفاع بمقدار 17 %. ووصل إنتاج النبيذ إلى 377 ألف هكتوليتر في توسع بها يفوق الربع. وموازاة مع ذلك، بلغ مجموع صادرات النبيذ المنجزة ما بين أكتوبر 1990 وأواخر شتنبر 1991 أكثر من 60 ألف هكتوليتر أي بزيادة تناهز النصف، ومكن من جلب إيراد قدره 44 مليون درهم.

تربية المواشي

إن الظروف المناخية الملائمة خلال موسم 1990 - 1991 قد كان لها أيضا تأثير إيجابي على المراعي التي شكلت بذلك موردا هاما بالنسبة لتغذية المواشي. ووصل عدد القطيع الذي يشمل البقر والغنم والماعز حسب الاحصاء المنجز في مارس وأبريل 1991 إلى 24,7 مليون رأس عوض 22,2 مليون في أكتوبر ونونبر 1990 ، ولم يعكس بذلك إلا بكيفية جزئية التطور الفعلي للقطيع.

ومن جهة أخرى، تحدد إنتاج اللحوم الحمراء والبيضاء في المجمل حسب الاحصائيات الرسمية المتوفرة في 327 ألف طن وسجل انخفاضا من سنة لأخرى. وظل إنتاج البيض من جهته شبه مستقر عند حوالي 1,1 مليار وحدة. وبخلاف ذلك، بلغ إنتاج الحليب 962 مليون ليتر وسجل ارتفاعا نسبته 3 %. وموازاة مع ذلك، وصلت الواردات من المواد الحليبية المكونة أساسا من الزبدة إلى 43 ألف طن، أي بزيادة قدرها 11 %.

ويبدو أن فعالية عملية إعادة تكوين القطيع التي شرع فيها عقب فترة الجفاف التي سادت في بداية الثمانينات قد بدأت تتضاءل، كما أن نسبة تزايد عدد رؤوس أصناف الماشية الرئيسية الثلاثة أصبح خلال السنوات الأخيرة أدنى من معدل نمو الطلب. وقد عرف إنتاج اللحوم نفس التوجه، مما أدى إلى ارتفاع الأسعار الداخلية سيما وأن أسعار علف الماشية قد تم تحريرها. وفضلا عن ذلك، يبدو أن هيمنة كل من نمط الاستغلال التقليدي المباشر على الأراضي الرعوية، وكذا السلالات الحيوانية المحلية ذات الانتاجية الضعيفة قد أدت إلى الحد من إسهام تربية المواشي التي تمثل ما يفوق ربع إنتاج قطاع الفلاحة والصيد البحري وتوفر حوالي الخمس من مناصب الشغل الفلاحية.

الصيد البحري

لا زال التأثير الذي يمارسه قطاع الصيد البحري على باقي الاقتصاد الوطني مهما سواء تعلق الأمر بإسهامه في تغذية السكان وفي إحداث مناصب الشغل، أم بالمداخيل الهامة من العملات الأجنبية التي يجلبها وآثاره التحريكية على صعيد النشاطات المتمركزة في العالية والسافلة.

ووعيا منها بالدور الحاسم الذي يقوم به هذا القطاع فقد تبنت السلطات العمومية خلال السنوات الأخيرة استراتيجية تهدف على الخصوص إلى المحافظة على الثروة السمكية واستغلالها على الوجه الأمثل. وهكذا تم تنظيم نشاط الصيد البحري وإعادة هيكلة معامل التحويل. ومن جهة أخرى، تم تعزيز تجهيزات الاستقبال بموانيء الجنوب مما مكن من تأمين رجوع مجموع أسطول أعالي البحار إلى هذه الموانيء، ومن إدماج هذا النشاط ضمن الاقتصاد الوطني. وفضلا عن ذلك، تم تكثيف التكوين المهني وإبرام اتفاقيات للتعاون العلمي والتقني مع الشركاء الأجانب. وأخيرا، اتخذت تدابير تحث على الاستثمار مما شجع المبادرات الحرة، خاصة في مجال الصيد بأعالي البحار.

وبفضل هذه التدابير، تم اقتناء 55 سفينة للصيد بأعالي البحار و 103 وحدة للصيد الساحلي في سنة 1991 بلغت قيمتها الاجمالية 922 مليون درهم، وهو مبلغ يبدو مع ذلك أدنى من المستويات القياسية المسجلة عند نهاية السنتين الأخيرتين.

بلغ الانتاج الاجمالي للصيد البحري 585 ألف طن وسجل توسعا نسبته 6 % بقيمة تفوق 4 ملايير من الدراهم، في ارتفاع بمعدل 22 %. وقد هم هذا التوجه الملائم فرعي النشاط، خاصة الصيد في أعالي البحار الذي ارتفعت كميات السمك التي جلبها، وكذا قيمتها بما قدره على التوالي 13 % و 24 %. وبالموازاة مع ذلك، وصلت صادرات منتوجات الصيد الخام والمحولة إلى 217 ألف طن، أي بزيادة بمعدل 16 % ، وجلبت قيمة مقابلة قدرها 5,3 مليار درهم، وهو مبلغ في ارتفاع بنسبة 23 % ويمثل 14 % من مجموع الصادرات. وبخلاف ذلك، تقلص الاستهلاك المحلي للمنتجات الطازجة في ظرف سنة من 172 ألف إلى 150 ألف طن.

المعادن والطاقة

لا زال قطاع الطاقة والمعادن خاضعا إلى حد بعيد لتطور الوضعية الاقتصادية الدولية. وبالفعل، ظل الانتاج المعدني مرتبطا بشدة بالطلب الخارجي ومستوى الأسعار التي تميزت على العموم هذه السنة بانخفاضات هامة. وفي هذه الظروف، تراجع الاستخراج المعدني بنسبة 12 % ، وبدا مقياسه أدنى من مثيله في سنة الأساس الذي يرجع إلى 1987. وإذا كان من المؤكد أن هذا الاتجاه يرجع بشكل أساسي إلى انهيار إنتاج الفوسفاط، فإنه ترتب كذلك عن التطور الذي عرفته المعادن الأخرى. وفي المجمل، فإن القيمة المضافة لفرع المعادن والانتاج وكذا إيرادات التصدير قد سجلوا تراجعا من سنة لأخرى.

ومن جهته، سجل قطاع الطاقة تقدما محدودا معدله 0,4 % عوض 6,2 % سنة من قبل. غير أن هذا التطور الاجمالي ينطوي على توسع في إنتاج الكهرباء واستخراج الفحم وعن تراجع في نشاط التكرير. وزيادة على ذلك، تقلصت واردات النفط وانخفضت تكلفة الطاقة بشكل محسوس.

الأساس 100 في 1987	1988	1989	1990	1991
مقاييس				
ـ الاستخراج المعدني	114,7	86,2	100,6	88,5
ـ إنتاج الطاقة	108,3	115,5	122,7	123,2

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

المعـــادن

خضع قطاع المعادن مجددا لتأثير الظرفية الغير الملائمة التي ميزت السوق العالمية للمعادن. وبالفعل وأمام العرض الوافر فإن الطلب بدا ضعيفا وسجل بذلك تراجعا جديدا. وفي هذه الظروف، سجلت أسعار العديد من المنتوجات المعدنية انخفاضات شديدة في بعض الأحوال، حد من وقعها مع ذلك ارتفاع طفيف للدولار الذي يشكل العملة الرئيسية المعتمدة للتسعير. وقد ترتبت هذه الوضعية عن ضعف النشاط الاقتصادي العالمي وتفاقمت على الخصوص على إثر المبيعات الضخمة وغير المنتظمة للمعادن المتأتية من ما كان يدعى بالاتحاد السوفياتي سابقا.

وفي هذه الظروف، بلغت القيمة المضافة لقطاع المعادن محسوبة بالأسعار الثابتة 3,1 مليار من الدراهم مما قلص حصته ضمن الناتج الداخلي الاجمالي من 3,2 % إلى 2,8 % في ظرف سنة واحدة.

وفي نهاية سنة 1991 ، تحدد الانتاج المعدني في حوالي 19 مليون طن، أي ما يمثل قيمة بمكان الاستخراج قدرها 5,5 مليار من الدراهم، في انهيار على التوالي بما نسبته 15,5 % و 8,5 %. ويعزى هذا التوجه نحو الانخفاض الذي هم بشكل خاص الفوسفاط والحديد والفليورين إلى تراجع كل من الصادرات والطلب الداخلي [1] . وبالفعل، فإن المبيعات إلى الخارج التي بلغت حوالي 10 ملايين من الأطنان قد سجلت تقهقرا بما يفوق الخمس ترتب عن إرساليات الفوسفاط وكذا كل من الرصاص والحديد والزنك.

أما إيرادات الصادرات، فقد انهارت بما نسبته 14,8 % وتقلصت إلى 3,8 مليار من الدراهم فقط. وبالمثل، تحددت الطلبيات المحلية الموجهة للتحويل في 9,4 ملايين من الأطنان، في تراجع بمعدل 6,3 % بسبب الصعوبات التي واجهت تسويق مشتقات الفوسفاط، خاصة في بداية السنة. وعند هذا المستوى، فقد شكلت مع ذلك ما يناهز نصف الانتاج.

الفـوسفـاط

إن انتعاش الانتاج في قطاع الفوسفاط والذي بدأ خلال السنة الماضية نتيجة لتوسع التحويل المحلي لم يتواصل في سنة 1991. فقد سجل نشاط مجموعة المكتب الشريف للفوسفاط انخفاضا هاما من سنة لأخرى، يعزى بشكل أساسي إلى تراجع مبيعات الفوسفاط الخام التي لازالت تعاني من تقلص الطلب الخارجي واحتداد المنافسة. غير أنه لوحظ تحسن طفيف للأسعار سواء على مستوى الفوسفاط الخام أم بالنسبة للمشتقات.

بعد التوسع البين الملاحظ في السنة الماضية، لم يكد إنتاج الفوسفاط القابل للتسويق يصل إلى 18 مليون طن وعرف انهيارا نسبته 15,9 %. وموازاة مع ذلك، تحددت المبيعات الاجمالية في 18,3 مليون طن وسجلت انخفاضا بمعدل 14,4 % نتيجة لتقلص صادرات الفوسفاط الخام التي لم تتجاوز 9,1 مليون طن، أي ما يمثل أقل من 30 % من التجارة العالمية للفوسفاط الطبيعي، مؤكدة بذلك الاستبدال المتزايد للفوسفاط الطبيعي بالمنتجات المحولة.

وبالفعل، عرفت إرساليات الفوسفاط الخام في نهاية السنة انهيارا بما يفوق الخمس، يلي الانخفاض بنسبتي 12,9 % و 6,1 % المسجل على التوالي في 1989 و 1990. إن هذا التطور الناتج عن تقلص الطلب العالمي بنفس الحجم قد جعل الحفاظ على بعض الأسواق التقليدية أمرا في غاية الصعوبة. غير أن الإيرادات التي بلغت حوالي 3 ملايير درهم انخفضت بمعدل أدنى قدره 16,1 % ، نظرا لكون السعر المتوسط للطن الواحد من الفوسفاط المصدر سجل تحسنا طفيفا حيث انتقل في ظرف سنة من 37 إلى حوالي 38 دولارا تقريبا.

(1) يرجع للملحقين الاحصائيين 21 و 22

وبلغت الكميات الموجهة لنشاط التحويل المحلي من جهتها 9,2 مليون طن. وعلى الرغم من كونها عرفت تراجعا نسبته 5,6 % من سنة لأخرى، إلا أنها فاقت صادرات الفوسفاط الخام وشكلت أكثر من نصف الانتاج. وتحدد كل من إنتاج الحامض الفوسفوري في 2,3 مليون طن، في انخفاض بمعدل 5 % ، وإنتاج الأسمدة في 2,4 مليون، أي بتراجع قدره 7,2 % من سنة لأخرى.

إن تسويق مشتقات الفوسفاط محتسبا بالأطنان المعادلة للحامض الفوسفوري قد ارتفع بنسبة 2 % وجلب قيمة مقابلة تصل إلى حوالي 7 ملايير من الدراهم، وهو مبلغ في ارتفاع بمعدل 12,4 % يعزى بشكل أساسي إلى انتعاش الأسعار.

ومع ذلك، تنطوي هذه النتائج الاجمالية على تطورات متباينة حسب المنتجات. وهكذا، فإن التوسع السريع للطلب على الحامض الفوسفوري الصادر عن كل من الهند والعربية السعودية اللذان حصلا على حوالي أربعة أخماس الكميات المبيعة قد مكن من زيادة الإرساليات إلى أكثر من 1,3 مليون طن، أي بارتفاع قدره 14,4 % في ظرف سنة واحدة، مما سمح للمغرب بتعزيز مركزه كأول مصدر بما يفوق نصف المبادلات التجارية العالمية لهذا المنتوج. وعلى العكس من ذلك، فإن مبيعات الأسمدة المشكلة في حدود ثلاثة أرباعها من الديامونيك لم تتجاوز 2,1 مليون طن وأسفرت عن تراجع نسبته 11,4 % من سنة لأخرى على إثر انخفاض قدره 12,2 % في مشتريات أوروبا التي تظل أهم مستورد للأسمدة.

وفي المجموع، فقد تجاوز حجم معاملات المكتب الشريف للفوسفاط مع الخارج عشرة ملايير من الدراهم، وهو مبلغ يفوق قليلا مثيله قبل سنة ويتكون في حدود 70 % من المداخيل المتأتية من المنتوجات المحولة.

تبدو النتائج المحصل عليها في المجمل مرضية وتبرز مرة أخرى المساهمة الهامة للمشتقات. غير أن تسويق هذه المنتوجات يظل صعبا سواء بسبب المنافسة الشديدة وتقلبات الطلب والأسعار التي تسود على مستوى السوق العالمية أم بسبب التمركز القوي للمنافذ الخارجية.

المنتوجات المعدنية الأخرى

تأثر نشاط المنتوجات المعدنية الأخرى أيضا من جراء صعوبات التسويق، وبشكل أساسي بفعل انهيار أسعار المعادن. وبالفعل، فإن الانتاج الذي قدر في مجمله بمليون طن تقريبا قد عرف ركودا من سنة لأخرى. وهكذا، فقد عوض التراجع البين لاستخراج الحديد والفليورين بشكل خاص الارتفاع المسجل على صعيد المنتوجات الأخرى. كما أن الصادرات التي بلغت ما يناهز 753 ألف طن لم تتغير إلا قليلا، حيث أن انخفاض كميات وأسعار كل من الرصاص والنحاس والزنك بشكل خاص ألغى التحسن الذي عرفته مبيعات البارتين. ونتيجة لذلك، تراجعت المداخيل المترتبة عن المبيعات في ظرف سنة بنسبة 8,6 % وتحددت في حوالي 750 مليون من الدراهم. وعند هذا المستوى، شكلت ما يناهز خمس الايرادات الاجمالية للقطاع.

الرصـاص

شمل استخراج الرصاص 102.400 طن وتوسع بمعدل 6,9 % من سنة لأخرى. وعلى العكس من ذلك، فإن المبيعات الاجمالية سجلت انخفاضا نسبته 15,9 % ينطوي على تقلص في الامدادات للسوق المحلية، وبشكل خاص على انهيار في الصادرات. وبالفعل، لم تتجاوز هذه الأخيرة 17.900 طن، ولم تجلب سوى إيراد قدره 54 مليون درهم، في انخفاض بأكثر من النصف على إثر انهيار الأسعار.

أما إنتاج الرصاص الخالص فقد بلغ 70.600 طن، في تزايد قدره 9,4 % ، غير أن الصادرات تحددت في 54.800 طن، أي بتراجع بمعدل 8 %. ومع ذلك، فإن نشاط التحويل سيعرف نموا في المستقبل نتيجة للأشغال الجارية لتوسيع طاقة التحويل بمعمل الصهر بزليجة.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

النحاس

إن إنتاج النحاس الذي عرف انخفاضا خلال السنوات الأخيرة قد تراجع مرة أخرى وتحدد في 38.900 طن. وقد جلب تصدير حوالي 37 ألف طن من النحاس إيرادا قدره 204 مليون درهم، وكلاهما في تقلص بين.

الزنك

واصل إنتاج الزنك الاتجاه التصاعدي الذي بدأ من قبل، حيث وصل هذه السنة إلى 70.800 طن، مسجلا توسعا بها يفوق الثلاثة أرباع بالنسبة لمستواه قبل سنة. وعلى العكس من ذلك، فإن الصادرات التي استفادت خلال السنوات الثلاث الأخيرة من توجه ملائم قد تحددت في 38.100 طن، أي بتراجع بمعدل 5,9 %. كما أن المداخيل التي ترتبت عنها لم تتجاوز 93 مليون من الدراهم، وهو مبلغ في انخفاض يتجاوز 12 % نتيجة لتراجع الأسعار.

وتبدو آفاق استغلال الزنك في المستقبل واعدة. وبالفعل، فقد تم الشروع في استغلال المنجم الهام بالحجار في ناحية مراكش الذي تقدر احتياطاته بأكثر من 8 ملايين طن.

البارتين

تحسن نشاط مناجم البارتين بشكل محسوس هذه السنة نتيجة للارتفاع الطفيف لكل من الطلب والأسعار. وهكذا، وصل الانتاج إلى 433.300 طن، في تزايد يناهز الخمس، وجلبت الامدادات للخارج التي ارتفعت إلى 424.200 طن 143 مليون درهم، في ارتفاع على التوالي بها نسبته 13,6 % و 15,1 % من سنة لأخرى.

الفليورين

انخفض إنتاج الفليورين مجددا هذه السنة وتحدد في 74.600 طن. ومع ذلك، فإن الكميات المصدرة انتقلت في ظرف سنة من 81.500 طن إلى 86.800 طن، غير أن قيمة هذه الامدادات التي قدرت بـ 94 مليون درهم ظلت مستقرة من سنة لأخرى.

المنغنيز الكيماوي

واصل استخراج المنغنيز توسعه وبلغ 59.300 طن. وقد ظلت الارسالیات والايرادات التي ترتبت عنها دون تغيير حيث تحددا في 42.900 طن و 84 مليون درهم.

الحديد

إن الاتجاه نحو الانخفاض الملاحظ في السنة السابقة على مستوى نشاط مناجم الحديد قد تواصل بوتيرة أهم هذه السنة. وقد تحددت الكميات المستخرجة في 96.700 طن في انهيار يفوق الثلث، وانخفضت المبيعات إلى الخارج إلى 50.600 طن، أي بتراجع بمعدل الربع من سنة لأخرى.

الطاقة

ارتفع الطلب على الطاقة مجددا في سنة 1991 ، وإن كان بوتيرة أدنى من مثيلاتها المسجلة عند نهاية السنوات الأخيرة. وقد انخفضت واردات النفط إلى 5 ملايين طن، وارتفعت مقتنيات الفحم الحجري إلى 1,4 مليون طن. ومن جهة أخرى، حصل تراجع في أسعار البرميل من النفط أثناء النصف الثاني من السنة بعد الارتفاع المتواصل خلال السنتين الأخيرتين. وهكذا، تحددت تكلفة الطاقة في 8.6 مليار من الدراهم وسجلت انخفاضا بها يناهز 11 % ، ومثلت حوالي ربع إيرادات الصادرات.

بلغ الانتاج المحلي للطاقة 643 ألف من الأطنان المعادلة للنفط، في انخفاض قدره 2,7 % ، ولم يمكن من تغطية سوى أقل من 10 % من إجمالي الحاجيات. وقد ارتفع إسهام الكهرباء من أصل مائي بشكل طفيف، غير أن حصة الفحم سجلت بعض التراجع.

وفي مقابل ذلك، قدر الاستهلاك الكلي بـ 6,6 مليون من الأطنان المعادلة للنفط، في ارتفاع نسبته 1,9 % ، يعزى على الخصوص إلى توسع استعمالات الفحم حيث أن إمدادات المواد النفطية لم تعرف بخلاف ذلك إلا تغيرا طفيفا. وقد أدى الاختلال الناجم عن النقص الكمي للموارد الداخلية وعن تزايد الطلب إلى ارتفاع الرصيد السلبي للميزان الطاقي إلى ما يناهز 6 ملايين طن، وتفاقم معدل التبعية بزاء الخارج إلى 90,3 % من الحاجيات [1] .

المنتوجات النفطية

إن استخراج المحروقات الذي كان من قبل ضعيفا قد انخفض مجددا بشكل كبير هذه السنة. وقد شمل إنتاج 11.700 طن من النفط و 36,5 مليون متر مكعب من الغاز الطبيعي، أي ما يعادل في المجموع 39.000 من الأطنان المعادلة للنفط. ومن جهته، أسعر الطلب على المنتجات المكررة عن توسع ضئيل. وبالفعل، فإن الاستهلاك المقدر بها يفوق 5 ملايين من الأطنان، والذي كان قد ارتفع بمعدل 6,3 % سنة 1989 و 4,8 % سنة 1990 لم يتزايد هذه السنة إلا بنسبة 0,5 % فقط. غير أن هذا التطور الاجمالي كان جد متباين حسب المنتجات. وهكذا، تنامت مبيعات زيت الغاز والغازات السائلة بها قدره على التوالي 5,7 % و 6,9 % ، بينما لم تتغير مبيعات الوقود فيما تقلصت مبيعات الفيول بمعدل 1,3 %. ويعزى هذا التطور إلى المستوى المرتفع للمخزون الاحتياطي المكون من قبل وبدرجة أقل إلى واردات المنتجات المنتهية الصنع. وفي الواقع، فقد تحددت إمدادات معملي التكرير للسوق المحلية في أقل من 5 ملايين طن وبدت في تراجع نسبته 5,3 % في ظرف سنة. وفضلا عن ذلك، فإن المقتنيات من النفط المنجزة بشكل أساسي لدى الدول العربية انحصرت في 5 ملايين طن، في تراجع بمعدل 13,5 %. وقد استلزمت تكلفة قدرها 6,6 مليار من الدراهم، في تقلص بها يناهز الخمس على إثر انخفاض الأسعار الذي حدث خلال النصف الثاني من السنة.

الكهرباء

قدر الانتاج الصافي للكهرباء بـ 9,9 مليار كيلواط/الساعة، أي بتزايد بمعدل 5,7 % عوض 10,2 % في السنة الماضية. وضمن هذا المجموع ساهمت كل من المحطات الحرارية بما قدره 8,8 مليار كيلواط/الساعة في توسع نسبته 6 % ، ومحطات الكهرباء المائية بـ 1,1 مليار في ارتفاع بمعدل 3,8 %.

أما استهلاك الكهرباء، فقد قدر بـ 9 ملايير كيلواط/الساعة، أي بتزايد نسبته 5,6 % عوض 11,5 % سنة من قبل.

الفحم

ارتفع استخراج الفحم إلى 551 ألف طن تقريبا وسجل هذه السنة تزايدا بوتيرة قدرها 4,7 %. وبخلاف ذلك، فإن المبيعات الموجهة بشكل شبه كامل إلى محطة جرادة التي تظل حاجياتها أكبر من ذلك بكثير قد انحصرت في 491 ألف طن، في تراجع بمعدل 4,1 %. وعلى العكس من ذلك، وصلت واردات الفحم الحجري إلى 1,4 مليون طن، في توسع قدره 14 % من سنة لأخرى.

(1) يرجع للصفحات الاحصائية من 23 إلى 26

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

وبذلك، يبدو الطلب الاجمالي على الفحم مناهزا لـ 1,9 مليون طن، في ارتفاع نسبته 8,7 % ، وصدر في حدود الثلثين عن المحطات الحرارية والباقي عن معامل الأسمنت بالأساس.

تميزت سنة 1991 بالشروع في أعمال تشييد سد الوحدة وبدء أشغال بناء المحطة الحرارية بالجرف الأصفر وبتجهيز الوحدات التي تعمل بالغاز في كل من المحمدية وتطوان وطان طان. كما تواصلت الدراسات المتعلقة بمرور أنابيب الغاز الجزائري عبر التراب الوطني.

الصناعة والسياحة

الصناعة

إن النشاط الصناعي الذي تسارع نموه بشكل محسوس سنة 1990 قد عرف توسعا بوتيرة أبطأ هذه السنة. وهكذا، سجلت القيمة المضافة لقطاع الصناعة بما فيها الصناعة التقليدية ارتفاعا نسبته 2 % بدلا من 8,4 % في السنة السابقة. وتراجعت حصة القطاع ضمن الناتج الداخلي الاجمالي إلى 16,6 % ، وتحدد إسهامه ضمن التجارة الخارجية في حوالي 60 %. ومن جهته، أسفر مقياس الانتاج الصناعي الذي يستند إلى الأساس 100 في سنة 1987 عن زيادة محدودة قدرها 2,4 % مقابل 8,9 % في سنة 1990 (1).

وفي الواقع، فإن هذا التوجه يشمل تطورات جد متباينة حسب الفروع تعكس في آن واحد النتائج الجيدة للصناعات الموجهة للسوق الداخلية والنتائج المتوسطة التي سجلتها أهم الوحدات الصناعية المصدرة. وبالفعل، عرفت كل من صناعة مواد البناء وبدرجة أقل صناعة المعادن ارتفاعا قويا. وبخلاف ذلك، فإن صناعة النسيج لم تسجل سوى زيادة طفيفة، بينما اتسمت الصناعة الغذائية بتنبه ركود وتراجعت الصناعات الكيماوية خاصة منها تصنيع الحامض الفوسفوري.

ومن جهة أخرى، شملت مشاريع الاستثمارات المقبولة مبلغا قدره 11 مليار درهم، في ارتفاع نسبته 2 % بدلا من 35 % سنة من قبل. وقد هم توجه نحو الانخفاض فروع الصناعات المعدنية والميكانيكية وكذا فرعي النسيج والجلد.

الصناعات الغذائية
والمشروبات والتبغ

تشكل وحدات هذا الفرع ما يفوق ربع مقاولات القطاع الصناعي، وتسهم في حدود الثلث في الانتاج وبنسبة 20 % من الصادرات.

وسجل نشاط الصناعات الغذائية والمشروبات والتبغ ارتفاعا بمعدل 1 % بعكس من جهة تحسنا بما قدره على التوالي 7,7 % و 3,8 % على مستوى كل من المشروبات والتبغ والتغذية الأساسية، ومن جهة أخرى انخفاضا نسبته 4,5 % على صعيد المنتوجات الغذائية الأخرى.

وحقق نشاط المطاحن توسعا قدره 6,6 % يؤكد الاتجاه نحو الانتعاش الذي بدأ في الفترة السابقة، حيث وصل الانتاج إلى ما يزيد عن 18 مليون قنطار. وبالمثل، بلغ إنتاج السكر 500 ألف طن أي بارتفاع بمعدل 3 %. وموازاة مع ذلك، ارتفعت الواردات بنسبة 12 % من أجل تغطية الاستهلاك الذي وصل إلى ما يفوق 780 ألف طن. وكذا بهدف إعادة تكوين المخزونات. وأنتجت صناعة الحليب كميات في ارتفاع بمعدل 13,5 % سواء بفضل تحسن الامدادات أم نتيجة لتزايد الاستهلاك. وتوسع نشاط معامل تصبير السمك من جهته بما قدره 1,7 % نتيجة لارتفاع الصادرات خاصة نحو أوروبا بما نسبته 5,4 %. وبخلاف ذلك، تقلص إنتاج المصبرات النباتية بمعدل 20,3 % خاصة على إثر تراجع الامدادات. وأخيرا، فإن إنتاج الزيوت الذي عرف نموا خلال السنوات الأخيرة سجل انخفاضا نسبته 1,4 %.

ومن جهة أخرى، حقق فرع المشروبات والتبغ زيادة قدرها 7,7 % تنطوي على ارتفاع نسبته 13,3 % في إنتاج المشروبات وعلى تراجع بمعدل 5,5 % في صناعة التبغ.

النسيج واللباس والجلد

تميز نشاط قطاع النسيج هذه السنة بانتعاش للطلب الداخلي بينما عانت الفروع المصدرة بخلاف ذلك من ظرفية أقل ملاءمة. وهكذا، فإن الانتاج الموجه للسوق الداخلية ارتفع بنسبة 3,5 %. وفي المجمل حققت صناعة النسيج واللباس والجلد توسعا قدره 1,9 %.

وبالفعل، تجلى التوجه الملائم للامدادات للسوق المحلية في تزايد وتيرة الانتاج خاصة في فرع المنتوجات الصوفية بتوسع نسبته 28,8 % ، وبدرجة أقل على مستوى صناعات القطن والألياف الطويلة.

وعلى العكس من ذلك، فإن انخفاض إنتاج الزرابي الذي بدأ منذ سنة 1988 تواصل هذه السنة بشكل أكثر بروزا، وبلغ 12,7 % في ارتباط مع تراجع الصادرات. وبالمثل، ففي الوقت الذي تبدي فيه معطيات التجارة الخارجية تحسنا ملموسا في الصادرات بما قدره 19 % ، فإن وضعية فرع الملابس الجاهزة كما تتجلى من خلال المقياس الخاص بهذا القطاع قد عرفت في سنة 1991 تدهورا ناهزت نسبته 7 %. وارتفع الانتاج داخل فرع الملابس الداخلية بمعدل 3,7 %.

ومن جهته، تزايد نشاط صناعة الجلد بنسبة 11,8 %. وبمفرده تعزز نشاط الدباغة بمعدل 25,9 %. وبالمثل، توسع إنتاج الأحذية والمواد الأخرى المصنوعة من الجلد بما قدره على التوالي 2,8 % و 4,2 %.

الصناعات الكيماوية
وشبه الكيماوية

بعد التحسن الملاحظ في السنة الماضية عرفت الصناعات المكونة لهذه المجموعة انخفاضا نسبته 2,1 % يعزى على الخصوص إلى التراجع المسجل على صعيد كل من تحويل الفوسفاط وصنع الأدوية وعجين الورق. وبخلاف ذلك، تواصل الانتعاش الذي بدأ منذ سنة 1990 داخل فرع المطاط والمواد البلاستيكية.

وهكذا، تراجع إنتاج الحامض الفوسفوري إلى حوالي 2,3 مليون طن في انخفاض قدره 5 % ، غير أن الكميات المصدرة تزايدت بنسبة 14,4 %. وبالمثل، فإن إنتاج الأسمدة الذي تقلص إلى 2,4 مليون طن عرف انخفاضا بمعدل 7,2 %. ومع ذلك، ارتفع معدل التحويل المحلي حيث انتقل من 45,4 % إلى أكثر من 50 %. وعرف نشاط المختبرات الصيدلية من جهته تقلصا قدره 4,6 % ، كما سجل إنتاج عجين الورق تراجعا نسبته 8 % على إثر تقلص المبيعات إلى الخارج.

إن إنتاج الأصباغ والملمعات الذي تدعم نتيجة لتطور الملائم للطلب قد سجل من جهته زيادة قدرها 4 %. وموازاة مع ذلك، عرف صنع مادة البلاستيك ارتفاعا طفيفا نسبته 1,2 % وتزايد إنتاج المواد المصنوعة من الورق والورق المقوى بمعدل 4,2 % تحت تأثير حاجيات التلفيف على مستوى الوحدات المصدرة.

(1) يرجع للمنحى الاحصائي 27

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

وأخيرا، سجل فرع المطاط والبلاستيك توسعا قدره 4,2 % بلي الارتفاع بمعدل 7,9 % في السنة السابقة. وضمن هذه المجموعة، تزايد إنتاج كل من المواد المطاطية المختلفة بما يفوق 25 % والعجلات المطاطية بنسبة 2,5 % والمصنوعات من المواد البلاستيكية بما قدره 1,2 %.

صناعة المعادن

ظل التوجه السائد على صعيد الصناعات المعدنية جد ملائم. وبلغ نمو هذا القطاع 5,6 % وشمل فضلا عن ذلك تحسنا في مجموع الفروع التي عرفت ارتفاعا في إمداداتها الموجهة إلى الوحدات الموجودة في السافلة. وكان تركيب السيارات النفعية ومعدات السكك الحديدية الوحيد الذي سجل انخفاضا من سنة لأخرى.

ارتفع إنتاج الأدوات التعدينية بنسبة 6,9 %. وتزايد نشاط النجارة المعدنية وصنع الأواني المعدنية والمطالة وحده بمعدل 9,3 % بفضل طلبيات هامة صادرة عن معامل الأسمنت ومعامل تكرير النفط وقطاع المعادن. كما أسهم في هذا التحسن الارتفاع بما نسبته 17,7 % في الأثاث المعدني و 8,3 % على مستوى الأواني المنزلية. وبخلاف ذلك، فإن ضالة الطلب الصادر بالخصوص عن معامل تصبير الفواكه والخضر قد أدت إلى انخفاض إنتاج التلفيفات المعدنية.

إن صنع منتوجات الحديد الصلب الذي عرف استقرارا في السنة الماضية قد تزايد بمعدل 6,8 % بالرغم من تراجع مبيعات الحديد المستدير المستعمل مع الأسمنت الذي ترتب بالخصوص عن تحرير واردات الحديد.

ومن جهته، تعزز تركيب السيارات ومعدات النقل في المجمل بما قدره 2,6 % وهي وتيرة تبدو بطيئة بالنسبة لما لوحظ سابقا، ويرجع ذلك بالخصوص إلى الانخفاض الذي هم معدات السكك الحديدية والسيارات النفعية. وبخلاف ذلك، تزايد تجميع السيارات الخصوصية والسيارات المستعملة لأغراض تجارية إلى ما يفوق 20.000 وحدة، في ارتفاع قدره 25 %. وقد تعزز انتعاش نشاط التركيب الملاحظ في سنة 1990 وانتقلت حصة السيارات المركبة محليا ضمن مجموع السيارات المسجلة في هذه السنة من 35 % إلى 60 %.

ومن جهة أخرى، ارتفع إنتاج الآلات ومعدات التجهيز بنسبة 5,3 %. وقد أسهمت معظم الفروع في هذا النمو خاصة منها فرعا المعدات المخصصة للصناعة التي تزايدت بما قدره 18,8 % والآلات الفلاحية التي سجلت توسعا بمعدل 13,8 %.

صناعات مختلفة

عرف نشاط الصناعات المصنفة ضمن هذه المجموعة بعض الركود في المجمل. ولم يكد التزايد بنسبة 8,4 % في تصنيع الخشب خاصة منه إنتاج التلفيفات الذي نما بمعدل 47,1 % بهدف تلبية الطلب المرتفع الصادر عن مصدري الحوامض والبواكير يعوض التراجع بما قدره 5,2 % في صناعة المعدات الكهربائية والالكترونية. وأخيرا، سجل فرع الآلات المكتبية والتجهيزات الطبية توسعا نسبته 17,1 %.

مواد البناء

سجل تحويل معادن المحاجر نموا بمعدل 12,1 % خاصة بفضل التطور الملائم لكل مواد البناء، وبشكل خاص إنتاج الأسمنت الذي ارتفع إلى 5,8 مليون طن بزيادة قدرها 7 % وإنتاج المكتلات المختلفة الذي تزايد بنسبة 2,7 %. غير أن صنع المنتجات الخزفية لم يعرف في الواقع تغيرا من سنة لأخرى، بل وعرفت صناعة الزجاج انهيارا بمعدل 12,2 %.

المباني والأشغال العمومية

يبدو أن قطاع المباني والأشغال العمومية قد عانى في المجمل من تظافر عدة عوامل أدت إلى ارتفاع تكلفة البناء. وفي المجموع، ظلت القيمة المضافة للقطاع مستقرة عند المستوى المحقق في السنة الماضية.

ويتجلى من خلال رخص البناء المسلمة رسميا أن نشاط المباني تراجع بشكل بين من سنة لأخرى. وبالفعل، لم يتجاوز عددها 26.000 رخصة وأسفر عن انخفاض نسبته 18,6 %. وشملت مساحات السقوف من جهتها 7,6 مليون متر مربع، وقدرت قيمتها بـ 8,8 مليار درهم مسجلة بذلك تراجعا بما قدره على التوالي 21 % و 17 %. وأخيرا انخفض عدد المنازل في ظرف سنة واحدة من 62 ألف إلى 52 ألف وحدة.

وعلى مستوى فرع الأشغال العمومية، فباستثناء أشغال تشييد سدين فإن الحركة همت بالأساس عمليات صيانة التجهيزات الموجودة.

السياحة

تأثر النشاط السياحي الدولي بقدر بالغ نتيجة لأحداث الخليج. وبعد أن انحصر في البداية في منطقة النزاع منذ أوائل سنة 1991 امتد تراجع الأسفار على الصعيد العالمي إلى كل البلدان السياحية، وكانت الضفة الجنوبية من حوض البحر المتوسط أكثر تضررا. وقد عانت بحدة من هذه الأزمة النشاطات المتمركزة في عالية وسافلة القطاع السياحي الذي عرف انهيارا لم يسبق له مثيل في معدل شغل الأسرة. وكان الأمر كذلك، خاصة بالنسبة لوسطاء السياحة وشركات النقل الجوي التي اضطرت إلى إجراء تقليص شديد لرحلاتها. وقد لوحظ بعض الانتعاش ابتداء من النصف الثاني من السنة، ترتب عن التنقلات السياحية الجهوية خاصة في أوروبا.

تجلت هذه الوضعية على مستوى الحركة السياحية ببلادنا في انخفاض يناهز 30 % في عدد الزوار الأوروبيين. ومع ذلك، فقد تجاوز العدد الكلي للسياح الأجانب ثلاثة ملايين وارتفع بما يناهز 5 % نتيجة لازدهار السياحة المغاربية [1]. ولم ينعكس هذا الانتعاش الذي كان في الواقع أدنى من مثيله للسنة الماضية، على نشاط الفنادق المصنفة. وبالمثل، فإن المداخيل من العملات الأجنبية المحصاة من لدن الجهاز البنكي لم تتعد 8,8 مليار من الدراهم، وسجلت تراجعا نسبته 16 % بينما كانت في تزايد بمعدل 32 % في السنة الماضية. وباعتبار نفقات المواطنين بالخارج، البالغة 1,7 مليار، فإن الفائض الذي خلفه ركن «الأسفار» لم يتجاوز 7,1 مليار، و قد تقلص بنسبة 21 %.

إن التطور المتباين لعدد الزوار ولمبلغ المداخيل الذي لوحظ هذه السنة يعزى بالأخص إلى الانخفاض الهام في توافد السياح القادمين من أوروبا وأمريكا، الذي يعكسه فضلا عن ذلك تقلص التحويلات البنكية بنسبة 30 % ، في حين ظلت الايرادات برسم عمليات الصرف اليدوي شبه مستقرة.

وقد حث كل من تدهور وضعية القطاع، خاصة خلال النصف الأول من السنة، وانعكاساته الاقتصادية والاجتماعية السلطات العمومية على اتخاذ تدابير وقائية بتنسيق مع المهنيين، وذلك بهدف الحد من آثار الركود السائد، وعلى الخصوص في مجال التشغيل. وعلى الصعيد المالي، تم اتخاذ إجراءات من أجل تخفيف الضغوط على خزائن المؤسسات الفندقية، وعلى الخصوص تأجيل دفع المبالغ المستحقة برسم السلفات الممنوحة من لدن القرض العقاري والفندقي. وقد أجرى أرباب الفنادق من جهتهم تخفيضات هامة على الأسعار من أجل تشجيع السياحة الداخلية.

---

(1) يرجع للملحق الاحصائي 28

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

دخول السياح

تباطأت الحركة السياحية بشكل قوي في سنة 1991 ، وذلك بعد الزيادة الهامة التي عرفتها السنة الماضية. وهكذا وصل العدد الاجمالي للوافدين إلى أزيد من 4,2 مليون زائر، وسجل توسعا بمعدل 1,8 % عوض 16 %. وضمن هذا المجموع، بلغ عدد المواطنين المقيمين بالخارج 972.000 تقريبا، وعرف توافدهم تراجعا نسبته 7 %. وبخلاف ذلك، سجل ارتفاع بحوالي 5 % في عدد الزوار الأجانب الذي وصل إلى 3,2 مليون. ويعزى هذا التطور إلى السياح المغاربيين الذين بلغ عددهم 2,2 مليون، أي بتزايد يناهز 40 % ، في حين تم إحصاء أكثر من مليوني جزائري ضمن هذا المجموع. وميز توجه معاكس توافد الأوروبيين والأمريكيين. وقد تعزز هذا التوجه الذي بدأ خلال السنتين الأخيرتين، وتراجع عدد هؤلاء الزوار إلى أقل من 917 ألف وسجل انخفاضا قدره 30 %. وقد شمل هذا التطور مجمل البلدان المعنية، غير أنه لم يكن بنفس الوتيرة طوال السنة. وبالفعل، وبعد أن كان شديد البروز خلال النصف الأول من السنة، خفت حدته تدريجيا مع مرور الشهور ليحل محله انتعاش بين خلال الشهور الأخيرة.

وانعكس التوجه الغير الملائم لتوافد السياح القادمين بالخصوص من أوروبا في تراجع المكوث بالفنادق المصنفة، حيث لم يتجاوز العدد الاجمالي لليالي الاقامة التي تم إحصاؤها 7,8 مليون. فقد تحددت الليالي التي قضاها السياح الأجانب في 5,3 مليون وانخفضت بأكثر من الثلث، وبلغ مجموع الليالي التي سجلها المقيمون 2,5 مليون.

وبالمثل، طرأت تغيرات على مستوى وسائل النقل. وهكذا، تزايد عدد الوافدين عن طريق البر بأكثر من الخمس على إثر نمو سياحة المغاربيين، وشكل ما يفوق 71 % من مجموع السياح. وبخلاف ذلك، تراجعت حصة النقل الجوي في ظرف سنة من الثلث تقريبا إلى ما يفوق الخمس بقليل، في حين ظل نصيب الطريق البحرية بدون تغير عند 8 %.

التجهيز السياحي

شملت الانجازات في مجال الايواء 4.840 سريرا، أي بتراجع قدره 25 % بالنسبة للطاقة الايوائية التي شرع في إستخدامها في السنة الماضية، واستلزمت استثمارا قدره 1,4 مليار من الدراهم، في ارتفاع معدله 13,5 % ، خصص بالأساس للوحدات من الدرجة الممتازة. واستفادت وسائل الاستقبال في المناطق الشاطئية بتطوان وأكادير من أزيد من ثلثي الأسرة الاضافية، وحصلت مدينتا مراكش وفاس معا على أكثر من الربع. وقد قدرت فرص العمل التي يوفرها تشغيل هذه التجهيزات بحوالي 12.000 منصب مباشر وغير مباشر.

وصلت الطاقة الايوائية الفعلية للفنادق المصنفة عند نهاية دجنبر 1991 إلى أزيد من 93.400 سرير وسجلت ارتفاعا بما يفوق 5 % من سنة لأخرى. وعلى الرغم من أن الفنادق من فئة أربعة نجوم تظل مهيمنة، فإن الشبكة الفندقية تظهر توازنا بين فنادق الدرجة الممتازة والوحدات من الدرجة المتوسطة، وذلك بفضل مجهود التنويع الذي بذل خلال السنوات الأخيرة.

ومن جهة أخرى، تمثل المشاريع التي توجد في طور الانجاز والتي يبلغ عددها 135 مشروعا استثمارا قدره 4,7 مليار من الدراهم، وتشمل 28.300 سرير، وهو نفس العدد الذي سجل في السنة الماضية. وتتوزع هذه الطاقة الايوائية الاضافية في حدود أزيد من 40 % في منطقة مراكش – أكادير – ورززات ، 22 % في منطقة طنجة – تطوان و 11 % في مدينة الدار البيضاء. ويترافق التوزيع الجغرافي، المطابق للأهداف التي تنشدها الملطات العمومية فضلا عن ذلك مع تصنيف متوازن بين الفنادق من الدرجتين الممتازة والمتوسطة

وفي الأخير وصل مبلغ الاستثمارات المرخص لها خلال السنة في إطار قانون الاستثمارات إلى أزيد من مليار درهم بالنسبة للقطاع الفندقي، وسيخصص حوالي 700 مليون درهم لتعزيز وسائل النقل السياحي. وتشمل الطاقة الايوائية المرتقبة في المجموع 7 آلاف سرير.

أظهرت الأزمة التي اجتازها قطاع السياحة على إثر أحداث الخليج عدم كفاية عمل التعريف بالمنتوج السياحي واستقبال الزوار، وكذا ضرورة تكثيف مجهود الترويج، خاصة في اتجاه وسطاء الأسفار. وعلى مستوى العرض، فبالاضافة إلى الأعمال الجالية الرامية إلى تعزيز وتنويع وسائل الاستقبال، تم اتخاذ عدد من الاجراءات من أجل إصلاح وتحسين ظروف مزاولة المهن السياحية. ومع ذلك، فإن المنافسة بين البلدان السياحية، والتي تزداد حدة، تحث على تركيز الجهود بهدف استغلال أفضل للطاقات التي تتوفر عليها البلاد واقتحام أسواق جديدة على نطاق أوسع.

الأسعار – الأجور – السكان – التشغيل

الأسعار

إن الاتجاه التصاعدي للأسعار الذي ابتدأ قبل ثلاث سنوات قد تعزز من جديد في سنة 1991 ، سواء على مستوى أسعار الاستهلاك أم على صعيد أسعار الجملة. وبالفعل، أسفر مقياس كلفة المعيشة عن زيادة قدرها 8,2 % ، مقابل 6,7 % سنة 1990 و 3,1 % سنة 1989 و 2,3 % سنة 1988. وموازاة مع ذلك، بلغ ارتفاع أسعار الجملة 6,4 % عوض 4,6 % سنة من قبل. وبخلاف ذلك، لم يتجاوز تصاعد مقياس أسعار الانتاج الصناعي 4,5 % ، ولم يعرف إلا تغيرا ضئيلا من سنة لأخرى.

وقد نتج هذا التطور عن تظافر عوامل عدة اختلف تأثيرها بحسب المنتجات ومستوى إجراء المعاملة. وبشكل إجمالي، فقد تدعم توسع الطلب الاستهلاكي نتيجة لتحسن المداخيل الفلاحية وللزيادة في الرواتب والأجور. وبالفعل تم رفع الأجر الأدنى القانوني وكذا رواتب الموظفين، كما تمت الزيادة في التعويضات الاجتماعية وذلك منذ بداية السنة. وبالاضافة إلى ذلك، فقد توسع الانتاج غير أن العرض بدا غير كاف، بل وفي انخفاض فيما يتعلق ببعض المنتجات. وقد كان الأمر كذلك بالنسبة للحوم التي تراجع إنتاجها. وبالاضافة إلى ذلك، تواصل تحرير الأسعار، وأدت الزيادة في أسعار الوقود في أكتوبر 1990 إلى الرفع من أسعارالنقل العمومي والخاص. وبخلاف ذلك، فإن تأثير الأسعار الخارجية الذي كان قويا في السنة الماضية قد مال إلى الاعتدال في سنة 1991. وأخيرا، شكلت سيولة الاقتصاد التي توسعت من جديد عاملا مشجعا على بروز الاستباقات التضخمية.

مقياس كلفة المعيشة

تتم متابعة كلفة المعيشة بواسطة مقياس يرجع أساسه إلى الفترة الممتدة ما بين شهر ماي 1972 وشهر أبريل 1973 ويشمل 210 مواد فقط. وبالاضافة إلى ذلك، يقتصر هذا المقياس على ثمان مدن وخمس فئات اجتماعية واقتصادية من الأسر التي تتوفر على مداخيل متوسطة. ويجري إعداد مقياسين جديدين سوف يمكنان ليس فقط من تحديث أدوات متابعة تطور أسعار التجزئة، بل وكذا من توسيع مجالها لتشمل عددا أكبر من السلع والخدمات ولتأخذ في الاعتبار مجمل الأسر، القروية منها والحضرية.

وسجل المقياس المستند إلى 210 مواد هذه السنة ارتفاعا بلغ 8,2 % ، دعم تغير الاتجاه الذي بدأ سنة 1989. وقد لوحظ هذا التوجه خلال الأربعة أشهر الأولى من السنة حيث اتسم الارتفاع الموسمي بحدة أكثر من المعتاد، خاصة خلال شهر مارس الذي صادف شهر رمضان. وفضلا عن ذلك، بدت دورة التباطؤ والانخفاض الظرفي للأسعار أقصر من المعتاد، حيث بدأ الاتجاه التصاعدي مجددا منذ شهر يونيو وتعزز فيما تبقى من فصل الصيف، خاصة على إثر الزيادات في أسعار كل من النقل والسجائر. وبخلاف ذلك، ابتدأت فترة التراجع الموسمي خلال الأثلوثي الأخير قبل أوانها نسبيا نتيجة لانخفاض أسعار الخضر والفواكه [1] .

(1) يرجع للملحق الاحصائي رقم 29

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

وقد لوحظ ارتفاع وتيرة تزايد الأسعار في المدن الثمانية التي يشملها المقياس، وكانت الفوارق بينها ضئيلة نسبيا حيث سجل المعدل الأعلى وهو 9,3 % في تطوان والمعدل الأدنى وهو 7,2 % في فاس.

وبالمثل، كان ارتفاع الأسعار عاما بالنسبة للسلع والخدمات، غير أنه لم يكن متساويا. وقد ترتب تزايد كلفة المعيشة في حدود ما يناهز ثلاثة أخماس عن تغير أسعار المواد الغذائية.

	الترجيح %	المتوسط السنوي 1990	المتوسط السنوي 1991	التغير الاجمالي %	التغير المرجح %
التغذية	54	432,7	470	+ 8,6	+ 4,8
الملبس	8,5	342,4	366,8	+ 7,1	+ 0,5
المسكن	13,5	351,9	380,9	+ 8,2	+ 0,9
الصيانة والصحة و العلاج ..	5,5	330,4	352,6	+ 6,7	+ 0,3
النقل والتسلية وغير ذلك ...	18,5	499,7	538,2	+ 7,7	+ 1,7
المقياس العام	100	420,9	455,3	+ 8,2	+ 8,2

وهكذا، سجلت المواد الغذائية ارتفاعا قدره 8,6 % يفوق نسبة 7,1 % الملاحظة في 1990 ، ويتناقض كليا مع شبه الاستقرار الذي ساد خلال السنوات الثلاث السابقة. وشكل هذا الارتفاع قرابة 60 % من الزيادة الاجمالية في مقياس الأسعار، غير أنه لايعكس اتجاها عاما حيث لوحظت فوارق هامة ما بين مختلف المنتجات. وبالفعل، فقد تزايدت أسعار «التوابل» بما يناهز الثلث وارتفعت أسعار «الخضر الأخرى» و«الأسماك» بحوالي 13 %. أما «المنتجات المتأتية من الحبوب» فقد سجلت زيادة قدرها 8 % نتجت بالأساس عن رفع أسعار الدقيق والخبز. وبالمثل، فإن أسعار اللحوم التي تعرضت لتظافر تأثير تقلص كل من إنتاج الدجاج والذبائح من البقر والغنم، مقابل توسع الطلب المترتب عن تحسن الأجور قد سجلت إثر ذلك ارتفاعا غير معتاد يفوق 18 % ، وأسهمت بمفردها في حدود النصف في الزيادة التي عرفها ركن «التغذية» وبما يناهز 30 % في التزايد الاجمالي للمقياس. وبخلاف ذلك، عرفت أسعار المنتجات الأخرى خاصة «الخضر الطرية» و«الفواكه» زيادات خفيفة نسبيا تعقب في الواقع الارتفاع القوي الذي لوحظ في السنة الماضية.

وفيما يتعلق بركن «النقل والتسلية وغير ذلك» فإن وتيرة توسعه التي بلغت 6,7 % سنة 1990 قد وصلت هذه السنة إلى 7,7 % ، وعكست على الخصوص الزيادات في أسعار التبوغ والنقل وكذا ارتفاع أسعار السيارات وقطع الغيار.

وسجل ركن «المسكن» زيادة قدرها 8,2 % مقابل 5,4 % في السنة السابقة، وتعكس هذه الزيادة بالأساس الارتفاع الذي عرفته كل من أثمان الكراء وتسعيرات الماء ونفقات الصيانة والاصلاح.

وأخيرا، تزايد المقياسان المتعلقان بركني «الملبس» و «الصيانة والصحة والعلاج» بما قدره على التوالي 7,1 % و 6,7 % ، وهما وتيرتان قريبتان من مثيلاتهما خلال السنة الماضية.

مقياس أسعار الجملة

لازال مقياس أسعار الجملة يتخذ كأساس له سنة 1977 ويستند إلى 231 مادة. وقد أظهر زيادة قدرها 6,4 % تفوق بشكل بين الارتفاع بنسبة 4,6 % المسجل سنة 1990 ، وذلك بسبب تسارع وتيرة أسعار قطاع الفلاحة والصيد البحري [1].

وبالفعل، فإن هذه الأسعار أثرت بشكل كبير على تغيرات المقياس الذي أبدى خلال الأثلوثي الأول توجها تصاعديا كان أشد بروزا أثناء شهر مارس، بسبب الارتفاع الحاد في أثمان كل من الدواجن والسمك. غير أن التراجع الموسمي ظهر مبكرا مقارنة مع سنة 1990 وتواصل إلى غاية شهر يونيو. وبعد ذلك، عكس المقياس على الخصوص الزيادات في أسعار المنتجات الصناعية، وتصاعد بوتيرة معتدلة خلال النصف الثاني من السنة باستثناء ارتفاع عابر في شهر غشت ترتب عن ضغوط عرفتها من جديد أسعار الدجاج ومنتوجات تربية المواشي.

	الترجيح %	المتوسط السنوي 1990	المتوسط السنوي 1991	التغير الاجمالي %	التغير المرجح %
القطاع الفلاحي	39,6	264,8	289	+ 9,1	+ 3,4
القطاع الصناعي	60,4	286,6	300,4	+ 4,8	+ 3
منه :					
- الطاقة	6,2	356,3	378	+ 6,1	+ 0,5
- الصناعات الغذائية	25	258,9	273	+ 5,4	+ 1,3
- الملبس والنسيج	7,3	211,2	207,9	- 1,6	- 0,1
- صناعات التعدين	10,4	353,5	370,9	+ 4,9	+ 0,6
- صناعات خفيفة أخرى ...	11,5	296,7	313,2	+ 5,6	+ 0,7
المقياس العام	100	278	295,9	+ 6,4	+ 6,4

وصل تزايد الأسعار في القطاع الفلاحي هذه السنة إلى 9,1 % ، وهو معدل يفوق كثيرا التصاعد بنسبة 3,8 % في السنة الماضية وبعد أعلى معدل منذ سنة 1985. وبالاضافة إلى الرفع من أسعار بيع القمح الطري وأسعار دعم إنتاج كل من الشمندر وقصب السكر والعباد، فإن هذا التطور الاجمالي نتج عن الضغوط القوية التي تعرضت لها أسعار مزروعات الحبوب الزيتية الأخرى والقطن والتوابل. كما يعزى هذا التطور أيضا إلى ارتفاع في أسعار الدواجن يناهز الثلث. وفي المجمل، أسهم تصاعد أسعار المنتوجات الفلاحية بما يفوق 53 % في تزايد أسعار الجملة.

وفي القطاع الصناعي، قاربت الزيادة في الأسعار التي بلغت 4,8 % نسبة 5 % التي لوحظت خلال سنتين متتاليتين. وضمن هذا المعدل الاجمالي شكل ارتفاع أسعار الصناعات الغذائية ما يفوق 43 % ، وكان إسهامه كبيرا. وبدت أسعار الطاقة من جهتها في تصاعد نسبته 6,1 % عوض 2,9 % في سنة 1990 ، حيث أن الزيادات الأخيرة في أسعار الوقود وزيت الغاز، والتي وقعت في أكتوبر 1990 أثرت على المعدل المتوسط لسنة 1991 بأكملها. وأخيرا، لم يكن الاتجاه متناسقا فيما يتعلق بالمنتوجات المصنعة. ذلك أن أسعار الصناعات الخفيفة والمعدنية ارتفعت بينما سجلت أسعار مواد النسيج تراجعا جديدا.

مقياس أسعار الانتاج الصناعي

تتم متابعة الأسعار على مستوى الانتاج الصناعي دون اعتبار الرسوم، بواسطة مقياس يرجع أساسه إلى الفترة الممتدة ما بين يوليوز 1975 ويونيو 1976 ويستند إلى 142 مادة.

وقد أسفر هذا المقياس في سنة 1991 عن تزايد قدره 4,5 % ، يظل أدنى من الارتفاعات المسجلة خلال السنوات الثلاث السابقة.

	الترجيح %	المتوسط السنوي 1990	المتوسط السنوي 1991	التغير الإجمالي %	التغير المرجح %
الصناعات الغذائية	46	268,3	280,9	+ 4,7	+ 1,8
الملبس والنسيج	13,5	391,6	409,2	+ 4,5	+ 0,7
صناعات التعدين	21,3	384,1	409,1	+ 6,5	+ 1,7
صناعات خفيفة أخرى	19,2	347,5	352,7	+ 1,5	+ 0,3
المقياس العام	100	324,7	339,2	+ 4,5	+ 4,5

(1) يرجع للملحق الاحصائي رقم 30

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

عرفت فروع الصناعات الغذائية وصناعة التعدين زيادات في الأسعار تقارب مثيلاتها في سنة 1990 ، وتشكل الجزء الأهم من الارتفاع الكلي للأسعار. وقد برز من جديد الاتجاه التصاعدي داخل فروع الملبس والنسيج بعد شبه استقرار دام سنتين. وفيما يتعلق بالصناعات الخفيفة الأخرى، فقد اتسمت الأسعار بتباطؤ بين يعزى إلى تراجع أسعار المواد الخشبية ومنتجات فرع الكيمياء وشبه الكيمياء، خاصة الأصباغ التي عرفت انخفاضا في الأثمان على إثر تقلص أسعار المواد الأولية المستوردة.

الأجـــور

تميزت سنة 1991 باتخاذ عدة تدابير ترمي إلى تحسين الأجور الدنيا. وهكذا تم منذ فاتح يناير إقرار زيادة قدرها 15 % ، مكنت من رفع الأجرة الأدنى المؤداة عن الساعة في قطاعات الصناعة والتجارة والمهن الحرة من 5,22 درهم إلى 6 دراهم، والحصة المسددة إلزاميا نقدا في القطاع الفلاحي من 27,03 درهم إلى 31,08 درهم.

وبالموازاة مع ذلك، تقرر تحسين نظام التعويضات الممنوحة للموظفين في السلاليم الادارية من 1 إلى 9. وقد استفاد من هذه الزيادات الشهرية التي تتراوح ما بين 165 و 255 درهم حوالي 700.000 شخص.

وفي الميدان الاجتماعي، تم الرفع من مبلغ التعويضات العائلية الممنوحة في القطاعين العمومي والخاص من 54 إلى 80 درهما للطفل الواحد شهريا في حدود ثلاثة أطفال. كما تم إقرار زيادة في بعض المعاشات التي يمنحها الضمان الاجتماعي، وتم تحسين نظام الايرادات المسددة برسم حوادث الشغل والأمراض المهنية. وفضلا عن ذلك، يتضمن مشروع إصلاح الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي زيادة قدرها 45 % في معاشات التقاعد على مدى السنوات الثلاث المقبلة بنسبة 15 % كل سنة.

ومن جهة أخرى، فإن نتائج البحث الميداني الذي أجري على الصعيد الوطني في الفترة ما بين أكتوبر 1990 و نونبر 1991 ، على مستوى عينة تتكون من 3.400 أسرة من بين مختلف الفئات الاقتصادية والاجتماعية تبرز عدة معطيات حول المستوى المتوسط للمعيشة لدى السكان . وهكذا، يتبين أن النفقة الفردية في السنة وصلت في المتوسط إلى 6.780 درهم، أي حوالي ضعف المستوى الملاحظ في سنة 1985. ويظل اقتناء المواد الغذائية الذي يمثل 45,5 % من المجموع أهم نفقة للأسر، تليه تكاليف السكن بنسبة 17,4 %.

السكـــان والتشغيـــل

وصل عدد السكان عند نهاية سنة 1991 إلى ما يفوق 26 مليون نسمة، وارتفع في ظرف سنة واحدة بما يناهز 700 ألف شخص، باعتبار معدل للتزايد الديمغرافي نسبته 2,6 % ، يظل عاليا بالرغم من كونه أدنى من المعدل الذي تجاوز 3 % قبل حوالي عشرين سنة.

إن عدد السكان النشيطين المكون من الأشخاص البالغين سن العمل الذين يتوفرون أو يبحثون عن شغل قد قدر وفقا للبحث الميداني حول مستويات المعيشة بأزيد من 9,9 مليون شخص في 1990 - 1991 ، أي بنسبة 39 % من مجموع عدد السكان. وقد تزايد عدد السكان النشيطين خلال السنوات الخمس الأخيرة بوتيرة سنوية قدرها 3,4 %. ووصل عدد طلبات التشغيل الإضافية إلى 250 ألف طلب، تم إحصاء 63 % منها في الوسط الحضري. وقدر عدد العاطلين بأكثر من مليون شخص، أي ما يمثل معدلا للبطالة يصل إلى 12,1 % على الصعيد الوطني وإلى 20,6 % في الوسط الحضري وإلى 5,6 % في الوسط القروي. ويشكل الذكور حوالي الثلثين، بينما يمثل الأشخاص الذين يقل عمرهم عن 25 سنة النصف. كما أن شخصا واحد من بين اثنين من العاطلين يبحث عن أول منصب، بينما يمثل حاملوا الشهادات حوالي 46 %.

وبالفعل، تميزت سوق الشغل خلال السنوات الأخيرة بازدياد حدة مشكل البطالة على مستوى الشبان حاملي الشهادات، خاصة منهم الحائزين على شهادة الباكالوريا. وقد أبرز الاحصاء الذي أنجزه المجلس الوطني للشبيبة والمستقبل ما بين شهري يناير وفبراير 1991 عدم التوازن ما بين عرض وطلب التشغيل، وكذا عدم التطابق ما بين التكوين والاختصاصات المطلوبة.

وقد تم إنجاز برنامج مستعجل من أجل تشجيع الاستثمارات الموفرة لفرص التشغيل وتعزيز تأطير المقاولات. ويشمل هذا البرنامج من جهة عملية ترمي إلى تشغيل حوالي 85.000 من الشبان الحاملين للشهادات توظف الجماعات المحلية 37.000 منهم، كما تهدف هذه العملية من جهة أخرى، إلى تشجيع الشبان الراغبين في إنشاء مقاولاتهم الخاصة. وفي هذا الصدد، تم رفع الحد الأقصى للقروض الممنوحة للشبان المقاولين من 500.000 درهم إلى مليون درهم، كما تم تبسيط إجراءات صرف مبالغ التمويل.

التجـارة الخـارجيـة

تم إنجاز المعاملات التجارية مع الخارج في محيط تميز بضعف الطلب العالمي وباشتداد المنافسة. ونتيجة لذلك، فقد عرفت التجارة الخارجية توسعا بطيئا بالنسبة لسنة 1990 ، وخلفت في المجمل عجزا في ارتفاع طفيف من سنة لأخرى.

وبالفعل، وصل المبلغ الاجمالي للمبادلات التجارية إلى 97 مليار درهم، وسجل نموا قدره 5,6 % عوض 22,7 % سنة من قبل. وتمثل هذه المعاملات بالنسبة للناتج الداخلي الاجمالي 41,7 % مقابل 44,2 % في سنة 1990.

وبلغت الواردات ما قدره 59,7 مليار درهم، وتزايدت بمعدل 4,7 % بدلا من 22,4 % في السنة الماضية. ويعزى هذا التباطؤ إلى تراجع المشتريات من الكبريت والنفط على الخصوص، نظرا لأهمية المخزونات التي تم تكوينها في سنة 1990 على إثر أزمة الخليج. وبخلاف ذلك، ارتفعت المقتنيات الأخرى بوتيرة أسرع قدرها 9,6 % عقب تزايد الكميات المستوردة، حيث أن الأسعار ظلت في مجملها مستقرة نسبيا.

وفي المقابل، وصل مبلغ الصادرات إلى 37,3 مليار درهم، في توسع نسبته 7 % عوض 23,3 % سنة من قبل. وينطوي هذا التباطؤ العام في الواقع على اتجاهين متناقضين. وقد هم الاتجاه نحو الانخفاض بالأساس الفوسفاط وزيت الزيتون وعجين الورق، بينما شمل التوجه نحو الارتفاع بالخصوص إرساليات المواد الغذائية وأمتعة التجهيز والاستهلاك. وفي المجموع، بلغت قيمة الايرادات المترتبة عن صادرات الفوسفاط ومشتقاته 10 ملايير درهم، وأسفرت عن نمو محدود نسبته 2 % كما شكلت 27 % من إجمالي المبيعات. وارتفعت الصادرات الأخرى من جهتها بحوالي 9 %.

وفي هذه الظروف، انتقل معدل التغطية من 61,1 % إلى 62,4 % ، بينما بلغ العجز التجاري 22,4 مليار درهم ومثل 9,6 % من الناتج الداخلي الاجمالي عوض 10,7 % سنة من قبل.

بملايين الدراهم	1987	1988	1989	1990	1991
الواردات باعتبار تكاليف التأمين والنقل (1)	35.271	39.133	46.594	57.023	59.720
الصادرات مسلمة بميناء الشحن (2)	23.390	29.751	28.271	34.858	37.280
الرصيد	11.881 -	9.382 -	18.323 -	22.165 -	22.437 -
التغطية (%)	66,3	76	60,7	61,1	62,4

(1) دون اعتبار كل من السلع المستوردة بدون مقابل وتلك التي تدخل في إطار القبول المؤقت دون أداء.
(1) و (2) بما في ذلك المحروقات المخصصة لتزويد البواخر والطائرات.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

ومن جهة أخرى، ظلت معدلات التبادل شبه مستقرة. وبالفعل، فإن نسب الأسعار الملائمة التي ترتبت عن المواد الغذائية وأنصاف المنتجات قد تم إلغاؤها بسبب تدهور النتائج المحققة على صعيد المواد الخام وأمتعة الاستهلاك.

ويظل التوزيع الجغرافي للمبادلات متميزا بهيمنة أوروبا نتيجة لتمركز التجارة الخارجية بها يفوق النصف مع المجموعة الاقتصادية الأوروبية. غير أن صادراتنا لا تمثل سوى أقل من 1 % ضمن واردات هذا الشريك الرئيسي [1].

الـــواردات

بلغت الواردات 59,7 مليار درهم وسجلت زيادة قدرها 4,7 % تبدو أقل من الارتفاع بنسبة 22,4 % سنة 1990. وبالمثل، فإن الكميات المستوردة البالغة 16,3 مليون طن عرفت شبه ركود مقارنة مع السنة السابقة حيث تزايدت بمعدل 16,6 %. وبالرغم من هذا التطور، ظل السعر المتوسط المرجح شبه مستقر.

وعنـد نهاية سنة 1991 تكونت الواردات بحسب القيمة في حدود 8,6 % من المواد الغذائية و 14,4 % من الطاقة، و 37,3 % من المواد الخام وأنصاف المنتجات و 39,7 % من المنتجات المنتهية الصنع.

المواد الغذائية

بلغت واردات المواد الغذائية 5.146 مليون درهم، وعرفت زيادة محدودة قدرها 7,2 %. وقد كانت مكونة بالأساس وكالمعتاد من القمح في حدود 1.314 مليون درهم، والتبغ بمبلغ 674 مليون، والمنتجات الحليبية بمقدار 611 مليون، والسكر في حدود 593 مليون، والشاي بمبلغ 526 مليون.

وعلى العكس من ذلك، ارتفعت الكميات المستوردة بنسبة 21,9 % ، غير أن هذا الاتجاه لم تواكبه زيادة مماثلة في النفقات بسبب انخفاض الأسعار العالمية. ونتيجة لذلك، فإن الأسعار المتوسطة بدت في تراجع في المجمل.

الطاقة ومواد التزييت

تحت تأثير تقلص الواردات من النفط بلغت المقتنيات من المنتجات الطاقية ومواد التزييت 8.631 مليون درهم، أي بانخفاض قدره 10,6 % بموازاة مع تراجع الكميات بنسبة 3,1 %.

وبالفعل، تحددت كلفة مشتريات النفط في 6.580 مليون درهم، مسجلة بذلك تقلصا قدره 19,2 % نتيجة لانخفاض الأسعار العالمية ولتراجع الكميات المستوردة من 5,8 إلى 5 ملايين طن. وقد ترتب هذا التقلص في نفس الوقت عن وجود مخزونات كبيرة، وعن مقتنيات هامة من المنتجات السوداء المكررة ومن الفحم.

المواد الخام

لم تسجل المشتريات من المواد الخام سوى توسع طفيف ووصلت إلى 7.023 مليون درهم، أي ما يمثل 11,8 % من المقتنيات من الخارج. وضمن هذا المجموع، انخفضت واردات كل من الكبريت والأخشاب البالغة على التوالي 2.191 مليون درهم و 1.343 مليون. وبخلاف ذلك، ارتفعت بشكل ملموس المقتنيات من الزيوت النباتية والقطن وألياف المنسوجات.

(1) يرجع للملحقات الاحصائية من 31 إلى 36

أنصاف المنتجات

إن مقتنيات أنصاف المنتجات التي ترتبط ارتباطا وثيقا بتشغيل وتطور صناعات التحويل وبحركة البناء قد عرفت ارتفاعا في حصتها ضمن مجموع الواردات إلى 25,5 % ، أي ما يعادل 15,2 مليار درهم، وهو مبلغ تزايد بنسبة 10,8 %. وقد شمل هذا التوجه مجمل منتجات هذا الركن باستثناء الصفائح والنحاس المحول.

مواد التجهيز

إن مشتريات أمتعة التجهيز التي تمثل بنسبة 27,2 % أهم ركن ضمن الواردات قد وصلت إلى 16,2 مليار درهم، في توسع قدره 6,1 % شمل الجرارات الفلاحية وبدرجة أكبر أمتعة التجهيز الصناعي، خاصة الأجهزة الموجهة لتطوير الشبكة الهاتفية. وعلى العكس من ذلك، سجلت مقتنيات كل من آلات النسيج والبواخر والطائرات انخفاضا محسوسا.

أمتعة الاستهلاك

استفادت واردات أمتعة الاستهلاك من إجراءات التحرير المتواصلة في هذا المجال ومن قوة الطلب، وتزايدت بمعدل 12,3 % لتصل إلى 7.446 مليون درهم، خاصة على إثر ارتفاع المشتريات من السيارات السياحية والأثواب والورق.

الـصـادرات

بلغت الصادرات 37,3 مليار درهم وسجلت توسعا نسبته 7 % ، بعد الزيادة بها قدره 23,3 % في سنة 1990. وقد شمل هذا الارتفاع مجمل أصناف المنتجات باستثناء الطاقة والفوسفاط على الخصوص. وفضلا عن ذلك، ترتب هذا التوسع عن تزايد الأسعار، حيث أن الكميات الكلية المصدرة انخفضت بأكثر من 10 %. غير أن هذا التراجع اقتصر فقط على إرساليات الفوسفاط بينما عرفت الصادرات الأخرى زيادة في الوزن. وفي المجمل، فإن السعر المتوسط المرجح سجل ركودا.

ونتيجة لذلك، عرفت تركيبة الصادرات بعض التغيرات حيث تراجعت حصة المواد الخام والمنتجات الطاقية من 21,2 % إلى 16,6 % ، بينما ارتفعت حصتا كل من المواد الغذائية والمنتجات المنتهية الصنع على التوالي من 24,8 % إلى 27,9 % ومن 28,8 % إلى 30,1 %. وأخيرا ظلت حصة أنصاف المنتجات مستقرة عند نسبة 25,4 %.

المواد الغذائية

جلبت صادرات المواد الغذائية 10.412 مليون درهم، وتوسعت بمعدل 20,6 % نتيجة لارتفاع بين للكميات بها نسبته 28 %.

وضمن هذا المجموع، بلغت مبيعات الحوامض والبواكير 2.992 مليون درهم وارتفعت بما يناهز الثلث مقابل كميات في نمو يفوق نسبة الخمسين، حيث أن الأسعار اتجهت نحو الانخفاض نظرا لوفرة العرض في الأسواق الخارجية. وقد لوحظ نمو محسوس للصادرات نحو كل من أوروبا والولايات المتحدة والجزائر. وبالمثل، وصلت إمدادات منتوجات الصيد الخام والمحولة إلى 5.304 مليون درهم، في توسع بحوالي 23 %.

الطاقة ومواد التزييت

انخفضت صادرات المنتوجات الطاقية التي شكل النفط المكرر الجزء الأهم منها بنسبة الربع لتتراجع إلى 936 مليون درهم نتيجة لتقلص كمية الارساليات.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

المواد الخام

تحددت مبيعات المواد الخام في 5.248 مليون درهم وسجلت انخفاضا قدره 14,7 % ، يعزى إلى ضعف الطلب العالمي وإلى المنافسة الخارجية.

وتقلصت مبيعات المواد المعدنية بمفردها بنسبة 15,2 % من حيث الحجم، بسبب التراجع المتواصل لطلبيات الفوسفاط الخام الذي لم تتجاوز إرسالياته 9,1 مليون طن، في انهيار قدره 21,7 %. ومع ذلك، فإن الايرادات التي جلبها هذا المنتوج وصلت إلى 3.016 مليون درهم، في انخفاض أقل بنسبة 16,2 % على إثر تزايد الأسعار.

وبالمثل، بلغت إرساليات المنتجات من أصل حيواني ونباتي 1.134 مليون درهم وتقلصت بها نسبته 23,6 % من حيث القيمة و 27,1 % من حيث الكميات، عقب التراجع الذي عرفته على الخصوص صادرات كل من زيت الزيتون وعجين الورق.

أنصاف المنتجات

أدرجت الايرادات التي جلبتها أنصاف المنتجات بما قدره 9.458 مليون درهم، أي بزيادة نسبتها 7,9 %. وبالفعل، وصلت مبيعات الحامض الفوسفوري بمفردها إلى 3.716 مليون درهم، وهو مبلغ في توسع بحوالي 30 % ، غير أن مبيعات الأسمدة التي لم تتجاوز 3.316 مليون درهم سجلت انخفاضا طفيفا.

المنتجات المنتهية الصنع

وصل إيراد صادرات المواد المنتهية الصنع إلى 11,2 مليار درهم، في نمو قدره 11,7 %.

وضمن هذه المجموعة، شكلت أمتعة الاستهلاك الجزء الأساسي وجلبت 9.704 مليون درهم، في توسع نسبته 10,3 % بفضل التطور الملائم للطلب على الألبسة التي مثلت ما يناهز ثلاثة أرباع هذه المبيعات، بينما تقلصت إرساليات السزرابي. ومن جهتها، ارتفعت صادرات معدات التجهيز، خاصة تلك التي تتعلق ببعض المكونات الالكترونية، إلى 1.525 مليون درهم وتزايدت بمعدل 21.3 %.

وفي المجمل، يتبين من خلال تحليل أرصدة المبادلات حسب فئات المنتجات أن العجز التجاري يعزى بشكل خاص إلى الأرصدة السالبة المعتادة التي أفرزتها أمتعة التجهيز وركن الطاقة. كما يمكن هذا التحليل من إبراز التحسن الهام المسجل على صعيد المواد الغذائية وأمتعة الاستهلاك التي تواصل التقدم بوتيرة مرتفعة.

بملايين الدراهم	1987	1988	1989	1990	1991
المواد الغذائية	- 2.366	- 3.353	- 2.269	+ 3.835	+ 5.266
الطاقة ومواد التزييت	- 5.528	- 4.543	- 6.424	- 8.402	- 7.695
المواد الخام	- 848	- 142	+ 1.243	- 735	- 1.775
أنصاف المنتجات	- 2.592	- 1.681	- 6.195	- 4.985	- 5.780
أمتعة التجهيز	- 7.066	- 8.393	- 10.974	- 14.043	- 14.711
مواد الاستهلاك	- 1.787	- 2.024	- 1.758	+ 2.165	- 2.258
المجموع	- 11.881	- 9.382	- 18.323	- 22.165	- 24.437

التوزيع الجغرافي للمبادلات

يبرز التوزيع الجغرافي للمبادلات التجارية نفس المميزات التي كان يتسم بها في السابق. ولا تزال أوروبا تمثل الشريك التجاري الرئيسي، حيث تشكل ثلثي كل من الواردات والصادرات. وقد شكلت المبادلات مع المجموعة الاقتصادية الأوروبية وحدها ما يفوق نصف المعاملات التجارية، وأفرزت عجزا إزاء كل الدول الأعضاء وصل مبلغه إلى 10 ملايير درهم، في تفاقم من سنة لأخرى بما نسبته 22,6 %. وضمن هذه المجموعة، تظل فرنسا أول مزود وزبون بأزيد من ربع المبادلات التجارية.

وعلى العكس من ذلك، فقد ظل العجز المسجل إزاء الشركاء التجاريين الآخرين كبيرا، على الرغم من تقلصه من 14 مليار إلى 12,4 مليار درهم. وداخل هذه المجموعة، تزايد الرصيد السلبي للمبادلات تجاه كل من كندا والبرازيل، بينما عرف تراجعا إزاء الولايات المتحدة والدول المصدرة للنفط. وأخيرا، فقد تعزز الفائض المسجل منذ عدة سنوات مع كل من الهند واليابان.

يظل العجز المتواصل للميزان التجاري في تفاقم مع مرور السنين. ولايزال يرتبط ليس فقط بالحاجيات البنيوية المتعلقة بالمنتجات الطاقية وأمتعة التجهيز، بل إنه يرجع كذلك إلى ضرورة التزود بالمواد الخام الوسيطة. وفي هذه الظروف، فليس هناك مخرج باستثناء تعزيز الصادرات. لكن هذا الهدف يبدو صعب التحقيق في أمد قريب، نظرا لأن حجم السلع المصنعة لا يزال محدودا نسبيا، ولأن حجم المواد الغذائية يرتبط كثيرا بكل من الظروف المناخية وبإمكانية ولوج الأسواق الخارجية.

لقد تم اتخاذ تدابير جديدة في سنة 1991 من شأنها تشجيع الصادرات، وتشمل على الخصوص فتح حسابات بالدراهم القابلة للتحويل وإحداث صندوق لضمان الاستثمار لفائدة المصدرين. كما تمت المصادقة على قانون يتعلق بالتجارة الخارجية يهدف إلى منح هذا القطاع إطارا قانونيا متناسقا يتلاءم مع التطورات الأخيرة على الصعيد الدولي. ومع ذلك، فإن الاجراءات المختلفة التي اتخذت في هذا المجال لن تحدث تأثيرها الكامل دون مواصلة الجهود الرامية إلى رفع وتنويع الانتاج الداخلي للسلع القابلة للتبادل.

العلاقات المالية مع الخارج

أفرز ميزان المدفوعات، للسنة الثانية على التوالي، فائضا نهائيا هاما، قدره 6,8 مليار درهم، وإن كان يناهز نصف نظيره للسنة الماضية الذي بلغ، في الواقع، مستوى لم يسبق له مثيل. وقد أمكن إحراز هذه النتيجة خلال 1991 رغم ترد ملموس للحساب الجاري، وهي تعزى ليس فقط إلى الاستمرار في مسلسل إعادة جدولة الدين ولكن أيضا، وبصفة خاصة، إلى حجم الرساميل المتلقاة من الخارج سواء في شكل هبات وقروض أو استثمارات. وقد مكنت هذه الرساميل من دعم مجهود التجهيز وتأمين انتظام التسديدات، بفضل تعزيز احتياطيات الصرف.

وهكذا بلغ مجموع العمليات الجارية مع الخارج 154,7 مليار درهم، أي ما يعادل ثلثي الناتج الداخلي الاجمالي وهي نسبة تعكس درجة انفتاح الاقتصاد على الخارج. وانتقلت النفقات الجارية من 74 إلى 79,1 مليار درهم، فتجاوزت المداخيل التي ارتفعت من 72,3 إلى 75,5 مليار. وهكذا، خلف ميزان المدفوعات الجارية عجزا مرتفعا نسبيا، بمبلغ يناهز 3,6 مليار، ويمثل 1,6 % من الناتج الداخلي الاجمالي، عوض 0,8 % سنة 1990 و 3,6 % خلال 1989.

ويعزى تردي الحساب الجاري خلال هذه السنة بقدر أقل إلى العمليات التجارية، التي أسفرت عن رصيد مماثل تقريبا لنظيره للسنة الماضية، مما يعود إلى الانخفاض البين للايرادات السياحية الذي اقترن باستفحال تحملات فوائد الدين. وبخلاف ذلك، فإن تحويلات الأموال من لدن المواطنين القاطنين بالخارج، والتي تكاد تشكل مجموع أداءات التحويل، قد تزايدت من جديد.

لذا، فإن تمويل العجز الحاصل وتسديد أقساط أصل الدين، بما يناهز مبلغ 11,5 مليار درهم من ضمنه 1,5 مليار لفائدة صندوق النقد الدولي، وكذا السعي لتعزيز احتياطيات الصرف، قد استلزموا إعادة جدولة جديدة للاستحقاقات،

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

وعلى الخصوص، اللجوء بقدر هام للمساعدات الخارجية. وفي النهاية، وصل المبلغ الكلي الصافي للموجودات الخارجية إلى 27,9 مليار درهم ومثل بهذا المستوى ما يعادل أكثر من خمسة شهور ونصف من واردات السلع بما فيها تكاليف النقل والتأمين (1).

ميزان الأداءات

لقد تجاوز العجز الناتج عن عمليات السلع والخدمات 23,4 مليار درهم، ولم يعوضه إلا جزئيا الرصيد الايجابي لأداءات التحويل، الذي بلغ في الواقع مستوى مرتفعا. وهكذا كان ذلك العجز مصدرا لتفاقم عجز الحساب الجاري، الذي انتقل من 1,7 إلى 3,6 مليار درهم. غير أنه تمت تغطيته بكيفية شاملة بواسطة دخول صافية هامة من الرساميل الخارجية التي بلغت 10,4 مليار درهم ومكنت مرة أخرى، بالاضافة إلى ذلك، من إعادة تكوين الموجودات بقدر هام. وهكذا وصلت احتياطيات الصرف الاجمالية إلى 31.417 مليون درهم والاحتياطيات الصافية إلى 27.873 مليون، من ضمنها 24.435 مليون بحوزة بنك المغرب.

الأرصدة بملايين الدراهم	1987	1988	1989	1990 *	1991
السلع والخدمات	- 13.332	- 9.344	- 20.445	- 20.846	- 23.407
أداءات التحويل	+ 14.702	+ 13.100	+ 13.604	+ 19.125	+ 19.767
العمليات الجارية	+ 1 370	+ 3.756	- 6.841	- 1.721	- 3.640
عمليات رأس المال	+ 132	2.105	+ 6.880	+ 15.245	+ 10.446
ـ الرساميل غيرالنقدية	(+ 1.037)	(1.452)	(+ 7.467)	(+ 16.533)	(11.940)
ـ العمليات مع صندوق النقد الدولي	(905)	(653)	(587)	(1.288)	(1.494)
ميزان الأداءات	+ 1.502	+ 1.651	+ 39	- 13.524	- 6.806

(*) أرقام مصححة

السلع والخدمات

إن الرصيد السلبي الذي تخلفه عادة العمليات على السلع والخدمات قد تفاقم للسنة الثالثة على التوالي خاصة في أعقاب تزايد تحملات فوائد الدين وانخفاض الايرادات الناتجة عن الأسفار، ورغم استقرار عجز الميزان التجاري وتخفيف عجز الصفقات الحكومية. وهكذا فإن الرصيد السلبي الذي أسفر عنه مجموع تلك العمليات قد وصل إلى مبلغ لم يسبق له نظير حتى الآن، أي 23.407 مليون درهم، بزيادة نسبتها 12,3% ، ومثل 10,1 % من الناتج الداخلي الاجمالي.

وهكذا بلغت الواردات 54.443 مليون درهم وسجلت زيادة بمعدل 5,2 % ، أدنى بكثير من نظيرتها لسنة 1990 والتي ناهزت الخمس خاصة عقب انخفاض تكاليف الطاقة وتدني مشتريات المواد الغذائية المرتبط بالمحصول الجيد لهذه السنة. ومن جانبها، ارتفعت الصادرات إلى 37.246 مليون درهم، بمعدل 7,3 % ، أقل من نسبة الزيادة المسجلة في العام السابق والتي ناهزت الربع. وفي هذه الظروف، فإن العجز الحاصل في المبادلات، والمحسوب على أساس تسليم السلع بميناء الشحن، قد ظل مستقرا تقريبا، بمقدار 17 ملايير درهم، بعد أن اتسع بنحو 20 % خلال السنة الماضية. وبالموازاة مع ذلك، قدرت المصاريف المتعلقة بالنقل والتأمين بمبلغ 5.891 مليون درهم وانخفضت بمعدل 1,7 % في حين انتقلت المداخيل المقابلة لها من 2.317 إلى 2.558 مليون درهم، وأسفرت عن عجز قدره 3.333 مليون، بتراجع نسبته 9,3 % من سنة لأخرى.

بلغت الايرادات المتأتية من الأسفار 8.822 مليون درهم وبدت في تراجع نسبته 16,4 %. ووصل مجموع المنيحات لفائدة المقيمين الذين توجهوا إلى الخارج إلى 1.680 مليون درهم. وفي هذه الظروف، تدنى الفائض الذي أفرزه هذا الركن في ظرف سنة من 9.009 إلى 7.142 مليون درهم وانخفض بنسبة 20,7 %.

وصل العجز الذي يسجله عادة ركن إيرادات الاستثمار إلى مبلغ 9.712 مليون درهم هذه السنة، وتزايد بنحو الخمس، فمثل زهاء 4,2 % من الناتج الداخلي الاجمالي. ذلك أن التسديدات انتقلت إلى 11.445 مليون درهم، خاصة على إثر تضخم تحملات فوائد الدين بنسبة 28,7 % التي بلغت 10.620 مليون درهم. ومقابل ذلك، ارتفعت الايرادات المتأتية من التوظيفات بالخارج إلى 1.733 مليون درهم، بدل 683 مليون في 1990.

وتم احتساب نفقات الدولة بالخارج بمبلغ 3.591 مليون درهم، بانخفاض 13,7 %. ومقابل ذلك، تحددت المداخيل في 1.093 مليون وتدنت بقدر ضئيل، وتشتمل على التحويلات اللازمة لتسيير المنظمات الدولية والهيآت الدبلوماسية بالمغرب. وفي المجموع، أسفرت العمليات الحكومية عن عجز بمبلغ 2.499 مليون درهم عوض 3.024 مليون في العام الماضي.

وأفرز ركن «خدمات أخرى» فائضا قدره 2.193 مليون درهم، ويحتوي من جانب المداخيل، على الأرباح الناجمة عن أنشطة المناولة القائمة على إدماج قيمة إضافية لبعض المنتوجات قبل تصديرها، خاصة في مجال الألبسة الجاهزة، ويتضمن فيما يخص النفقات، بالأساس، الحقوق المؤداة عن استعمال أساليب الصنع المستوردة.

أداءات التحويل

خلفت أداءات التحويل بدون مقابل، التي تسفر بصفة هيكلية عن رصيد إيجابي، ربحا إجماليا قدره 19.767 مليون درهم، بزيادة 3,4 % .

وأسفرت عمليات القطاع الخاص لوحدها، والتي تمثل أوفر حصة، عن فائض بمبلغ 18.739 مليون درهم، يتجاوز بأكثر من مليار نظيره للسنة الماضية. وتعود هذه الزيادة إلى التحويلات من لدن المغاربة القاطنين بالخارج، بمقدار 17.328 مليون درهم، في تزايد بنسبة 4,8 % ، يلي الارتفاع الاستثنائي بمعدل 45,8 % المسجل خلال 1990 . أما التحويلات التي أنجزها المقيمون الأجانب باتجاه الخارج، برسم دخولهم القابلة للتحويل أو بمناسبة مغادرتهم للبلاد بصفة نهائية، فقد انتقلت من 176 إلى 249 مليون درهم.

ومكنت التحويلات الصافية من أصل عمومي، من جهتها، من الحصول على دخل صافي قدره 1.028 مليون درهم. ذلك أن المداخيل، التي تشتمل بالأساس على الهبات الجارية، تراجعت من 1.781 إلى 1.524 مليون في حين انتقلت النفقات، التي تتكون بصفة رئيسية من المعاشات المدفوعة للخارج، من 344 إلى 496 مليون درهم.

وفي النهاية، يكون الفائض الاجمالي لأداءات التحويل الذي تم إفرازه قد غطى أكثر من 80 % من الرصيد السلبي لميزان السلع والخدمات.

عمليات الرساميل

خلفت التدفقات الصافية للرساميل الخارجية، بما فيها العمليات مع صندوق النقد الدولي، فائضا هاما قدره 10.446 مليون درهم، ولو أنه يقل بما يقارب الثلث عن نظيره لسنة 1990 ، الذي كان في الواقع مرتفعا بصفة استثنائية. ويعزى التقلص الملاحظ، بشكل رئيسي، إلى انخفاض الموارد الصافية المعبأة من لدن القطاع العمومي، والتي تراجعت من 11.682 إلى 7.766 مليون درهم، وبقدر أقل، إلى الاسهام الصافي للقطاع الخر، الذي انخفض إلى مقدار 2.680 مليون.

وبغض النظر عن الصفقات المبرمة مع صندوق النقد الدولي، تكون عمليات الرساميل المتعلقة بالدولة والمؤسسات العمومية قد جلبت فائضا قدره 9.260 مليون درهم، دون نظيره لسنة 1990 بمعدل 28,6 % . وبالفعل، فإن الموارد المحصل عليها والتي كانت في تزايد بالغ خلال السنة السابقة، قد سجلت

(1) يرجع للملحق الاحصائي 37

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

بمبلغ 17,9 مليار درهم انخفاضا نسبته 7,7 % . ومن ضمن ما تحتوي عليه 4.993 مليون درهم برسم الهبات وكذا القروض المقدمة من لدن البنك الدولي ومن لدن البنك الافريقي للتنمية وفي إطار المساعدات الثنائية، وقدرها بالتتابع 3.039 مليون و 1.300 مليون و 2.900 مليون درهم. ومقابل ذلك، انتقلت تسديدات أصل دين الدولة والمؤسسات العمومية من 6,5 إلى 8,6 مليار درهم بالرغم من تأجيل دفع بعض الاستحقاقات. وبخلاف ذلك، وفيما يرجع للعمليات مع صندوق النقد الدولي، لم يتم إجراء أي سحب خلال السنة، في حين بلغت الاستردادات برسم التسهيلات الممنوحة فيما سبق 1.494 مليون درهم.

تراجع الفائض الناتج عن حركات الرساميل الخاصة من 3.563 إلى 2.680 مليون درهم. وقد حدث هذا التراجع رغم التوسع البالغ للمداخيل برسم القروض والاستثمارات الحرة، التي انتقلت من 1.872 إلى 3.269 مليون درهم، بعد أن كانت شبه مستقرة خلال السنة الماضية. وقد تأتت هذه الرساميل من فرنسا بمبلغ 971 مليون درهم ومن سويسرا بمقدار 321 مليون ومن العربية السعودية في حدود 280 مليون، وذلك بواسطة تحويل العملات الأجنبية بمقدار 2.880 مليون درهم، وعن طريق إدماج الاحتياطيات بها قدره 346 مليون، وسحب مبلغ 43 مليون من حسابات «رأس المال». وقد كان كل من القطاع الصناعي والعقاري والمصرفي المستفيدين الرئيسيين من تلك المداخيل. غير أن الرساميل المحصل عليها بهذه الطريقة لم تسهم إلا بنحو 6 % من مجموع تكون رأس المال الثابت ولا تزال تبدو متواضعة نسبيا.

وفي المجموع، مكنت حركات الرساميل من تغطية عجز الحساب الجاري وإفراز فائض قدره 6.806 مليون درهم، من شأنه أن يعزز مستوى الاحتياطيات من العملة الأجنبية. ولم يمكن إحراز هذه النتيجة إلا بفضل تلقي هبات بمبالغ هامة، وإعادة جدولة أخرى لبعض الاستحقاقات. إلا أن الكلفة الاجمالية للدين الخارجي التي تم دفعها بالفعل، بما قدره 11.465 مليون درهم بالنسبة لأقساط أصل الدين وإلى حدود 10.620 مليون درهم برسم الفوائد، قد وصلت إلى 22.085 مليون درهم ومثلت 29,2 % من الايرادات الجارية و 9,5 % من الناتج الداخلي الاجمالي. ولا تزال هذه التكلفة تشكل عبئا ثقيلا يتسبب في اقتطاع هام من الموارد الوطنية ويستلزم بذل جهود متواصلة من أجل التوصل إلى توازن قابل للدوام على صعيد الحساب الجاري وميزان الأداءات.

تنظيم الصرف وتسعير العملات

أدخل تليين جديد على تنظيم الصرف خاصة في مجال تشجيع الصادرات.

وهكذا تقرر تخصيص منيحة سنوية لانعاش الصادرات، وتساوي نسبة 20 % من مبلغ العملة الأجنبية التي يتم توطينها برسم العمليات على السلع، و 10 % فيما يرجع للخدمات. وبالمثل، أحدث صندوق للضمان بهدف تغطية المخاطر المرتبطة بقروض الاستثمار الممنوحة للمقاولات الصغرى والمتوسطة المصدرة.

وقد أدخلت أيضا تعديلات جديدة على بعض التحويلات. وهكذا انتقلت المنيحة المخولة للطلبة لدى مغادرتهم للوطن من 5.000 إلى 10.000 درهم، كما تم توسيع إمكانيات تحويل نصف الدخول لتشمل جميع الأجانب المقيمين. وبالاضافة إلى ذلك، يسمح من الآن فصاعدا بصفة تلقائية ومطلقة لكل من يتوفر على حساب بالدراهم القابلة للتحويل، باستعمال بطاقات الأداء الدولية.

ومن جهة أخرى، وفيما يرجع لتحديد أسعار الصرف، لم تجر أية إعادة تصحيح منذ ماي 1990 ، وتتعلق التغيرات التي تمت ملاحظتها فقط بالتقلبات المسجلة بالأسواق الدولية.

وهكذا، فباستثناء زيادة في القيمة بنسبة 4,4 % تجاه الفرنك السويسري، وانخفاض بمعدل 9,3 % بإزاء الين، لم يتغير الدرهم إلا قليلا من سنة لأخرى بالمقارنة مع معظم العملات الرئيسية المستعملة في التسديدات على الصعيد العالمي، سواء تعلق الأمر بالدولار أو المارك الألماني أو الفرنك الفرنسي أوالبسيطة أو الليرة الايطالية. كما ظل الدرهم مستقرا بالنسبة لوحدة النقد الأوروبي، وتدنى بمعدل 2 % فقط بالمقارنة مع حق السحب الخاص. وفي النهاية، وباعتبار الترجيحات التي تم اعتمادها في إطار سلة التسعير، فقد بقيت القيمة الخارجية للدرهم على أساس التقييم الفعلي الاسمي شبه مستقرة من سنة لأخرى.

المالية العمومية

ما زالت السياسة المتبعة في مجال الميزانية تتطبع بالحرص على تقويم المالية العمومية وتصحيحها. وهكذا، تم عند تحضير التوقعات بالنسبة لسنة 1991 اعتبار كل من تخفيض عجز الميزانية، والحفاظ على الادخار العمومي وكذا على مستوى من الاستثمار كفيل بدعم الانتاج وإضفاء الامتياز على القطاعات الاجتماعية. ومن جهة أخرى، فإن التحسن البين لوضعية الخزينة خلال 1990 ، عقب تعزيز استثنائي للموارد قد أدى بالسلطات العمومية إلى اعتماد سياسة حذرة تأخذ بالاعتبار ضرورة كل من المحافظة على النتائج المكتسبة والعمل على تحقيق تخفيض محدود للعجز. وتبين أن هذا المنهج كان صائبا سيما وأنه على صعيد التنفيذ وبحكم القرار القاضي بالرفع من الأجور والمنحات الاجتماعية بدا من المناسب عدم اللجوء إلى قانون جديد مصحح، بل إعادة تقويم اعتمادات الأداء الخاصة بالسنة مع الإبقاء على برامج الاستثمار.

وكان الهدف من هذه المقتضيات، على الخصوص، تفادي ظهور توترات حادة على خزينة الدولة في وضعية تتسم بالتأخير الحاصل في إنجاز برنامج اتفاقي مع صندوق النقد الدولي، وبالتالي إرجاء المفاوضات بشأن إعادة جدولة بعض المبالغ المستحقة من الدين العمومي.

وهكذا بلغت المداخيل الجارية في نهاية 1991 ، 55,2 مليار درهم في المجموع وارتفعت بمعدل 8,3 % عوض 16,3 % في 1990 و 6,8 % في 1989 . ومقابل ذلك، وصلت النفقات العادية إلى ما قدره 46,3 مليار وتزايدت بنسبة 14 % . وفي هذه الظروف تراجع الادخار العمومي إلى 8,9 مليار درهم، مما شكل نسبة 3,8 % من الناتج الداخلي الاجمالي ومكن من تغطية زهاء 60 % من تحملات التجهيز التي بلغت 15,1 مليار درهم، فتراجعت بالنسبة للسنة الماضية. وهكذا، فإن عجز الميزانية المحسوب على أساس تحرير الأمر بالأداء قد تم تقليصه إلى 7,3 مليار درهم أو ما نسبته 3,1 % من الناتج الداخلي الاجمالي، بعدما سبق تخفيضه من 5,9 % في 1989 إلى 3,6 % في 1990 .

غير أنه بالرغم من إحراز كسب من إعادة الجدولة تجاوز 5 ملايير درهم من ضمنه مليار برسم الفوائد، شمل تسديد اقساط الدين العمومي ما قدره 11,3 مليار، بزيادة سنوية تتعدى 7,6 % الشيء الذي تسبب في الضغط على تحملات الخزينة. وبالفعل، وصلت هذه الأخيرة، باعتبار أداءات المؤخرات بمبلغ 740 مليون درهم، إلى ما قدره 73,4 مليار درهم، أي ما يمثل 31,5 % من الناتج الداخلي الاجمالي بدل 32,9 % في العام الماضي.

وفي النهاية، تزايدت الحاجة إلى تمويل الخزينة من سنة لأخرى بحيث انتقلت من 17,6 إلى 18,2 مليار درهم. وبالاضافة إلى ذلك، كانت كيفيات التجاء الخزينة لتغطية هذا العجز مختلفة من سنة لأخرى. وهكذا مولت المساعدات الخارجية، بمبلغ 10,1 مليار، ما يزيد بقليل عن نصف الحاجيات بدل أكثر من الثلثين خلال العام الماضي، وشملت للسنة الثانية على التوالي هبات بمبالغ هامة. كما أن التسهيلات من أصل داخلي تنامت بمعدل 43 % ، وكان ينطوي هذا التوسع الاجمالي بالاضافة إلى ذلك على تقلص للموارد المالية لصالح الوسائل ذات طابع نقدي، خلافا للتطور المسجل في 1990 ، حيث تمكنت الخزينة في نهاية السنة من تخفيف استدانتها إزاء النظام المصرفي.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

قانون المالية

نشأ عن توقعات قانون المالية عجز قدره 1,6 مليار درهم، عوض مليار واحد في الميزانية المصححة لسنة 1990 ، كما يتضح ذلك من خلال الجدول التالي (1) :

بملايير الدراهم	سقف التحملات		الموارد		الأرصدة	
	1990*	1991	1990*	1991	1990*	1991
الميزانية العامة	65,5	70,6	66,2**	70.1**	0,7 -	0,5 -
- التسيير	30,3	33.1				
- الدين العمومي	22,5	24,6				
- الاستثمار	12,7	12,9				
الميزانيات الملحقة	0,8	0,9	0,8	0,9	-	-
الحسابات الخاصة	10,6	10,4	9,1	9.3	1.7	1.1 -
قانون المالية	77,1	81,9	76,1	80,3	1 -	1.6

(*) القانون المالي المصحح.
(**) من ضمنها مداخيل الاقتراض : 17.950 مليون درهم سنة 1990
20.890 مليون درهم سنة 1991

لقد أسفرت الميزانية العامة، التي أفرزت فائضا خلال 1990 ، عن عجز قدره نصف مليار درهم خلال هذه السنة، وهو ناتج بالأساس عن زيادة تحملات كل من التسيير والدين.

وإضافة إلى ذلك، تم تقليص فائض التحملات الناجم عن الحسابات الخاصة من 1,7 مليار إلى 1,1 مليار درهم.

نفقات الميزانية العامة

وصل مجموع نفقات الميزانية العامة 70,6 مليار درهم. وتشكل ضمنه نفقات التسيير بمقدار 33,1 مليار نسبة 47 % بينما تراجع نصيب الاستثمارات، وقدرها قرابة 13 مليار، فبلغ 18,3 % عوض 19,4 % خلال 1990 . وفي الأخير، مازالت التحملات الاجمالية للدين، التي قدرت بمبلغ 24,6 مليار، تكون أكثر من ثلث نفقات الميزانية.

وسجلت نفقات الموظفين، بمبلغ 23 مليار درهم قبل رفع الأجور المقرر في بداية السنة، تزايدا بنسبة 5,3 % يرتبط بصفة رئيسية بتوظيف 15.210 عونا. ومن جهة أخرى، تم إدراج التخصيصات للمعدات وللتدخلات المختلفة بمبلغ 6,4 مليار، في زيادة نسبتها 8,7 % بسبب المصاريف المترتبة على الادارات برسم استهلاك الماء والكهرباء والمواصلات اللاسلكية. ووصلت التحملات المشتركة من جانبها، إلى مجموع 2,4 مليار من ضمنه 1,4 مليار من الدعوم لأسعار المواد الضرورية. ويرتبط تنامي التحملات الأخرى، بما يقارب النصف ، على الخصوص بزيادة الأموال الموضوعة رهن إشارة الصندوق المغربي للتقاعد. وفي الأخير، تم تقدير التخصيصات المسبقة والنفقات غير المتوقعة بمبلغ يقارب المليار، بالأساس قصد أداء مؤخرات الخزينة.

أما التحملات الاجمالية للدين العمومي التي مازالت تزن بثقلها على ميزانية الدولة، فقد بلغت 24,6 مليار درهم، واتسعت بما يناهز 10 % . وانتقلت أداءات الفوائد لوحدها من 12,4 مليار إلى 14,4 . وقدرت نفقة الدين الخارجي بمبلغ 17,9 مليار، وتنامت بنسبة 5,7 % ، كما قدر تحمل الدين الداخلي بمجموع 6,7 مليار وسجل زيادة تقارب 22 % .

تم تحديد اعتمادات الأداء للميزانية التجهيز في مبلغ 12,9 مليار، بزيادة ضئيلة من سنة لأخرى. إلا أنه نظرا لتحويل بعض التحملات لفائدة الجماعات المحلية، فإن مجموع اعتمادات التجهيز المفتوحة في إطار قانون المالية قد وصل إلى 17 مليار. وتجدر الاشارة إلى أنه تمت مراجعة الترخيصات خلال السنة بقصد تخفيضها، وذلك لمواجهة ارتفاعات الأجور والمنحات الاجتماعية المقررة في بداية السنة.

وفي النهاية، تم الرفع بشكل ملموس من التخصيصات لفائدة بعض الوزارات، خاصة منها المرصدة للمرافق الاجتماعية. وهكذا أدرجت النفقات المخصصة للتعليم بمبلغ 1,3 مليار، بزيادة 30 % ، بحيث استفاد التعليم الابتدائي والثانوي مما قدره 900 مليون، أي بارتفاع 42 % عن سنة لأخرى. ومن جهة ثانية، بلغت اعتمادات التجهيز لفائدة الفلاحة 1,9 مليار وتنامت بمعدل 14 % ، ووصلت فيما يرجع للأشغال العمومية والتكوين المهني وتكوين الأطر إلى 2.8 مليار، أي بزيادة 9,2 % . وبخلاف ذلك، تم تخفيض الاعتمادات الممنوحة لوزارة المالية إلى مقدار 2,6 مليار خصص بالأساس لتغطية كل من تحملات بعض المؤسسات العمومية والتزامات سابقة للصندوق الخاص للتنمية الجهوية.

موارد الميزانية العامة

قدرت الموارد الاجمالية للميزانية العامة بمبلغ 70,1 مليار درهم، فتزايدت بنسبة 5,9 % . وضمن هذا المجموع، أدرجت الايرادات العادية بمبلغ 48,2 مليار وتبدو مقاربة لمستوى الاستثنائي المسجل سنة 1990 . أما موارد الاقتراض لأجل طويل، التي تؤخذ وحدها بالاعتبار ضمن الميزانية، فإنها بلغت 20,9 مليار وتنامت بمعدل 16 % . وإضافة إلى ذلك، كان من المنتظر أن تصل الدخول برسم تفويت بعض مساهمات الدولة في إطار خوصصة المقاولات العمومية إلى مبلغ مليار درهم.

ومن جانب آخر، أدرجت الاقتطاعات الضريبية بمبلغ 43,4 مليار درهم في شبه استقرار، كما قدرت الايرادات غير الجبائية بمبلغ 4.8 مليار. وأدرجت الضرائب المباشرة بمقدار 12,9 مليار، دون مبلغ سنة 1990 الذي تضخم، في الواقع بصفة مؤقتة من جراء المساهمة الابرائية.

وبلغت الرسوم الجمركية المرتقبة 11,7 مليار، فتزايدت بنسبة 19,3 % عقب تنامي مدخول كل من حقوق الاستيراد والاقتطاع الجبائي المرتبط به، وقد كانت بمقدار 5,4 مليار و 6,1 مليار درهم على التوالي.

أما الضرائب غير المباشرة فكان من المتوقع أن تجلب إيرادا قدره 16,3 مليار، بانخفاض 8,5 % يعزى إلى تقليص شديد للاقتطاعات المطبقة على المنتجات البترولية نظرا لتوقع زيادة ملموسة في سعر النفط الخام. وبخلاف ذلك تم إدراج إيرادات الضريبة على القيمة المضافة بمبلغ 13,8 مليار، بزيادة نسبتها 10,8 % . ويتضمن هذا المجموع ما قدره 9,7 مليار. سجل بالميزانية العامة و 4,1 مليار لفائدة الجماعات المحلية.

ومن جهة أخرى، أدرجت حقوق التسجيل والدمغة بمقدار 2,4 مليار، بارتفاع 14,8 % ، من سنة لأخرى.

وفي المجموع، ومقابل زيادة المداخيل الجارية بنسبة 2 % فقط، فإن ارتفاع النفقات العادية بمعدل 11 % قد تجلى في تقلص الادخار العمومي. وقد أسهمت هذه النتيجة في تزايد الحاجيات المالية للخزينة، اللازمة سواء للاستثمارات أم لتسديدات الدين. لذا، أدرجت الترخيصات بالاقتراض لأمد طويل ضمن قانون المالية بمبلغ 20,9 مليار بدل 17,9 مليار، في العام الماضي. وهكذا قدرت القيمة المقابلة للمساعدات الخارجية بمبلغ 17,8 مليار في حين جددت الالتجاءات للسوق المالية الداخلية في مقدار 3,1 مليار، مما خلف وكشوفا نهائيا بمبلغ 1,6 مليار درهم.

(1) يرجع للملحقين الاحصائيين 38 و 39

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

تنفيذ قانون المالية

كان على الخزينة أن تواجه ابتداء من الشهور الأولى من سنة 1991 مستوى مرتفعا للنفقات ناتجا في آن واحد، عن تنفيذ الميزانية وتسوية عمليات تم البدء بإنجازها في نهاية السنة المالية السابقة، وعن آثار الرفع من الأجور والمنحات الاجتماعية الذي تقرر في شهر يناير. وفي هذه الظروف، وحتى يبقى العجز المبرمج في الحدود المرسومة له عمدت السلطات العمومية إلى تقليص بعض النفقات. وبموازاة ذلك، فإن تباطؤ نسق تنامي الايرادات العادية الذي تجسد في تدهور وضعية الخزينة في بداية السنة قد خفف من وقعه فيما بعد، كل من الكسب الهام المتأتي من المكوس على المنتجات النفطية وتحسن تحصيل الضرائب. وبالاضافة إلى ذلك، عملت تدفقات هامة من الهبات الخارجية على تعزيز الموارد بشكل ملموس.

وفي المجموع، بلغت الايرادات العادية 55,2 مليار درهم، وتنامت بنسبة 8,3 % . ومقابل ذلك، ارتفعت التحملات الجارية إلى 46,3 مليار، بمعدل 14 % عوض 1,5 % في السنة الماضية. وانخفض الادخار العمومي بنسبة 14 % إلى 8,9 مليار فمكن مع ذلك من تغطية قرابة 60 % من نفقات التجهيز التي ظلت تناهز بمبلغ 15,1 مليار القدر المسجل في السنة الماضية. وفي هذه الظروف، يكون عجز الميزانية المحسوب على أساس تحرير الأمر بالأداء، قد تضاءل، فتراجع من 7,5 مليار إلى 7,3 مليار درهم ليمثل نسبة 3,1 % من الناتج الداخلي الاجمالي بدل 3,6 % سنة 1990 . إلا أنه نظرا لتسديد أقساط أصل الدين بمبلغ 11,3 مليار درهم، فإن نفقات الميزانية وصلت إلى 72,7 مليار، بعد أن تزايدت بنسبة 9,1 % عوض 3,5 % سنة 1990 . وباعتبار تسديدات المؤخرات بذمة الخزينة بمبلغ 740 مليون فإن حاجيات التمويل الاجمالية بلغت 18,2 مليار بدلا من 17,6 مليار سنة من قبل. وتم تأمين تغطية ذلك العجز في حدود أكثر من النصف بواسطة المساعدات الخارجية وما تبقى عن طريق موارد داخلية قدم منها النظام المصرفي ما يتجاوز الربع.

ويستعرض الجدول التالي الوضعية الملخصة للموارد والتحملات الفعلية للخزينة خلال سنتي 1990 و 1991 (1) :

بملايين الدراهم	1990	1991
I - المداخيل العادية	50.955	55.164
II - نفقات الميزانية	66.636	72.687
1 - نفقات التسيير	29.810	33.989
2 - فوائد الدين	10.838	12.322
الادخار العمومي	10.307 -	8.853 -
3 - نفقات التجهيز	15.492	15.105
عجز الميزانية		
(على أساس تحرير الأمر بالأداء)	7.547 -	7.288 -
4 - استخياد الدين	10.496	11.271
III - تغير مؤجرات الأداء	1.904	739
الحاجة إلى التمويل الإجمالي (I - II - III)	17.585 -	18.262 -
التمويل	17.585	18.262
1 - الخارجي	11.905	10.113
2 - الداخلي	5.680	8.119
(بما فيه التمويل من أصل نقدي)	(1.629 -)	(2.811 -)
الحاجة إلى التمويل (دون اعتبار استخياد الدين)	9.451 -	8.027 -

المداخيل

وصلت المداخيل العادية للخزينة إلى 55,2 مليار درهم وسجلت ارتفاعا بنسبة 8,3 % من سنة لأخرى.

وشكلت الايرادات الجبائية 91 % من هذا المجموع، أي ما قدره 50,2 مليار، بزيادة 8,1 % . وقد مثلت 21,6 % من الناتج الداخلي الاجمالي، مما يعزز ميل الاقتطاع الجبائي إلى الارتفاع، الشيء الذي لوحظ منذ 1986 وهي السنة التي شرع فيها التطبيق التدريجي للاصلاح الضريبي. ويبرز توزيع مختلف أصناف الضرائب توسع حصتي الضرائب المباشرة والرسوم الجمركية اللتان بلغتا 26,8 % و 22,8 % على التوالي، من الضرائب التي تم تحصيلها، بينما ظل نصيب الضرائب غير المباشرة شبه قار عند نسبة 35,7 % . ومثلت الاقتطاعات على المنتجات النفطية ورسوم التسجيل معا 15 % تقريبا من المجموع.

انخفضت الضرائب المباشرة من 13,9 مليار إلى 13,5 مليار درهم. غير أنه إذا تم إقصاء الاقتطاعات المطبقة بصفة استثنائية سنة 1990 في شكل مساهمة إبرائية، تصل نسبة توسع تلك الضرائب إلى 13,5 % . وقد أدرج نتاج الضريبة على الشركات بها قدره 5,6 مليار بعد الارتفاع بمعدل 21,2 % ، ويشتمل على مبلغ 1,3 مليار برسم الدفعة الثانية من الثلث المسبق. وفيما يرجع للضريبة العامة على الدخل التي دخلت حيز التنفيذ في 1990 والتي طبقت بصفة كاملة هذه السنة، فإنها جلبت 5,3 مليار، وتحل ابتداء من ذلك التاريخ محل الضرائب على الأجور والدخول المهنية والعقارية وإيرادات القيم المنقولة للأشخاص الذاتيين. وتطبق معدلات تصاعدية من 14 % إلى 52 % على جمع الدخول المتجاوز لحد الاعفاء وقدره 12.000 درهم. وإذا كان نتاج الضريبة على الأرباح العقارية قد تضاعف من سنة لأخرى فإنه لم يتجاوز 262 مليون. أما مساهمة التضامن الوطني التي لم تعد تطبق إلا على العقارات التي يسكنها مالكوها فإنها جلبت 719 مليون. ومن جهتها، أدرجت الضريبة المهنية بمبلغ 141 ، يمثل العشر الذي تستفيد منه الدولة ويدفع ما تبقى إلى الجماعات المحلية. وفي الأخير، تم مرة أخرى استخلاص مبالغ متبقية من المساهمة الابرائية والضريبة على الأرباح المهنية والاقتطاع المطبق على الرواتب والأجور، قد وصلت في المجموع إلى أكثر من مليار درهم.

بلغت الرسوم الجمركية 11,5 مليار، وسجلت زيادة بمعدل 14,4 % من سنة لأخرى. وقد تنامت رسوم الاستيراد لتصل إلى 5,7 مليار بنسق أسرع، أي 20 % يرتبط ليس فقط بتنامي المستوردات ولكن أيضا بتقييم بعض البضائع من طرف الجمارك. أما الاقتطاع الجبائي لدى الاستيراد، المطبق بمعدل 12,5 % على قيمة السلع، فقد وصل إلى مقدار 5,7 مليار، بزيادة نسبتها 10,4 % .

جلبت الضرائب غير المباشرة إيرادا إجماليا قدره 25,3 مليار درهم، وسجلت زيادة بمعدل 12,3 % بالمقارنة مع السنة الماضية. وبلغت المداخيل المتأتية من المنتجات النفطية 4,7 مليار بعد أن ارتفعت بنسبة 30,3 % . وتزايدت باقي الضرائب الداخلية على الاستهلاك بمعدل 6,6 % لتصل إلى ما قدره 4,7 مليار، استخلص من ضمنه مبلغ 3,2 مليار برسم مبيعات التبوغ. أما نتاج الضريبة على القيمة المضافة التي تخصص منها نسبة 30 % للجماعات المحلية، فقد بلغ 13,2 مليار وسجل تحسنا بمعدل 10,4 % تأتى في حدود 60 % من الضريبة على المستوردات التي مكنت من الحصول على 7,8 مليار درهم، وأسفرت الاقتطاعات المطبقة على الصفقات الداخلية عن تحصيل مبلغ 5,4 مليار، بزيادة نسبتها 8,3 % . وفي الأخير، جلبت رسوم التسجيل والدمغة 2,6 مليار، وهو مبلغ يتجاوز نظيره للسنة الماضية بنسبة 5,3 % .

تتألف الايرادات غير الجبائية في معظمها من مداخيل احتكارات واستغلالات الدولة، وقد انتقلت من 4,5 مليار إلى 4,9 مليار درهم عقب تزايد دفوعات بنك المغرب التي بلغت 1,4 مليار وظلت المبالغ المسلمة من طرف المكتب الشريف للفوسفاط مستقرة في 600 مليون، فيما تدنت، في المجمل من سنة لأخرى، إسهامات المؤسسات العمومية الأخرى. أما باقي الايرادات فهي تتكون على الخصوص من حقوق الصيد البحري التي ناهزت مليارين بينما لم تتجاوز قط مداخيل أملاك الدولة 100 مليون درهم.

النفقات

أسفر تنفيذ قانون المالية عن نفقات بلغت في المجموع 72,7 مليار درهم، وسجلت زيادة قدرها 6 ملايير أو 9,1 % بدل 3,5 % في العام السابق. وقد نتج هذا التسارع بالأساس، عن نفقات التسيير التي وصلت إلى 34 مليار فتنامت بمقدار 4 ملايير أو 14 % عوض 2,6 % في 1990 . وهكذا انتقلت حصتها من 44,7 % إلى 46,8 % ضمن مجموع نفقات الميزانية. كما أن تحملات دين الدولة من فوائد وأقساط أصل الدين البالغة 23,6 مليار قد تزايدت هذه السنة بأكثر

(1) يرجع إلى الملحق الاحصائي 40

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

من مليارين أو 10,6 % في نظير 1,6 % سنة 1990 ، نظرا لأن الكسب المتأتي من إعادة جدولة بعض الاستحقاقات كان أقل منه في السنة الماضية. وفي هذه الظروف، بلغت نفقات الاستثمار 15,1 مليار وسجلت تراجعا خفيفا بالمقارنة مع العام الماضي.

تعزى زيادة نفقات التسيير بكاملها تقريبا إلى تكاليف الموظفين والمعدات، فيما ظلت دعوم أسعار مواد الاستهلاك الأساسية مستقرة في حدود 1,2 مليار. وبخلاف ذلك، بلغت المصاريف برسم أجور الموظفين وتكاليف المعدات 32,8 مليار فسجلت ارتفاعا بمعدل 14 % ، مما يعكس أثر التوظيفات الجديدة وكذا الرفع بنسبة 15 % من الرواتب المصنفة من سلم 1 إلى سلم 9 ، كما يعكس أيضا التحسن المعمم لبعض المنحات الاجتماعية. وتقدر تكلفة هذه الزيادات، التي تقررت بعد المصادقة على الميزانية، بأكثر من ملياري درهم، مما رفع الاعتمادات برسم نفقات الموظفين إلى ما قدره 25 مليار.

وعلى مستوى التجهيز تبلور كل من انتقائية أكبر للمشاريع وتمديد فترة تنفيذ البرامج في تباطؤ إصدارات النفقات في هذا المجال. وقد بلغت الاستثمارات العمومية 15,1 مليار، من ضمنها 27,5 % من نصيب الجماعات المحلية. وبالاضافة إلى ذلك، شمل تسديد مؤخرات الأداء 740 مليون فقط بدل ما يناهز مليارين سنة من قبل.

وفي الأخير، ارتفعت الأداءات المتعلقة بالدين العمومي، من فوائد وأصل الدين، إلى 23,6 مليار، بزيادة نسبتها 10 % في نظير 2,1 % في 1990 . ولقد كان الكسب الناتج عن إعادة جدولة الدين الخارجي محدودا في 5 ملايير، أي ما يكاد يساوي 50 % من التسهيلات الممنوحة خلال السنة الماضية وأقل من 30 % من حجم الاستحقاقات، عوض أكثر من النصف في العام الماضي.

ونتيجة لذلك، فإن التسديدات التي بلغت 11,3 مليار قد سجلت توسعا بمعدل 7,6 % ، وانتقلت الأداءات تجاه الخارج إلى 7 ملايير درهم منها 1,5 مليار برسم استردادات لدى صندوق النقد الدولي. وشملت تسديدات الاقتراضات الداخلية، من جانبها، 4,2 مليار تقريبا وكانت دون مستواها للسنة الماضية. وبالمثل، سجلت أداءات الفوائد زيادة بنسبة 14 % ومثلت أكثر من نصف أعباء الدين إذ بلغت 12,3 مليار من ضمنها 6,9 مليار برسم الاقتراضات الخارجية.

وفي المجمل، بلغت خدمة الدين الخارجي 13,9 مليار فسجلت ارتفاعا بمعدل 20,3 % ، وشكلت 6 % من الناتج الداخلي الاجمالي. أما خدمة الدين الداخلي فقد تدنت على العكس من ذلك إلى 9,7 مليار درهم بعد أن سجلت تراجعا بنسبة 2 % تقريبا.

تمويل عجز الخزينة

أسفرت عمليات الخزينة في نهاية السنة عن حاجة إجمالية للتمويل قدرها 18,2 مليار درهم بدل 17,6 مليار في العام الماضي.

وتم تأمين تغطية هذا العجز، من جديد، وبقدر هام، بواسطة المساعدات الخارجية التي بلغت 10,1 مليار درهم ومثلت أكثر من 55 % من التمويل. وقد مول ما تبقى من العجز عن طريق موارد من أصل داخلي، بمبلغ 8,1 مليار درهم، من ضمنه ما قدره 2,8 مليار، يمثل وسائل تكتسي طابعا نقديا، وذلك، رغم دفع بعض المؤسسات العمومية لمبلغ قدره 2,3 مليار درهم يمثل كسبا من إعادة الجدولة. ذلك أن الرساميل المحصل عليها هذه السنة كانت محدودة في مقدار 3 ملايير درهم عوض 5,7 مليار خلال 1990 .

التمويل الخارجي

بلغ مجموع المساعدات المتلقاة في شكل هبات وقروض 10,1 مليار درهم ويبدو في انخفاض يناهز 15 % من سنة لأخرى.

وقد ظلت القروض الأجنبية لوحدها عند مستواها تقريبا لسنة 1990 ، بمبلغ 5,1 مليار درهم، من ضمنه 1,7 مليار صدر عن البنك الدولي للتنمية والتعمير، و 1,3 مليار، عن البنك الافريقي للتنمية و 1,7 مليار منح برسم التعاون الثنائي التقليدي.

التمويل الداخلي

تم رفع التمويل الداخلي من مبلغ 5,7 مليار إلى 8,1 مليار درهم، بما فيه 2,8 مليار من أصل نقدي.

جلبت إصدارات سندات الدولة 3,3 مليار فقط لفائدة الخزينة بدل 5,3 مليار سنة من قبل، وتأتى مبلغ 850 مليون من اكتتابات المستثمرين المؤسسيين.

واستفادت الخزينة من مبلغ 2,3 مليار، دفعته المؤسسات العمومية في مقابل كسب من إعادة الجدولة. وإضافة إلى ذلك، تزايدت بشكل ملموس الودائع النقدية للمقاولات والخواص لدى المحاسبين العموميين، وشكلت إمدادا قدره 633 مليون درهم.

وفي الأخير، ارتفعت الديون المصرفية القائمة على الخزينة بمبلغ 2,2 مليار في نهاية السنة. وبدا المجلوب الصافي للبنوك في تراجع بمقدار 1,5 مليار درهم، في حين اتسعت تمويلات البنك المركزي بمبلغ 3,7 مليار درهم.

وباعتبارها إجمالا، فإن الوسائل من أصل نقدي، المتمثلة في مساعدات النظام المصرفي وودائع المقاولات والخواص، قد اتسعت بمقدار 2,8 مليار درهم بعد أن سجلت تقلصا بمبلغ 1,6 مليار في سنة 1990 . وقد شكلت بذلك المستوى 72 % من التمويل الداخلي الصافي ومكنت من تغطية 35 % من عجز الصندوق لدى الخزينة.

لقد أدى مسلسل تقويم المالية العمومية الذي شرع فيه منذ عدة سنوات إلى نتائج قيمة. وجدير بالذكر أن عجز الخزينة، بمبلغ 7,3 مليار درهم، لم يتجاوز قط 3 % من الناتج الداخلي الاجمالي. غير أن عبء الدين الخارجي لوحده، بما فيه الفوائد وأصل الدين يصل إلى 13,9 مليار، وفي حالة عدم احتسابه، تسفر وضعية الخزينة عن فائض. وهذا دليل على أهمية هذا الاقتطاع وعلى أهمية الجهود التي ما زال ينبغي بذلها من أجل التوصل إلى توازن الميزانية. ويمر تحقيق هذا الهدف بالضرورة عبر إعادة تحديد الدور الاقتصادي والاجتماعي للدولة.

تطور النقد

تم اتباع السياسة النقدية خلال سنة 1991 في إطار مجدد يشمل على الخصوص رفع تأطير الائتمان والتحرير شبه الشامل لأسعار الفائدة دائنة كانت أم مدينة، وقد استهدفت، كما كان الشأن في السنين السابقة، الحفاظ على التوازنين الخارجي والداخلي، ومن خلالها الحفاظ على القوى الشرائية للعملة. وفي هذه الظروف، ونظرا لتوسع سيولة الاقتصاد الملاحظ خلال الأعوام الأخيرة، فإن السلطات النقدية لايمكنها أن تحيد عن موقف الحيطة والحذر، وقد أقدمت، على مستوى التوقعات، على تبني سياسة تقييدية شيئا ما. ذلك أنها اتخذت كهدف للنمو النقدي نسبة محدودة في 7 % ، وهي تقل بقدر ملموس عن معدل 10 % المتوقع أن يسجله الناتج الداخلي الاجمالي، لكنها فضلت البحث عن تطابق أحسن للموارد أيا كان صنفها مع توزيعها. وكان ينبغي هذا الهدف على آفاق تحسن احتياطيات الصرف، واستقرار نسبي لاتجاهات الخزينة للتمويل النقدي، وخاصة على زيادة في القروض ملائمة للحاجيات الحقيقية للاقتصاد.

ولكي تبلغ هذه السياسة النقدية الجديدة الهدف المتوخى، قررت السلطات اللجوء لمنهج المراقبة غير المباشرة للسيولة الاجمالية للاقتصاد والاستعمال لهذا الغرض، أكثر مما مضى، أدوات التقنين الموجودة وتعزيزها بتطبيق القواعد

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

الاحتياطية. وفي هذا الاطار، يشكل استعمال الاحتياطي النقدي ومستوى أسعار الفائدة وكذا حجم إعادة التمويل لدى بنك المغرب أدوات متميزة. وإضافة إلى ذلك كانت تهدف السلطات النقدية، في الأجل القريب، إلى إقرار سوق نقدية حقيقية وظهور سوق تنافسي للمال من شأنه أن يمكن من توزيع أفضل للموارد على الاقتصاد بأكمله وتقسيم في ما بين مختلف المتعاملين الاقتصاديين مبني من الآن فصاعدا على كلفة التمويل والتحديد الحر لأسعار الفائدة.

وبالفعل، تمت الزيادة في معدل الاحتياطي النقدي غير ما مرة خلال 1991 إذ انتقل من 15 % إلى 20 % من نهاية سنة لأخرى. وإن اللجوء إلى هذه التقنية، الرامي إلى الحد من قدرة البنوك على توزيع القروض سواء للقطاع العمومي أو الحر، قد مكن ولا شك من تجميد مبالغ هامة، إلا أن المفعول التقييدي لهذه العملية قد عاكسه الوقع التوسعي الذي تمارسه إلتجاءات الخزينة لتمويل معهد الاصدار، والأثر الذي خلفته مبالغ جد مرتفعة مما كان منتظرا من مداخيل العملة الأجنبية.

كما أن مستوى أسعار الفائدة المدينة المطبقة من لدن النظام المصرفي، والتي أصبحت مترتبة عن مستوى المكافآت التي تدفعها البنوك لزبنائها على الودائع لأجل 6 أشهر و 12 شهرا، لم يلعب إلا دورا اعتداليا محدودا رغم الزيادة التي سجلها، وبذلك لم يمكن من احتواء التوسع البالغ للطلب على القروض.

وفي هذا السياق، كان على البنك المركزي أن يرفع بشكل عام من سعر تدخله بالسوق النقدية، لكنه كان يرمي على الخصوص إلى الابقاء على طلبات التمويل الصادرة سواء عن البنوك أو عن الخزينة، في حدود تتلائم مع المعدل المستهدف لتنامي النقد.

وفي النهاية، سجلت المجموعة النقدية توسعا بنسبة 16,8 % من نهاية سنة لأخرى فتجاوزت بكثير الهدف المرسوم في الأول [1]. وقد نتج هذا التجاوز الذي يفوق بقدر بالغ النمو الاقتصادي الحقيقي، عن الزيادة من جديد في احتياطيات الصرف والديون على الخزينة، لكنه نجم على الخصوص عن التوزيع المفرط للقروض للاقتصاد على إثر رفع التأطير. أجل، كانت الزيادة في الطلب متوقعة غير أنها كانت أهم من المنتظر.

وبالمثل، وصل ارتفاع المجموعة النقدية، الذي تم احتسابه على أساس المبالغ المتوسطة في نهاية الأشهر، إلى 17,8 % عوض 14,6 % في 1990. ويبدو متجاوزا بكثير لزيادة الناتج الداخلي الاجمالي التي تقدر بمعدل 12 % تقريبا، بالأسعار الجارية.

ونتيجة لذلك، تعززت من جديد نسبة سيولة الاقتصاد وستشكل في القريب الأجل مصدرا للاختلال الذي يظهر من الضروري التحكم فيه، خاصة باعتماد سياسة نقدية تقييدية.

المجموعة النقدية

وصلت المجموعة النقدية، عند نهاية دجنبر 1991 إلى 134.063 مليون درهم وسجلت بالمقارنة مع بداية السنة زيادة بمبلغ 19.261 مليون أو 16,8 %، بعد الارتفاع بمقدار 17.949 مليون أو 18,5 % خلال السنة الماضية.

وكان النمو الاستثنائي للمداخيل من العملة الأجنبية خلال 1990 مصدرا للانشاء النقدي إلى حدود 80 %. وفي نهاية 1991، تأتى توسع المجموعة النقدية بنسبة تتجاوز ثلاثة أخماس عن التنامي المتقطع النظير للقروض للاقتصاد، وبحصة 27 % عن ارتفاع احتياطيات الصرف و 11 % عن تزايد الديون على الخزينة.

وحسب التسلسل الزمني، كان اتساع الموجودات النقدية وشبه النقدية إلى غاية نهاية ماي 1991 بنسبة 5,3 % مماثلا تقريبا لنظيره خلال الخمسة الأشهر الأولى من السنة الماضية. وحدث تسارع شديد خلال فصل الصيف بفعل تضافر توسع متواصل للقروض للاقتصاد وارتفاع بين، خلال هذه الفترة، لكل من الأصول الخارجية والديون على الخزينة. وبخلاف ذلك، تباطأ تنامي وسائل الأداء بشكل بارز ابتداء من شهر شتنبر، ولم يعد الارتفاع إلا في شهر دجنبر حيث أن ربع الزيادة السنوية تحقق إثر التعزيز الاستثنائي لاحتياطيات الصرف والنمو السريع في توزيع القروض.

ومن جهة ثانية، واكب هذا التطور تكوين الموجودات النقدية بنسق 14,4 % أقل أهمية من معدل 25,8 % الذي سجل بالنسبة لشبه النقد. لذا فإن تركيبة المجموعة النقدية التي تميزت خلال الثلاث سنوات الماضية بتعزيز الموجودات النقدية أهم من تزايد شبه النقد، قد اتسمت بانقلاب في الاتجاه، بحيث انتقلت حصة الحسابات والأذينات لأجل ثابت من 21 % إلى 22,7 %، وبخلاف ذلك، تقلص شيئا ما نصيب العملة الائتمانية، وذلك من 25,8 % إلى 25,5 % وتراجعت حصة العملة الكتابية من 53,2 % إلى 51,8 %.

بملايين الدراهم	1989	1990		1991	
	المبالغ	المبالغ	التغيرات %	المبالغ	التغيرات %
أ ـ الموجودات النقدية	76.024	90.659	+ 19,3	103.680	+ 14,4
. العملة الائتمانية	24.814	29.543	+ 19,1	34.269	+ 16
. العملة الكتابية	51.210	61.116	+ 19,3	69.411	+ 13,6
ب ـ شبه العملة	20.829	24.143	+ 15,9	30.383	+ 25,8
المجموعة النقدية الكلية (أ + ب) .	96.853	114.802	+ 18,5	134.063	+ 16,8

العملة الائتمانية

بلغت العملة الائتمانية 34.269 مليون درهم وسجلت بذلك زيادة قدرها 4.726 مليون أو 16 % بدل 4.729 مليون أو 19,1 % في العام الماضي.

وتنامى مبلغ الأوراق المالية والنقود المعدنية بشكل منتظم منذ بداية السنة، وباعتبار شهر رمضان على الخصوص، فإنه لم يطرأ عليه التقلص الموسمي المعتاد إلا في شهر ماي. وبالاضافة إلى ذلك تزايد من جديد الطلب على العملة الائتمانية ابتداء من شهر يونيو واستمر إلى غاية شهر غشت على إثر تسويق محصول زراعي هام، وحلول عيد الأضحى وانتعاشة الحركة السياحية. وطبقا لتطورها الموسمي، فإن العملة الائتمانية الرائجة تقلصت فيما بعد إلى غاية شهر نونبر، لتسجل توسعا قويا في دجنبر.

ومن جهة أخرى، وفي الوقت الذي ظل فيه رواج النقود المعدنية قليل الأهمية، استأثرت الأوراق المتداولة ذات المبالغ المرتفعة بنصيب أهم ضمن المبلغ الاجمالي للأوراق البنكية بحيث مثلت 96,9 % في نهاية 1991. وبالفعل، بلغت حصة الأوراق من فئة 200 درهم 18,5 %، وكان نصيب كل من الأوراق من فئة 100 درهم و 50 درهم 71,2 % و 7,2 % على التوالي.

العملة الكتابية

يرتبط تطور العملة الكتابية ارتباطا وثيقا بارتفاع القروض، وقد سجلت توسعا متواصلا ومنتظما إلى غاية يوليوز، ثم أخذت في الانخفاض بعد ذلك. ولم يتوقف هذا التوجه إلا في نونبر حيث ارتفعت الودائع تحت الطلب من جديد لتبلغ 69.411 مليون درهم في نهاية السنة وتسجل في النهاية زيادة قدرها 8.295 مليون أو 13,6 %، وهي أقل من التوسع المسجل في نهاية السنة السابقة وقدره 9.906 مليون أو 19,3 %.

ومن جهة أخرى، لم يواكب هذا التطور أي تغيير في هيكل الودائع. ذلك أن الودائع التي تلقتها البنوك ظلت حصتها مهيمنة بنسبة 89 %.

(1) يرجع للمنحنيات الاحصائية من 41 إلى 50

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

بملايين الدراهم	1989	1990		1991	
	المبالغ	المبالغ	التغيرات %	المبالغ	التغيرات %
الودائع تحت الطلب لدى النظام المصرفي	**45.727**	**55.279**	**20,9 +**	**62.941**	**13,9 +**
ـ ودائع لدى بنك المغرب	1.017	1.108	8,9 +	1.184	6,9 +
ـ ودائع لدى البنوك	44.710	54.171	21,2 +	61.757	14 +
ودائع لدى المحاسبين العموميين ...	**5.483**	**5.837**	**6,5 +**	**6.470**	**10,8 +**
مجموع العملة الكتابية	**51.210**	**61.116**	**19,3 +**	**69.411**	**13,6 +**

الودائع تحت الطلب
لدى النظام المصرفي

وصل مبلغ الودائع لدى المصارف 62.941 مليون درهم فتنامى بمقدار 7.662 مليون أو 13,9 % عوض 9.552 مليون أو 20,9 % في العام الماضي. وقد شملت هذه الزيادة المتباطئة الأرصدة بحسابات الشيكات وبالحسابات الجارية لدى البنوك التجارية.

وبلغ مجموع الحسابات المفتوحة لدى بنك المغرب 1.184 مليون درهم وارتفع بها قدره 76 مليون أو 6,9 % بدل 91 مليون أو 8,9 % في سنة 1990 .

كما ارتفعت الودائع التي تلقتها البنوك التجارية إلى 61.757 مليون درهم، بعد أن سجلت زيادة قدرها 7.586 مليون أو 14 % بدل 9.461 مليون أو 21,2 % في العام الماضي. غير أن هذا التطور الاجمالي ينطوي على تغيرات جد متباينة من صنف من الودائع لآخر.

تشكل الأرصدة بحسابات الشيكات أكثر من 50 % من الودائع تحت الطلب، ولقد بلغت 31.057 مليون درهم عند نهاية 1991 ، بزيادة سنوية قدرها 2.914 مليون أو 10,4 % ، أي ما يساوي نصف النسبة التي سجلت في 1990 . ويشتمل هذا التوسع على ارتفاع قدره 1.046 مليون أو 7,7 % ، في نظير 2.575 مليون أو 23,3 % خلال السنة الماضية، في الودائع تحت الطلب للمغاربة المقيمين بالخارج، التي بلغت في المجموع 14.651 مليون درهم وكونت بذلك قرابة نصف الموجودات بحسابات الشيكات.

وسجلت المبالغ المقيدة بالحسابات الجارية تقلبات هامة نسبيا إثر أداءات بالعملة الأجنبية وعلى الخصوص نتيجة مصاريف الخزينة. مثلت هذه الحسابات ربع الودائع تحت الطلب بها قدره 15.618 مليون درهم عند نهاية السنة، وحققت تزايدا في شهر دجنبر فقط بمبلغ 1.793 مليون أو 13 % عوض 2.422 مليون أو 21,2 % في 1990 .

وبلغت الودائع بالحسابات على الدفتر 11.555 مليون درهم وأحرزت، من جديد، ارتفاعا ملموسا وصل إلى 2.101 مليون أو 22,2 % ، بعد زيادة السنة السابقة، وقدرها 1.825 مليون أو 23,9 % .

وصل مجموع الحسابات الدائنة الأخرى إلى 3.527 مليون درهم بعد تزايد بمبلغ 778 مليون درهم أو 28,3 % في مقابل 400 مليون أو 17 % سنة من قبل.

الودائع تحت الطلب
لدى المحاسبين العموميين

وصل مبلغ حسابات المقاولات والخواص لدى المحاسبين العموميين إلى 6.470 مليون درهم. فتتزايد بمقدار 633 مليون أو 10,8 % بدل 354 مليون أو 6,5 % خلال 1990 . وهكذا، ارتفعت الموجودات لدى الخزينة بها قدره 276 مليون أو 6,2 % وتنامت الودائع بالحسابات البريدية بمبلغ 357 مليون أو بنسبة 25,1 %.

شبه العملة

استرسل ارتفاع الحسابات والأذينات لأجل ثابت بشكل يكاد يكون متواصلا منذ بداية السنة وبنسق أكثر سرعة مما كانت عليه الموجودات النقدية. ففي نهاية دجنبر 1991 ، بلغ شبه العملة، الذي يتكون من قرابة ثلث الودائع لأجل للمغاربة القاطنين بالخارج، ما مجموعه 30.383 مليون درهم، وسجل زيادة قدرها 6.240 مليون أو 25,8 % . ويعزى هذا التطور إلى أسعار المكافأة التي منحتها البنوك، وإلى استرجاعها لجزء من الأموال التي كانت توظف فيما قبل بسوق «الأوراق للخزينة».

سيولة الاقتصاد

تتكون سيولة الاقتصاد، بالاضافة إلى الموجودات النقدية وشبه النقدية، من اكتتابات العموم في أذينات الخزينة وفي «الأوراق للخزينة» التي هي بحوزة المقاولات والخواص وكذا من ودائعها لدى صندوق التوفير الوطني، والصندوق الوطني للقرض الفلاحي، والقرض العقاري والسياحي والصندوق الوطني للانماء الاقتصادي.

لقد وصل مجموع هذه السيولات، محسوبا على أساس المبالغ الجارية المتوسطة في نهاية الشهور، إلى 142.544 مليون درهم خلال سنة 1991 ، وسجل ارتفاعا بمعدل 16,4 % بعد زيادة 15,5 % في السنة الماضية.

ويستفاد من خلال المقارنة بين مجموع السيولات والدخل الوطني، وبين الانفاق الوطني، اللذان سجلا ارتفاعا اسميا بنسبة 10,4 % و 12,1 % على التوالي، أن إدراج سيولات جديدة قد تم بنسق أعلى بكثير من ذلك.

بملايين الدراهم وبالمتوسط في نهاية الأشهر	1989* المبالغ	1990* المبالغ	1990* التغيرات %	1991** المبالغ	1991** التغيرات %
أ ـ المجموعة النقدية	92.074	105.523	14,6 +	124.278	17,8 +
المتيسرات النقدية	72.268	83.315	15,3 +	97.611	17,2 +
شبه العملة	19.806	22.208	12,1 +	26.667	20,1 +
ب ـ الأصول السائلة	13.992	16.940	21,1 +	18.266	7,8 +
مجموع السيولات (أ+ب)	106.066	122.463	15,5 +	142.544	16,4 +
الناتج الداخلي الاجمالي	191.576	207.876	8,5 +	232.680	11,9 +
الدخل الوطني الاجمالي	195.100	218.721	12,1 +	241.380	10,4 +
الانفاق الوطني الاجمالي	201.188	219.429	9,1 +	246.076	12,1 +
معدل سيولة الاقتصاد					
. المتيسرات النقدية / الناتج الداخلي الاجمالي	37,7	40,1		42	
. شبه النقد + الأصول السائلة / الناتج الداخلي الاجمالي	17,6	18,8		19,3	
السيولات / الناتج الداخلي الاجمالي .	55,4	58,9		61,3	
السيولات / الدخل الوطني الاجمالي ..	54,4	56		59,1	
السيولات / الانفاق الوطني الاجمالي .	52,7	55,8		57,9	

(*) أرقام مصححة.
(**) أرقام مؤقتة.

وبالفعل، تزايدت من جديد سيولة الاقتصاد. غير أن هذا التوسع لم يؤثر بشكل مفرط على التوازنين الداخلي والخارجي، بحيث أن السيولات الحديثة الاصدار استعملت لتكوين الأرصدة بالصندوق أكثر مما استعملت لتمويل الصفقات. وهكذا ارتفع الانفاق الوطني بسرعة أقل من السيولات وتراجع مؤشر رواج الموجودات النقدية من 80,7 إلى 77,5 . وإضافة إلى ذلك، كانت المكونات الأكثر سيولة ضمن مجموع الأصول هي الأكثر زيادة أي بمعدل 17,2 % فيما لم ترتفع العناصر الأكثر استقرارا إلا بنسبة 14,8 % .

bomaroc.com

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

ومهما يكن من أمر، فإن المستوى الذي وصله معدل سيولة الاقتصاد يشكل تهديدا بالتجاوز في المستقبل إذا لم تتخذ إجراءات تصحيحية من أجل القضاء على آثاره غير الحميدة، خاصة باعتماد سياسة نقدية تقييدية خلال السنة المالية 1992 .

مقابلات الكتلة النقدية

كانت مقابلات المجموعة النقدية مختلفة التطور عن سنة 1990 . ذلك أن توسع الكتلة النقدية جاء نتيجة تطور متضافر ولكن غير متساو للمكونات الثلاث. وهكذا، تأتت ثلاثة أخماس إنشاء النقد خلال السنة من توسع لم يسبق له مثيل في القروض للاقتصاد. وقد أسهمت الأصول الأجنبية من جهتها بحصة 27 % وأصبحت الديون على الخزينة التي كان إسهامها منعدما سنة 1990 ، مصدرا لأكثر من 11 % لتنامي السيولات هذه السنة.

وفي هذه الظروف، يبدو تكوين المقابلات في تغيير ملموس. وهكذا انتقل نصيب القروض للاقتصاد من 38,7 % إلى 42,8 % في ظرف سنة وحصة الأصول الخارجية من 18,5 % إلى 20,1 % . وبخلاف ذلك، تراجعت الأهمية النسبية للديون على الخزينة من 42,8 % إلى 37,1 % .

بملايين الدراهم	1989	1990		1991	
	المبالغ	المبالغ	التغيرات %	المبالغ	التغيرات %
صافي الموجودات الخارجية	7.542	21.061	+ 179,2	27.873	+ 32,3
الديون على الخزينة	50.185	48.556	– 3,2	51.367	+ 5,8
منها : بنك المغرب	10.249	10.702	+ 4,4	11.462	+ 7,1
محفظة السندات العمومية	34.417	31.963	– 7,1	33.375	+ 4,4
القروض المقدمة للاقتصاد ...	39.422	43.874	+ 11,3	59.235	+ 35
مجموع المقابلات	97.149	113.491		138.475	
عناصر مختلفة	– 296	+ 1.311		– 4.412	

الموجودات الخارجية

بعد أن سلكت طيلة السنة تطورا غير منتظم بسبب دخول الرساميل لفائدة الخزينة على الخصوص، بلغت احتياطيات الصرف، في النهاية، 27.873 مليون درهم مسجلة بذلك ارتفاعا قدره 6.812 مليون، أي قرابة الثلث، وهو ارتفاع يعزز الزيادة التي كانت ملحوظة خلال سنة 1990 ، والتي بلغت 13.519 مليون أو ما يقارب 180 % .

ويرتبط تعزيز الموجودات الخارجية بتوسع احتياطيات البنك المركزي لوحدها، التي بلغت 7.836 مليون درهم أو 47,2% ، وتعزى في القسط الأوفر منها إلى حجم الهبات المتلقاة وبقدر أقل إلى التحويلات التي قام بها المغاربة القاطنون بالخارج.

أما الأصول من العملة الأجنبية بحوزة البنوك، والتي تتكون بالأساس، من الديون على الخارج فقد كانت بمبلغ 3.438 مليون درهم. وسجلت بعكس ذلك، انخفاضا بأكثر من مليار درهم، عقب اعراض البنوك عن تقديم هذا الصنف من القروض.

وفي المجموع، فإن الحجم الصافي الذي بلغته الموجودات من العملة الأجنبية يمكن من تغطية أكثر من 5 شهور من الواردات ويمثل أزيد بقليل من خمس المقابلات.

الديون على الخزينة

بلغت الديون على الخزينة المدرجة ضمن المقابلات 51.367 مليون درهم وسجلت زيادة سنوية قدرها 2.811 مليون أو 5,8 % ، تلي الانخفاض الذي لوحظ سنة من قبل، بمبلغ 1.629 مليون أو بنسبة 3,2 % .

وينطوي هذا التطور على تنامي، في آن واحد، كل من محفظة السندات العمومية للنظام المصرفي رغم انخفاض الاكتتابات الحرة، والديون الذاتية لمعهد الاصدار التي وصلت عند نهاية دجنبر إلى 33.375 مليون و 11.462 مليون على التوالي.

وهكذا، تزايدت محفظة السندات العمومية لدى النظام المصرفي بما قدره 1.412 مليون أو 4,4 % بينما كانت في انخفاض بمبلغ 2.454 مليون أو بنسبة 7,1 % خلال السنة الماضية. كما ارتفعت الديون الصافية للبنك المركزي بمقدار 760 مليون أو 7,1 % عوض 453 مليون أو 4,4 % في 1990 .

بلغت ديون المقاولات والخواص 6.470 مليون وتزايدت بمقدار 633 مليون أو 10,8 % في مقابل 354 مليون أو 6,5 % في نهاية السنة الماضية. ويعزى هذا التطور إلى زيادة الودائع لدى الخزينة بمبلغ 276 مليون أو 6,2 % ، وكذا إلى تنام قدره 357 مليون أو 25,1 % للودائع المسندة إلى مركز الشيكات البريدية.

القروض المقدمة للاقتصاد

بلغت المساعدات المصرفية المقدمة للاقتصاد والممولة من موارد نقدية 59.235 مليون درهم، فسجلت توسعا لم يسبق له مثيل، إذ بلغت الزيادة السنوية 15.361 مليون أو 35 % . ورغم أنه يرتبط برفع التأطير في أوائل السنة، فإن هذا الارتفاع تجاوز التوقعات الموضوعة وكذا انجازات سنة 1990 .

ذلك أن الارتفاع الذي سجله توزيع القروض ابتداء من شهر يناير ازداد أهمية طيلة السنة. وعند نهايتها بلغت التسهيلات التي منحتها بنوك الودائع عند آخر دجنبر 1991 48.500 مليون درهم وسجلت توسعا قدره 14.405 مليون أو 42,2 % بدل 4.296 مليون أو 14,4 % في العام الماضي. وبموازاة ذلك، تزايدت تسهيلات معهد الاصدار بمبلغ 956 مليون أو بنسبة 9,8 % عوض 156 مليون أو 1,6 % سنة 1990 .

عناصر مختلفة

يطابق ركن الاستعمال الرصيد المحاسبي للاستخدامات المختلفة لكل من بنك المغرب والبنوك المسجلة، والتي لم يتم إحصاؤها ضمن المقابلات، وللموارد المختلفة التي لم تدرج ضمن المجموعة النقدية. فقد بلغت هذه الأخيرة 134.063 مليون درهم في نهاية 1991 بينما وصل مجموع المقابلات إلى 138.475 . ويمثل الفرق، السلبي إذن، بين العنصرين فائضا للاستخدامات النقدية بالنسبة للموارد من نفس القبيل للنظام المصرفي.

وفي النهاية، فإن التوسع الهام للقروض والتزايد المفرط للمجموعة النقدية الناتج عنه لايمكنهما أن يتكررا دون أن يعرضا للتهديد المكاسب المحققة في طريق إعادة التوازنات الأساسية للاقتصاد. ومهما كانت الأسباب التي تبرر هذا التوسع، فإن ذلك التطور يستوجب يقظة بالغة. ذلك أن تجنب تجاوزات جديدة يمر عبر مراقبة نقدية تفرض التحكم في العوامل المؤثرة على السيولة البنكية وتعزيز دور أسعار الفائدة في تجميع الموارد وتوزيعها.

غير أن السياسة النقدية لايمكنها لوحدها أن تؤمن الحفاظ على التوازن الخارجي واستقرار الأسعار، وهما شرطان لازمان لدعم النمو والتشغيل. ويجب أن تعزز بمواصلة تصحيح المالية العمومية وباتخاذ إجراءات تهدف إلى تقويم الوضعية المالية للمقاولات.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

الائتمان

تميزت سنة 1991 بإلغاء المراقبة الكمية المباشرة للقروض المصرفية وبتبني وتطبيق الاجراءات التي جاءت جميعها لتدعم جهود التحرير وتجديد النظام المالي المبذولة خلال السنوات الأخيرة. وهكذا، فإن ممارسة السياسة النقدية، التي أصبحت مبنية بالأساس على التقنيات غير المباشرة للضبط، قد تغيرت كثيرا، غير أن مرامي هذه السياسة، التي ظل توجهها تقييديا، لم يتم إعادة النظر فيها، وقد ظلت تتمحور، قبل كل شيء حول الحفاظ على التوازنين الداخلي والخارجي.

ومع ذلك، فإن التطور الفعلي للقروض خلال 1991 ، الذي سجل توسعا جد سريع، قد تأثر بقدر بالغ بهذا الاصلاح. ذلك أن المبلغ الاجمالي للقروض الممنوحة للاقتصاد من لدن البنوك والمؤسسات المالية المتخصصة إلى غاية آخر دجنبر قد وصل إلى 92,8 مليار درهم وتنامى بمقدار 17,1 مليار أو 22,6 % عوض 9,8 مليار أو 14,9 % في نهاية السنة الماضية. وضمن هذا المجموع، ارتفعت القروض الموزعة مباشرة من لدن البنوك، لوحدها، بمعدل 33,1 % إلى 54,2 مليار، وبلغت مساعدات المؤسسات المالية المتخصصة 38,1 مليار وتزايدت بنسبة 13,7 % . وباعتبار «الأوراق» للخزينة» التي اكتتبها كل من المقاولات والخواص بمبلغ 5,3 مليار، فإن الحجم الاجمالي للقروض المقدمة للاقتصاد يصل إلى 98,1 مليار ليسجل زيادة قدرها 16,2 مليار أو 19,8 % ويمثل 42,2 % من الناتج الداخلي الاجمالي بدل 39,4 % سنة من قبل.

سياسة الائتمان

في إطار تنظيمي اتسم على الخصوص بالعدول عن تأطير السلف، تم كل من صياغة وتطبيق سياسة الائتمان من أجل احتواء زيادة التسهيلات المصرفية في نطاق الحدود التي يسمح بها هدف تنامي المجموعة النقدية، المحدد هذه السنة في معدل 7 % باعتبار استدانة معتدلة للخزينة وتدعيم جديد للموجودات من العملة الأجنبية. ولهذا الغرض، آثرت السلطات النقدية بصفة اقتصارية منذ بداية السنة، استعمال تقنيات الضبط التي تتحكم في سيولات البنوك بهدف التأثير على تكوين المعدلات وبالتالي حمل العملاء الاقتصاديين على الاعتدال في الطلب على القروض.

الاطار التنظيمي

سعيا لقيام سوق للرساميل تنافسي يسوده التباري، عمدت السلطات النقدية إلى تعديل الاطار التنظيمي الذي يزاول في نطاقه النشاط المصرفي والمالي. وهكذا وقعت تحويلات عميقة تمثلت في رفع تأطير السلف، والشروع في الالغاء التدريجي للاستخدامات الالزامية للبنوك ومتابعة تحرير أسعار الفائدة وتدعيم الاجراءات الاحترازية. ومن جهة أخرى، تم اتخاذ بعض التدابير فيما يخص التمويلات الامتيازية.

بعد أن طبق تأطير القروض المصرفية بدون انقطاع منذ يونيو 1976 ، تم إلغاؤه في يناير 1991 بعد أن ثبت تأهيله للحفاظ على تنامي القروض داخل النطاق المحدود مسبقا. إلا أن فعاليته تلاشت في وقت تزايدت فيه مساوئه. بالاضافة إلى ذلك، شجعت التقدمات التي تم إحرازها في مجال إعادة التوازنين الداخلي والخارجي، على تبني مجموعة من الاجراءات الهادفة إلى مراقبة نقدية أقل تشددا تندمج أحسن في المسلسل التحريري الراهن.

وبالموازاة مع ذلك، ولكي تسمح للبنوك بتدبير أصولها وفق آليات السوق، قررت السلطات النقدية تقليص الاستخدامات الالزامية تدريجيا. وهكذا، فإن معامل المحفظة الدنيا لأذينات الخزينة، الذي كان يساوي نسبة 35 % من الايداعات تحت الطلب قد تم تخفيضه إلى 33,5 % في يناير 1991 ثم إلى 32 % خلال يوليوز. وفي نفس الشهر تم تقليص محفظة السندات الصادرة لفائدة الصندوق الوطني للقرض الفلاحي من 3,5 % إلى 3 % ثم إلى 2 % خلال شهر نونبر.

وبالمثل، تم تخفيض معامل محفظة السندات الممثلة للقروض ذات الأجال المتوسط القابلة لاعادة الخصم، من 5,5 % من الودائع تحت الطلب والودائع لأجل إلى 5 % فيما خفض معامل الاستخدام في القروض العقارية من 6 % إلى 5 % .

ومن جهة أخرى، فإن تحرير أسعار الفائدة الذي بوشر بشكل واسع خلال 1990 قد تواصل أثناء 1991 وشمل المعدلات المطبقة على القروض المتوسطة الأجل، بحيث كادت تحور شبكة الأسعار الدائنة والمدينة بكاملها. غير أنه تم الابقاء على حد أقصى للمعدلات المدينة يساوي 1,33 من المعدل المرجعي، وذلك لتأمين تطور تدريجي وتلافي تجاوزات مباغتة تعرض الاصلاح ذاته للضرر. وللتمكين من مقاربة أفضل لقوى السوق فإن المعدل المرجعي يتمثل ، منذ يوليوز، في معدل مكافأة متوسط مرجح للودائع المصرفية لمدة 6 شهور ومنة عوض سعر الفائدة المترتب عن المزايدة بأذينات الخزينة (1).

إن حركة التحرير التي تمت مباشرتها لم تهدد مع ذلك، المكتسبات في مجال الانتقائية. وهكذا احتفظ على الخصوص بالتمويلات التفضيلية لفائدة الصادرات واستثمارات المقاولات الصغرى والمتوسطة وذلك بتطبيق معدلات فائدة تفضيلية عند التوزيع وبالحصول على إعادة التمويل بشروط امتيازية لدى البنك المركزي ولتيسير انعاش التشغيل دعمت هذه الأعمال بتمويل نظام قروض المؤازرة للمقاولين الشباب وبمنح جدادة خارجية للسلف من أجل تمويل الرأس مال الذاتي وإحداث صندوق للضمان لفائدة المقاولة الصغرى والمتوسطة المصدرة

وفي الأخير، ونظرا لتنامي المخاطر المصرفية التي من الممكن أن تترتب عن هذا التطور، بات من اللازم، للحفاظ على الملاءة المصرفية، تعزيز الاجراءات الاحترازية سيما وأن مؤسسات الائتمان مدعوة لمزاولة نشاطها في إطار تنافسي من شأنه أن يضعف وضعيتها المالية. وهكذا، وبعد أن تم الرفع من رأس المال الأدنى للبنوك إلى 100 مليون درهم خفض معامل تقسيم المخاطر من 10 % إلى 7 % في نهاية مارس 1991 . وستعزز إجراءات المراقبة هذه بوضع معامل جديد للسيولة ومعامل للملاءة مطابق للضوابط الدولية وبسن قانون مصرفي جديد

تدبير السياسة الائتمانية

اعتمدت سياسة الائتمان، إثر حذف التأطير في يناير 1991 ، بصفة اقتصارية، على تقنيات المراقبة غير المباشرة المبنية على استعمال احتياطي النقد وتعديل حجم وكلفة إعادة التمويل لدى البنك المركزي. وقد تم استخدام هذه المجموعة من التقنيات بصفة نشطة خلال هذه السنة بهدف سحب السيولات من خزائن البنوك والحد بذلك من قدرتها على توزيع القروض

ذلك أن معدل الاحتياطي النقدي الذي سبق رفعه من 12 % إلى 15 % في دجنبر 1990 ، قد تمت مراجعته ثلاث مرات خلال 1991 ، بحيث انتقل إلى 16 % في غشت ثم إلى 18 % في أكتوبر، وإلى 20 % في نونبر. وزيادة على ذلك وسعت في يناير قاعدة احتسابه لتشمل المبلغ الخارجي للحسابات على دفتر، عوض تغييره المطلق منذ 1986 ، وتم رفع معدلات الجزاء في شهر يوليوز من 12 % إلى 18 % . وقد مكنت هذه الاجراءات من اقتطاع 4,7 مليار درهم من خزائن البنوك لكنها لم تمارس، مع ذلك، كامل التأثير التقييدي المتوخى نظرا لوقع كل من تدفق 7,8 مليار من الموجودات بالعمله الأجنبية لدى معهد الاصدار ولجوه الخزينة لدى البنك المركزي. وقد اقتصرت تلك الاجراءات في النهاية على الحد من التأثير التوسعي لهذه العوامل أكثر مما تسببت في خلق حاجة دائمة لاعادة تمويل البنوك مما كان من شأنه أن يمكن بنك المغرب من ممارسة عمل إضافي على أسعار الفائدة بقصد التحكم في انسياق القروض.

---

(1) يرجع للملحقات الاحصائية 55 56 و 57

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

وبالفعل، خفض معهد الاصدار من التسهيلات الممنوحة للبنوك، محسوبة بالمتوسط الشهري من 10,5 مليار خلال 1990 إلى 7,6 مليار في 1991 ، ويتضمن هذا المبلغ 4,1 مليار من المساعدات قدمت في شكل تسبيقات بمعدلات متغيرة لكن هذه الأخيرة ظلت ، كما كان الشأن أثناء 1990 ، تشتمل بالأساس، إلى حدود 3,9 مليار، على التجاءات غير مباشرة للخزينة بواسطة البنوك. وبذلك بلغت التسبيقات الذاتية التي حصلت عليها البنوك، في النهاية، بالسوق النقدية، ما قدره 237 مليون بالمتوسط الشهري بدل 187 مليون خلال السنة الماضية. وإن هذه الوضعية التي تبرز الدور المسند لهذه التدخلات، الذي ما زال متواضعا ضمن مجموعة وسائل عمل البنك المركزي، تفسر سواء بالتأثير المحدود الممارس في النهاية على خزائن البنوك رغم إجراءات التنظيم المتخذة، أو بأهمية إمكانات الحصول التلقائي على إعادة الخصم. وتعود أيضا إلى عزوف بنك المغرب عن ادخال سيولات إضافية بالسوق النقدية لكي تفسح المجال لتوتر أسعار الفائدة. وهكذا لجأت البنوك إلى التسبيقات الخاصة بمعدل جزاء 18 % من أجل الحصول على مبلغ 200 مليون درهم بالمتوسط الشهري عوض 22 مليون فقط خلال 1990 . وبلغت التسهيلات بمعدلات فارة، الممنوحة للبنوك في إطار إعادات التمويل التفصيلية، ما قدره 3,3 مليار بالمتوسط. وقد استفادت تعبئة قروض التصدير بمقدار 2,9 مليار وأرصد مبلغ 400 مليون لتجهيز المقاولات المتوسطة والصغرى.

على إثر إلغاء الحد الأقصى للقروض، فإن معدلات الفائدة، التي تأثرت على حد سواء، بضبط السيولات المصرفية من لدن معهد الإصدار وبحجم وكلفة تدخلاته بالسوق النقدية، وبكلفة موارد البنوك، قد أصبحت الأداة الرئيسية ضمن مجموعة وسائل مراقبة الائتمان. وهكذا، وبفضل إجراءات التحرير، وبواسطة التنافس فيما بين المؤسسات المصرفية على كل من المستوى المدين أو الدائن، فإن معدلات الفائدة قد عكست بشكل أفضل توجه السوق. وفي هذا السياق، ومن أجل اعتدال توزيع القروض، فإن بنك المغرب قد رفع من نقطة واحدة إلى نقطتين سعر تدخلاته بالسوق النقدية، بحيث بلغت، حسب مدة التسبيقات، ليوم واحد، ثلاثة أيام أو سبعة أيام، في نطاق مجال يتراوح بين 12 % و 13,75 % بدل 10 % و 12,50 % خلال السنة الماضية. وتمت ملاحظة نفس الاتجاه نحو الارتفاع بالسوق القائمة في ما بين البنوك حيث تمت الصفقات بسعر يومي متوسط قدره 11,25 % في نظير 8,62 % خلال 1990. ويعكس هذا الارتفاع في السعر أكثر ما يعكسه الضغط على طلب القروض الصادر سواء عن الخزينة أم عن مؤسسات التمويل. وقد استقر المعدل المدين القانوني الأقصى في 14,50 % خلال النصف الثاني من سنة 1991 بعد أن انتقل من 14,63 % إلى 15,16 % فيما بين الربع الأول والثاني من السنة. وعند هذا الحد، فإن البنوك التي تبحث عن موارد إضافية قد عمدت إلى منح مكافأة أحسن للودائع الآجلة، ورفعت بالتالي، من المعدلات المدينة. غير أنه نظرا لوجود سعر أقصى، فإن هذه الارتفاعات كانت محدودة ولم تمارس بالكامل مفعولها الرادع على طلب القروض الذي كان هاما.

وهكذا، بلغت المساعدات المصرفية بما فيها التسهيلات المقدمة للمؤسسات المالية المتخصصة، 55,2 مليار درهم عند نهاية دجنبر 1991 ، واتسعت بمقدار 14,2 مليار أو 34,7 % ، أي بنسق يتجاوز بكثير التوقعات الموضوعة في بداية السنة، ولم تتم ملاحظته لحد الآن على الاطلاق. وقد شمل هذا التجاوز، على الخصوص، القروض التي كانت خاضعة للتأطير فيما مضى، والتي تعدت زيادتها 48 % . وبفسر أساسا بأهمية الحاجيات، الهيكلية منها والظرفية، للمقاولات التي تزاول أنشطتها بجميع القطاعات الاقتصادية والتي تدعو وضعيتها المالية على العموم، إلى تصحيح وتعزيز هامين لأموالها الذاتية. ويعكس ذلك التجاوز، في جزء منه، إعادة تصنيف القروض التي قامت بها البنوك، كما يعكس أيضا تحملها سلفات كانت تمنح فيما قبل، عن طريق مسالك تمويل أخرى، وعلى الخصوص منها سوق «الأوراق للخزينة».

ولقد تجسم ولاشك التخلي عن تأطير الائتمان وبدء العمل بالمراقبة غير المباشرة لوحدها، في تأجيج زيادة القروض. غير أن آجال التكيف تكون بالضرورة طويلة ولا يجوز، منذ الآن، الخروج بخلاصة قبل الأوان، فيما يرجع لهذه التجربة الجديدة. ذلك أن هذه الأخيرة تبقى السبيل الوحيد الذي يمكن سلوكه في إطار تحرير الاقتصاد، ومن شأن الصعوبات القائمة خلال هذه الفترة الانتقالية، أن تساعد على إيجاد الوسائل التي ينبغي استعمالها، بهدف تصحيح ليس فقط الفوارق التي يمكن أن تظهر بل تلافيها، بفضل التأثير المبكر على خزائن البنوك. وفي هذا الصدد، فإن الأدوات المتوفرة لدى السلطات النقدية، يمكن أن تبدو محدودة، لكن فعاليتها لاتقبل الجدل إذا تم استدراج العملاء الاقتصاديين لمراعاة قواعد السوق، حيث يشكل مستوى الطلب العنصر الرئيسي.

المؤسسات الموزعة للقرض

البنوك

بلغت حصيلة البنوك المسجلة والقرض الشعبي 131,8 مليار درهم عند نهاية دجنبر 1991 ، وسجلت بذلك ارتفاعا قدره 21,3 مليار أو 19,3 % ، يتجاوز بكثير الزيادة بمقدار 9,6 مليار أو 9,5 % التي تمت ملاحظتها في نهاية العام السابق. وقد تراجعت ضمن هذا المجموع، حصة المؤسسات الكبريات الثلاث من 60,4 % إلى 60,1 % من سنة لأخرى. وبخلاف ذلك تعززت بقليل حصة البنوك الأربعة المتوسطة، فانتقلت من 28,7 % إلى 29,1 % ، بينما ظل نصيب البنوك الثمانية الصغرى بدون تغيير تقريبا عند 10,8 % .

مبلغ الحصيلة بملايير الدراهم	عدد البنوك		مجموع الموازنات		النسبة المائوية ضمن المجموع	
	1990	1991	1990	1991	1990	1991
13 فأكثر	3	3	66,8	79,2	60,4	60,1
من 13 إلى 7	4	4	31,7	38,3	28,7	29,1
من 7 إلى 4	0	0	0	0	0	0
أقل من 4	8	8	12,0	14,3	10,9	10,8
المجموع	15	15	110,5	131,8	100,0	100,0

تدعمت الشبكة البنكية خلال 1991 بفتح 47 فرعا جديدا من ضمنهم 20 فرعا بالدار البيضاء، مما رفع العدد الكلي للشبابيك إلى 936 ، يتمركز أكثر من نصفها على الساحل الأطلسي.

التطور العام للاستخدامات والموارد

إن إجراءات التحرير المتخذة سنة 1991 قد مكنت البنوك من تنمية نشاطها بقدر بالغ وإعادة توزيع الموارد المتوفرة لديها باعتمادها، أكثر مما سبق، على قوانين السوق. وهكذا وصل المبلغ الاجمالي لموازنة البنوك المجمعة 114,3 مليار درهم عند نهاية دجنبر، ويبدو في ارتفاع ملموس بمقدار 19,3 مليار أو 20,3 % عوض 7,5 مليار أو 8,5 % في نهاية العام الماضي. وينطوي هذا التطور بالأساس، فيما يرجع للاستخدامات، على زيادة هامة في القروض بمبلغ 14,2 مليار أو 34,7 % وتعزيز حسابات الاحتياط بمقدار 4,6 مليار أو 58,5 % ، في حين كانت الديون على الخزينة، على وجه الاجمال، في انخفاض. وفيما يخص الموارد، تم تسجيل زيادة في الودائع لأجل قدرها 6,2 مليار أو 25,8 % وهي أهم من توسع الودائع تحت الطلب، بمقدار 7,6 مليار أو 14 % ، وارتفاع في مساعدات بنك المغرب بمبلغ 2,5 مليار أو 43,3 % (1) .

(1) يرجع للملحق الاحصائي 51

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

استخدامات وموارد البنوك التجارية

بملايين الدراهم	نهاية 1990	نهاية 1991	التغيرات		بملايين الدراهم	نهاية 1990	نهاية 1991	التغيرات	
			المبالغ	%				المبالغ	%
الاستخدامات					**الموارد**				
الموجودات السائلة									
وحساب الاحتياطيات	7.513	12.403	+ 4.577	+ 58,5	الودائع تحت الطلب	54.171	61.757	+ 7.586	+ 14
الديون على الخزينة	31.967	33.385	+ 1.418	+ 4,4	الودائع لأجل	24.143	30.383	+ 6.240	+ 25,8
منها :					الالتزامات الخارجية	1.819	2.179	+ 360	+ 19,8
ـ محفظة السندات العمومية	(31.913)	(33.325)	(+ 1.412)	+ 4,4	مساعدات معهد الاصدار	5.862	8.398	+ 2.536	+ 43,3
ـ الودائع	(54)	(60)	(+ 6)	+ 11,1					
القروض للاقتصاد	40.999	55.206	+ 14.207	+ 34,7	مساعدات المؤسسات				
منها :					المالية المتخصصة	30	21	- 9	- 30
ـ تسبيقات للمؤسسات المالية					المخصصات	847	1.204	+ 357	+ 42,1
المتخصصة	(259)	(988)	(+ 719)	(+ 267,3)	الرساميل والاحتياطيات	6.491	8.376	+ 1.885	+ 29
السندات بالمحفظة	9.721	8.121	- 1.600	- 16,5	موارد مختلفة صافية	1.663	1.991	+ 328	+ 19,7
الموجودات الخارجية [1]	1.521	1.623	+ 102	+ 6,7					
التغيرات	2.990	3.569	+ 579	+ 19,4					
المجموع	**95.026**	**114.309**	**- 19.283**	**- 20,3**	**المجموع**	**95.026**	**114.309**	**- 19.283**	**- 20,3**

(1) باستثناء الديون على الخارج المدرجة ضمن القروض للاقتصاد.

الاستخدامات

بلغت القروض التي منحتها البنوك التجارية، على إثر إلغاء التأشير، 55,2 مليار درهم وتنامت بشكل ملموس بمقدار 14,2 مليار أو 34,7 % عوض 5,1 مليار أو 14,1 % في نهاية السنة الماضية. ونتيجة لذلك، تعززت حصتها ضمن مجموع الاستخدامات بقدر ملحوظ إذ انتقلت في ظرف سنة من 43,2 % إلى 48,3 % . ووصلت القروض للخزينة إلى 30,3 مليار، فتزايدت بنسبة 53,4 % ومثلت 55 % من مجموع السلفات المصرفية بدل 48 % سنة من قبل. وقد سمحت بما يتجاوز النصف في شكل تسهيلات للصندوق التي بلغت 17,8 مليار فتسمت بمقدار 6,3 مليار أو 55 % . وبالمثل، فإن الديون التجارية على المغرب والتسبيقات مقابل السلع وسندات التخزين قد بلغت على التوالي 5,8 مليار و 3,2 مليار وارتفعت بنسبة 31 % و 60 % . وفي الأخير، انتقل مبلغ الشيكات التي تم خصمها من 231 مليون إلى 1,3 مليار درهم. وتنامت باقي القروض في المجمل بمعدل 17,2 % ، خاصة على إثر الارتفاع بنسبة 28 % و 23 % الذي حققته، على التوالي، القروض للتجهيز وللاسكان، في حين سجلت التسهيلات للتصدير انخفاضا يناهز 11 % [1] .

وهكذا أمكن في المجمل مراعاة معاملات الاستخدامات الالزامية المحددة منذ يوليوز 1991 في 5 % من مستوجبات البنوك. وذلك فيما يرجع للقروض المتوسطة الأجل القابلة للخصم وللقروض العقارية. وعلى النقيض من ذلك، تمت ملاحظة عدة مخالفات فيما يخص معامل الاقتطاع المتعلق بالدين الناشيء على الخارج.

تشتمل ديون البنوك على الخزينة بصفة كاد تكون اقتصارية على محفظتها من السندات العمومية، وقد ارتفعت هذه السنة بمقدار 1,4 مليار أو 4.4 % ، بحيث وصلت إلى 33,4 مليار درهم وشكلت أكثر من 29 % من الاستخدامات.

(1) يرجع للملحق الاحصائي 53

وبلغت الاكتتابات في إطار الحد الأدنى الالزامي المحدد منذ يوليوز 1991 في نسبة 32 % من الودائع تحت الطلب، بما قدره 15,4 مليار. ومن جهة أخرى تم إحداث في نونبر 1991 محفظة سندات لأجل ستة تساوي 1 % من الودائع تحت الطلب، وقد بلغت 492 مليون. وفي الأخير، بلغت الاقتناءات بالسوق النقدية 8,1 مليار، وباقي الاكتتابات الحرة 9,3 مليار عوض 8,6 مليار و 7,9 مليار على التوالي عند نهاية 1990 .

انخفضت محفظة السندات بحوزة البنوك بما قدره 1,6 مليار أو 16,5 % إلى 8,1 مليار بينما كانت في تزايد بمبلغ 1,2 مليار أو 13,5 % في العام الماضي. ويعزى ذلك التقلص، في آن واحد، إلى إعادة تصنيف بعض عمليات هذا الركن ضمن القروض، وإلى تراجع الاكتتابات في السندات الصادرة عن المؤسسات المالية المتخصصة، من ضمنها على الخصوص، الصندوق الوطني للقرض الفلاحي، وذلك عقب تخفيض المعاملات الاجبارية.

ارتفعت الموجودات بالحسابات لدى بنك المغرب إلى 12,4 مليار درهم، وسجلت إثر ذلك توسعا ملحوظا قدره 4.5 مليار أو 58,5 % يعزى بالأساس إلى الزيادة التدريجية من 15 % إلى 20 % خلال السنة، في معدل الاحتياطي النقدي.

المـــوارد

وصل مجموع الودائع تحت الطلب ولأجل إلى 92,1 مليار درهم وتنامى بمقدار 13.8 مليار أو 17,7 % بدل 12,8 مليار أو 19,5 % في نهاية السنة الماضية. وعلى إثر تزايد بما قدره 8,3 مليار أو 24.8 % ، بلغت الودائع ذات المكافأة 41,9 مليار ومثلت 45,5 % من المجموع في نظير 43 % في العام السابق.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

وفي هذا الصدد، فإن معامل السيولة، الذي هو عبارة عن نسبة الأصول المتاحة أو القابلة للتحويل إلى سيولات، إلى المستوجبات تحت الطلب ولأجل قصير، الذي ما زال محددا، بموجب التقنين، في مستوى أدنى قدره 60 % ، قد تمت مراعاته من لدن كافة البنوك تقريبا، وقد ناهز بالمتوسط 78 % بالنسبة لمجموع النظام المصرفي.

وتم إحصاء الأموال الذاتية للبنوك بمبلغ 8,4 مليار درهم، وقد حققت توسعا قدره 1,9 مليار أو 29 % ، يعزى بما يقارب 600 مليون إلى ارتفاع الاحتياطيات، وإلى حدود 1,3 مليار إلى الزيادة في رأس المال التي قامت بها ثمانية بنوك. وهكذا راعت كل البنوك تقريبا معامل الملاءة، الذي هو عبارة عن نسبة دنيا حددت في 5,5 % لأموالها الذاتية الصافية إلى مستوجباتها تحت الطلب ولأجل.

وفي الأخير، فإن الالتجاءات لمعهد الاصدار التي سيرد تحليلها في إطار توازن خزائن البنوك، قد ارتفعت هذه السنة بمبلغ 2,5 مليار لتصل إلى 8,4 مليار وتشكل 7,3 % من الموارد الكلية للبنوك عوض 6,2 % في نهاية السنة الماضية.

استخدامات وموارد المؤسسات المالية المتخصصة (1)

بملايين الدراهم	نهاية 1990*	نهاية 1991	التغيرات		بملايين الدراهم	نهاية 1990*	نهاية 1991	التغيرات	
			%	المبالغ				%	المبالغ
الاستخدامات					الموارد				
ديون على الخزينة	5.881	6.567	11,7	686	أموال ذاتية	4.713	5.271	11,8	558
ديون على البنوك	430	616	43,3	186	مساعدات الدولة	143	216	51	73
قروض للاقتصاد	27.399	31.093	13,5	3.694	اقتراضات خارجية	11.643	12.917	10,9	1.274
محفظة السندات	3.317	3.433	3,5	116	اقتراضات داخلية	8.701	9.152	5,2	451
استخدامات أخرى	1.332	1.661	24,7	329	- سندات إذرامية وأذينات	8.432	8.164	- 3,2	- 268
استخدامات مختلفة مسالية	1.908	2.150	12,7	242	. سندات إذرامية	(2.352)	(2.924)	(24,3)	(572)
					. أذينات	(6.080)	(5.240)	(13,8 -)	(840 -)
					- قروض وتسبيقات البنوك	269	988	267,3	719
					وداثع	15.014	17.410	16	2.396
					منها :				
					. وداثع مجمعة	(3.596)	(4.674)	(30)	(1.078) -
					قروض معهد الاصدار	53	554	945,3	501
المجموع	40.267	45.520	13	5.253	المجموع	40.267	45.520	13	5.253

(1) صندوق الايداع والتدبير، البنك الوطني للانماء الاقتصادي، الصندوق الوطني للقرض الفلاحي، القرض العقاري، الصندوق المغربي للصفقات.
(2) بما فيها أوراق الخزينة المكتتب فيها.
(*) أرقام مصححة.

المؤسسات المالية المتخصصة

بلغت الحصيلة المجمعة للمؤسسات المالية المتخصصة الخمس 45.5 مليار درهم في نهاية دجنبر 1991 وسجلت ارتفاعا سنويا قدره 5,2 مليار أو 13,1 % بدل 5,4 مليار او 15,4 % في نهاية سنة 1990 . وتمثل عند هذا المستوى 39,8 % من موازنة البنوك التجارية في نظير 42,4 % سنة من قبل.

الاستخدامات

تشكل القروض للاقتصاد أكثر من 68 % من استخدامات المؤسسات المالية المتخصصة، وقد بلغت 31,1 مليار درهم إثر تزايد قدره 3,7 مليار أو 13,5 % ، أقل أهمية من الارتفاع الملاحظ خلال 1990 بمقدار 4.2 مليار أو 18.3 % . ويعزى هذا التطور إلى زيادة التسهيلات الممنوحة من لدن القرض العقاري والسياحي بمبلغ 1,5 مليار أو 12,5 % ، وبمقدار 1,2 مليار أو 11,1 % فيما يرجع للصندوق الوطني للقرض الفلاحي، وكذا إلى توسع مساعدات البنك الوطني للانماء الاقتصادي بمقدار مليار واحد أو 24,9 % .

وارتفعت الديون على الخزينة بمبلغ 686 مليون أو 11,7 % بدل 460 مليون أو 8,5 % خلال العام الماضي، إلى 6,6 مليار درهم. تمثل محفظة أذينات صندوق الايداع والتدبير زهاء ثلاثة أرباع الأموال الموضوعة رهن إشارة الخزينة العمومية من لدن المؤسسات المالية، ولم ترتفع إلا قليلا، أي بمبلغ 236 مليون أو 5,1 % في نظير مليار واحد أو 30 % في العام الماضي. أما المبالغ المقدمة من طرف البنك الوطني للانماء الاقتصادي، والقرض العقاري والسياحي، والتي ظلت محدودة، فقد تقلصت توالبا بنسبة 12,6 % و 38,7 % . وبخلاف ذلك، سجلت ديون الصندوق الوطني للقرض الفلاحي، بمبلغ 1,4 مليار، زيادة هامة هذه السنة قدرها 529 مليون أو 59,6 % ، عقب انسحاب هذه المؤسسة من سوق «الأوراق للخزينة». وفي المجموع، فإن حصة الديون على الخزينة ضمن الاستخدامات قد ظلت، بمقدار 14,4 % ، بدون تغيير تقريبا من نهاية سنة لأخرى.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

وبلغت محفظة السندات التي هي بحوزة صندوق الايداع والتدبير بواقع 85 % ، 3,4 مليار وتزايدت بمقدار 116 مليون فقط أو 3,5 % . وهكذا تقلصت حصتها ضمن الاستخدامات بحيث رجعت من 8,2 % إلى 7,5 % في ظرف سنة.

وصلت الديون على البنوك وباقي الاستخدامات إلى 616 مليون و 1,6 مليار درهم على التوالي، وأظهرت زيادة هامة، بلغت 43,3 % بالنسبة للأولى و 24,7 % بالنسبة للثانية.

الموارد

تأتي نمو الموارد بالأساس عن تزايد الودائع والاقتراضات الخارجية.

بلغت الودائع التي تشكل 38,3 % من موارد المؤسسات المالية المتخصصة 17,4 مليار درهم، وسجلت ارتفاعا قدره 2,4 مليار أو 16 % الذي يلي الزيادة بمبلغ مليارين أو 15,7 % خلال السنة الماضية. وهكذا وصلت الأموال المسندة أساسا إلى صندوق الايداع والتدبير من لدن صندوق التوفيرالوطني والصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، إلى ما قدره 12,7 مليار درهم، أي ما يناهز 73 % من الودائع لدى المؤسسات المالية المتخصصة، بعد أن تنامت بمقدار 1,3 مليار أو 11,8 % من نهاية سنة لأخرى. وزادت الودائع التي تجمعت لدى الصندوق الوطني للقرض الفلاحي، والقرض العقاري والسياحي، والبنك الوطني للانماء الاقتصادي، بما تجاوز مليارا واحدا في المجمل أو 30 % لتبلغ 4,7 مليار. وقد مثلت عند هذا المستوى 5,1 % من الودائع المصرفية في نظير 4,6 % في نهاية سنة 1990 .

بلغت الاقتراضات الخارجية 12,9 مليار درهم أي 28,4 % من الموارد الكلية، وتنامت بمقدار 1,3 مليار أو 10,9 % ، وهو نسق دون النسبة المسجلة في العام الماضي. وكانت هذه المساعدات لصالح الصندوق الوطني للقرض الفلاحي بما يقارب الثلثين أي 8,3 مليار، ولفائدة القرض العقاري والسياحي إلى حدود 2,7 مليار ومن نصيب البنك الوطني للانماء الاقتصادي بواقع 1,9 مليار.

ووصلت الاقتراضات الداخلية، التي تراجعت حصتها من 21,6 % إلى 20,1 % من مجموع الموارد، إلى 9,2 مليار درهم وتزايدت بمقدار 451 مليون أو 5,2 % بدل 848 مليون أو 10,8 % عند نهاية السنة الماضية. وتنامت الاقتراضات لأجل طويل، الصادرة بصفة رئيسية عن القرض العقاري والسياحي، بمبلغ 572 مليون أو 24,3 % . كما أن التسبيقات الممنوحة للمؤسسات المالية المتخصصة من لدن البنوك، ارتفعت بشكل جد ملموس، أي بمبلغ 719 مليون مما عوض جزئيا الانخفاض بمقدار 840 مليون أو 13,8 % للاذينات التي تكتتب فيها طبقا لمعاملات الاستخدامات الالزامية.

وبمبلغ 5,3 مليار درهم تبدو الأموال الذاتية في ارتفاع قدره 558 مليون أو 11,8 % بالمقارنة مع السنة السابقة. وظلت حصتها ضمن مجموع الموارد مستقرة عند 11,6 % ، بدون تغيير تقريبا من نهاية سنة لأخرى.

وفي الأخير، تزايدت التجاءات البنك الوطني للانماء الاقتصادي وعلى الخصوص القرض العقاري والسياحي إلى معهد الاصدار بقدر بالغ إذ انتقلت في ظرف سنة من 53 مليون درهم إلى 554 مليون.

توزيع السلف

وصل مجموع القروض الموزعة من طرف بنك المغرب وبنوك الايداع والمؤسسات المالية المتخصصة إلى 92,8 مليار درهم عند نهاية 1991 ، وسجل زيادة بالغة قدرها 17 مليار أو 22,6 % بدل 9,8 مليار أو 14,9 % سنة من قبل. ومن جانبها، بلغت الصفقات المبرمة من لدن المقاولات بسوق «الأوراق للخزينة» 5,3 مليار درهم عوض 6,1 مليار سنة 1990 . وهكذا بلغ مجموع المساعدات المقدمة للاقتصاد 98,1 مليار درهم أي 42,2 % من الناتج الداخلي الاجمالي في نظير 39,4 % سنة من قبل.

ويبين الجدول التالي توزيع كافة هذه التسهيلات حسب أصلها، ومصدر تمويلها ومدتها :

توزيع القروض المقدمة للاقتصاد

بملايين الدراهم	1989	1990*	1991
حسب مصدر توزيعها			
. معهد الاصدار	7.268	7.661	7.540
. بنوك الودائع (1)	35.563	40.730	54.218
. المؤسسات المالية المتخصصة	23.117	27.357	31.092
(منها الاوراق للخزينة المكتتبة من لدن المؤسسات المالية المتخصصة)	(825)	(912)	(—)
المجموع	65.948	75.748	92.850
حسب تمويلها			
. معهد الاصدار	11.312	11.321	11.333
. بنوك الودائع (2)	36.849	42.989	56.533
. المؤسسات المالية المتخصصة	17.787	21.438	24.984
المجموع	65.948	75.748	92.850
حسب مدتها			
ـ الأمد القصير	39.770	43.908	55.430
. معهد الاصدار	7.268	7.661	7.540
. بنوك الودائع	28.748	31.491	42.518
. المؤسسات المالية المتخصصة	3.754	4.756	5.372
ـ الأمد المتوسط والطويل	26.178	31.840	37.420
. بنوك الودائع	6.815	9.239	11.700
. المؤسسات المالية المتخصصة	19.363	22.601	25.720
أ ـ مجموع القروض	65.948	75.748	92.850
ب ـ المقاولات والخواص (الأوراق للخزينة)	4.885	6.139	5.251
المجموع (أ + ب)	70.833	81.887	98.101

(*) أرقام مصححة.
(1) باستثناء سندات التوظيف
(2) بما فيها المساعدات المقدمة للمؤسسات المالية المتخصصة في شكل اكتتابات إلزامية في الأذينات

القروض حسب
مصدر توزيعها

أسفر رفع تأطير السلف الذي تقرر في يناير 1991 عن تغيير حصص السوق لمسالك توزيع القروض. وهكذا رفعت بنوك الودائع من مساعداتها إلى 54.2 مليار درهم، أي بزيادة تتجاوز الثلث بدل 5,2 مليار أو 14,5 % في 1990 . وبذلك تعززت حصتها ضمن مجموع التسهيلات المقدمة للاقتصاد فانتقلت من 53,8 % إلى 58,4 % في ظرف سنة.

وبلغت القروض الممنوحة من لدن المؤسسات المالية المتخصصة، والتي لم تمثل إلا ثلث مجموع التسهيلات، ما قدره 31 مليار درهم وسجلت ارتفاعا بمقدار 3,7 مليار أو 13,7 % عوض 4,2 مليار أو 18,3 % سنة 1990 .

وبمجموع 7,5 مليار درهم فإن التسهيلات المباشرة لمعهد الاصدار قد تراجعت من جهتها بمبلغ 121 مليون أو 1,6 % بينما كانت في تزايد بمقدار 393 مليون أو 5,4 % عند نهاية السنة الماضية. وبذلك تقلصت حصتها ضمن مجموع القروض الموزعة، فعادت من 10,1 % إلى 8,1 % في ظرف سنة.

القروض حسب التمويل

وصلت المساعدات الممولة من لدن بنوك الودائع، بما فيها اكتتاباتها في الأذينات الصادرة عن المؤسسات المالية المتخصصة، إلى ما قدره 56,5 مليار درهم، إثر توسع بين بلغ 13,5 مليار أو 31,5 % ، أي أكثر من ضعف الزيادة التي لوحظت عند نهاية السنة الماضية بمقدار 6,1 مليار أو 16,7 % .

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

وبلغت القروض التي مولتها المؤسسات المالية المتخصصة 25 مليار درهم وارتفعت، من جانبها، بما قدره 3,5 مليار أو 16,5 % بذل 3,7 مليار أو 20,5 % خلال 1990 .

وأما السلفات الممولة من لدن معهد الاصدار التي تشتمل على مساعدته المباشرة وكذا على إعادة تمويل البنوك والمؤسسات المالية المتخصصة، فقد وصلت إلى 11,3 مليار درهم، أي نفس المبلغ تقريبا بالمقارنة مع السنة الماضية.

القروض حسب المدة

بلغت القروض لأمد قصير الموزعة من لدن النظام المصرفي والمالي 55,4 مليار درهم فارتفعت بما قدره 11,5 مليار أو 26,2 % ، بنسق يتجاوز بكثير نظيره للسنة الماضية، أي 10,4 % أو 4,1 مليار. وقد تم تأمين تغطية التسهيلات ذات الأمد القصير، التي انتقلت حصتها ضمن مجموع القروض من 58 % إلى 59,7 % ، من لدن البنوك بما يتجاوز الثلاثة أرباع.

أما الالتزامات ذات الأمد المتوسط والطويل فقد وصلت إلى 37,4 مليار درهم وتبدو في تزايد قدره 5,6 مليار أو 17,5 % في نظير 21,6 % عند نهاية السنة السابقة.

وإذا كانت القروض للأمد المتوسط والطويل تصدر بالأساس عن المؤسسات المالية المتخصصة، فإن إسهام البنوك، ما فتىء يتسع لينتقل من 26 % سنة 1989 إلى 29 % في 1990 ثم إلى 31,3 % خلال هذه السنة، وذلك على إثر مسلسل تفكيك التخصص وفواصل النظام المصرفي والمالي.

القروض حسب
قطاعات النشاط

مازال يتم ضبط توزيع القروض حسب قطاعات النشاط الاقتصادي من خلال السلفات التي تتجاوز 100.000 درهم، المحصاة من لدن مركزية المخاطر، وقد بلغ مجموع هذه القروض 51,6 مليار درهم، وتزايد بمقدار 11,5 مليار أو 28,7 % عوض 3,9 مليار أو 10,7 % في العام السابق. ومثلت هذه المساعدات ما يفوق بقليل 60 % من مجموع القروض التي وزعتها المؤسسات المالية المتخصصة وبنوك الودائع. ولقد بلغت المساعدات المصرفية، لوحدها 40,6 مليار وسجلت توسعا قدره 10,7 مليار أو 35,7 % . وناهزت من جهتها التسهيلات الممنوحة من لدن المؤسسات المالية المتخصصة 11 مليار درهم وسجلت ارتفاعا معتدلا بمقدار 821 مليون أو 8,1 % .

وفي النهاية، وصلت القروض الجديدة إلى 11,5 مليار واستفاد منها القطاع الأول إلى حدود 644 مليون، والقطاع الثاني بمبلغ 6,1 مليار والقطاع الثالث بواقع 4,8 مليار، كما يتضح ذلك من خلال الجدول التالي :

بملايين الدراهم	دجنبر 1989	دجنبر 1990	دجنبر 1991	التغيرات % دجنبر 90 / دجنبر 89	التغيرات % دجنبر 91 / دجنبر 90
قطاعات النشاط					
الفلاحة والصيد	4.221	4.034	4.679	4,4 -	16
ـ الزراعات	2.683	2.522	2.568	6 -	1,8
ـ الأنشطة الملحقة بالفلاحة	862	713	967	17,3 -	35,6
ـ الصيد البحري	380	495	805	30,3	62,6
ـ أنشطة أخرى	296	304	339	2,7	11,5
المعادن والصناعة	16.999	19.197	25.306	12,9	31,8
ـ الطاقة	289	201	748	30,4 -	272,1
(منها النفط والوقيد)	(210)	(103)	(488)	(51 -)	(373,8)
ـ المعادن	1.072	961	1.509	10,4 -	57
ـ مواد البناء، المباني والأشغال العمومية	2.265	2.342	3.736	3,4	59,5
ـ الصناعات الميكانيكية	2.118	2.944	3.627	39	23,2
ـ الصناعات الكيماوية	1.740	1.975	2.401	13,5	21,6
ـ الصناعات الغذائية	3.285	3.324	4.154	1,2	25

بملايين الدراهم	دجنبر 1989	دجنبر 1990	دجنبر 1991	التغيرات % دجنبر 90 / دجنبر 89	التغيرات % دجنبر 91 / دجنبر 90
قطاعات النشاط					
ـ صناعات النسيج	4.336	5.285	6.602	21,9	24,9
ـ صناعات مختلفة	1.894	2.165	2.529	14,3	16,8
الخدمات وغيرها	14.970	16.832	21.572	12,4	28,2
ـ التجارة	5.691	6.168	8.021	8,4	30
(تجارة الجملة للمواد الفلاحية والغذائية)	(1.667)	(1.534)	(1.996)	(8 -)	(30)
(تجارة الجملة للمواد الأولية)	(1.853)	(2.035)	(2.797)	(9,8)	(37,4)
(تجارة النسيج والجلود)	(402)	(416)	(498)	(3,5)	(19,7)
ـ وسطاء التجارة والصناعة	311	320	388	2,9	21,3
ـ النقل وما يلحق به	944	1.065	1.463	12,8	37,4
(النقل البحري)	(393)	(364)	(439)	(7,4 -)	(20,6)
ـ الفنادق	1.071	1.371	1.576	28	15
ـ أعمال عقارية	1.413	1.647	2.373	16,6	44
ـ أنشطة مالية (شركات القروض للاستهلاك وقروض الايجار وشركات المساهمة)	1.753	1.968	2.755	12,3	40
ـ عناصر مختلفة	3.787	4.293	4.996	13,4	16,4
المجموع	36.190	40.063	51.557	10,7	28,7
ـ قروض لأجل قصير	23.187	25.353	34.388	9,3	35,6
ـ قروض لأجل متوسط وطويل	13.003	14.710	17.169	13,1	16,7

ارتفعت القروض الممنوحة لقطاع الفلاحة والصيد البحري بمبلغ 645 مليون أو 16 % إلى 4,7 مليار درهم. وكان هذا التطور بالأساس لفائدة الصيد البحري والنشاطات الملحقة بالفلاحة، بحيث تنامت المساعدات لها بنسبة 62,6 % و 35,6 % على التوالي. وبخلاف ذلك لم تتزايد السلفات لفرع الزراعات إلا بمعدل 1,8 % .

وحصلت المعادن والصناعة على 25,3 مليار، أي ما يناهز نصف القروض المصرح بها. وهكذا تنامت التمويلات الممنوحة بمعدل 31,8 % من سنة لأخرى، وكانت بنسب عالية لفائدة كل فروع النشاط الصناعي تقريبا، واستفاد منها على الخصوص نشاط البناء الذي أحرز على تسهيلات بارتفاع 60 % . وتزايدت المساعدات المقدمة إلى الطاقة والمعادن بقدر أكثر، أي 272 % و 57 % على التوالي.

وفي الأخير، بلغت التسهيلات الممنوحة للقطاع الثالث 21,6 مليار، فتنامت بمقدار 4,7 مليار أو 28,2 % وشكلت كالعام الماضي 41,8 % من المجموع. وقد استفادت كل الفروع من هذا التطور، وعلى الخصوص منها التجارة والأعمال العقارية والنشاطات المالية.

توازن خزائن البنوك

تميزت خزائن البنوك خلال 1991 ، بتطور متباين الاتجاهات طيلة السنة، إلا أنه سادت بعض التوترات أثناء النصف الأول من السنة تلاها ميل إلى الانفراج إبان النصف الثاني منها. وهكذا، فإن التجاءات البنوك لمعهد الاصدار، بغض النظر عن التسهيلات غير المباشرة للخزينة بواسطة البنوك، قد بدت في ارتفاع إلى غاية شهر يونيو ثم أخذت في الانخفاض خلال الشهور الموالية.

العوامل المؤثرة على خزائن البنوك

إن تطور العوامل التي تتحكم في خزائن البنوك، كما يتضح من خلال الجدول التالي، يبين أن دخول العملات الأجنبية قد مارست، كما كان الشأن في 1990 ، بحكم أهميتها، أثرا توسعيا حاسما عوض بقدر بالغ عن الوقع التقييدي الناتج عن اقتران زيادة العملة الأئتمانية والاحتياطي النقدي.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

التغيرات المجمعة منذ بداية السنة (1) بملايين الدراهم	مارس	يونيو	شتنبر	دجنبر
. عملة «البنك المركزي»	- 3.016	- 5.470	- 7.612	- 9.564
منها :				
- الأوراق والقطع النقدية الرائجة ...	(- 1.191)	(- 3.276)	(- 4.750)	(- 4.795)
- الودائع	(- 613)	(- 545)	(- 222)	(- 75)
- حسابات البنوك والخزينة	(- 1.212)	(- 1.649)	(- 2.640)	(- 4.694)
. الموجودات الصافية من احتياطيات الصرف لدى معهد الاصدار	- 4.888	+ 3.122	+ 4.991	+ 7.836
. الديون الذاتية لمعهد الاصدار على الخزينة .	+ 1.485	+ 2.020	+ 2.262	+ 794
. ديون مختلفة لمعهد الاصدار	- 178	- 415	- 335	+ 381
. عناصر أخرى	- 2.040	- 2.054	- 2.184	- 1.982
المجموع	+ 1.139	- 2.797	- 2.878	- 2.535
التجاءات البنوك لمعهد الاصدار (2)	- 1.139	+ 2.797	+ 2.878	+ 2.535
التجاءات البنوك باستثناء عمليات التسبيقات الخاصة لمعهد الاصدار مقابل سندات عمومية .	+ 411	+ 1.097	- 272	- 365

(1) تعبر العلامات الموجبة على الأثر التوسعي على حوائز البنوك والعلامة السالبة على الأثر التقييدي.
(2) تعادل علامة (-) انخفاضا في الالتجاء لاعادة التمويل وعلامة (+) تزايدا في هذا الالتجاء.

لم تتأثر السيولات البنكية إلا قليلا إلى غاية شهر مارس، بالفعل التقييدي الناجم عن التوسع المتضافر للنقد المتداول، الغير العادي خلال هذه الفترة، وللاحتياطي النقدي، وذلك نظرا للدخول من العملة الأجنبية. وعندما استقرت هذه الأخيرة خلال الربع الثاني من السنة واشتد العمل التقييدي الممارس من طرف العاملين الآخرين، حدث تضييق ملموس في خزائن البنوك. ونتيجة لذلك، ارتفعت التجاءات البنوك إلى معهد الاصدار بمقدار 411 مليون من سنة لأخرى لتصل إلى 1.097 مليون درهم.

وخلال النصف الثاني من السنة، فإن خزائن البنوك، وعلى الرغم من ارتفاعات معدل الاحتياطي النقدي، قد انفرجت بفعل الاستدانة المتزايدة للخزينة بإزاء البنك المركزي أولا، ثم على إثر عودة تدفق الأصول الخارجية. ونتيجة لذلك، فإن طلب البنوك للأموال من معهد الاصدار قد تراجع بمبلغ 272 مليون في نهاية شتنبر وبمقدار 365 مليون عند نهاية دجنبر.

وفي النهاية، لم تشهد خزائن البنوك، في المجمل، وبالنسبة للسنة ككل، أية توترات مفرطة رغم الارتفاعات المتتالية لمعدل الاحتياطي النقدي، من 15 % في يناير إلى 16 % في غشت، ثم إلى 18 % في أكتوبر وإلى 20 % في نونبر. وهكذا فإن الاقتطاع الناجم عن هذه الاجراءات، بما يناهز 4,7 مليار، والأثر السلبي المتمثل في تعزيز العملة الائتمانية بمقدار 4,8 مليار، قد تم تعويضهما بالوقع التوسعي الذي مارسه معا الدخول الصافية للعملات الأجنبية بمبلغ 7,8 مليار درهم وتنامى مجموع التجاءات الخزينة لدى البنك المركزي بمقدار 3,7 مليار.

كيفية إعادة تمويل البنوك

كان تطور التجاءات البنوك لاعادة التمويل من لدن البنك المركزي والمؤسسات المالية المتخصصة في نهاية كل ربع من سنة 1991 كالتالي :

عند نهاية ربع السنة بملايين الدراهم	1990	1991		
	دجنبر	مارس	يونيو	شتنبر	دجنبر
التجاءات الى المؤسسات					
المالية المتخصصة	30	401	180	377	21
الالتجاء إلى معهد الاصدار	5.862	4.723	8.659	8.740	8.398
- تسبيقات	2.202	1.073	5.622	5.701	5.100
- خصم	3.660	3.650	3.037	3.039	3.298
المجموع	5.892	5.124	8.839	9.117	8.419

تم تأمين إعادة تمويل البنوك أساسا من لدن بنك المغرب بمبلغ 8,4 مليار درهم عند آخر دجنبر، بزيادة 2,5 مليار من نهاية سنة لأخرى. وقد بلغ بالمتوسط الشهري 7,7 مليار فانخفض بمقدار 2,8 مليار أو 26,7 % بالمقارنة مع السنة الماضية، ومثل 8,4 % من موارد البنوك عوض 11,6 % خلال 1990 .

إعادة التمويل لدى بنك المغرب

بلغت التجاءات البنوك لدى بنك المغرب 7,6 مليار درهم بالمتوسط بدل 10,5 مليار في العام الماضي.

وارتفعت التسبيقات بمعدلات متغيرة، التي تشكل 54 % من إعادة التمويل هذه، إلى 4,1 مليار درهم بالمتوسط الشهري عوض 6,7 مليار سنة من قبل. وتتكون في الواقع، بكاملها تقريبا، من مساعدات البنوك للخزينة ذات التعبئة الفورية لدى البنك المركزي، وبذلك ظلت الالتجاءات الخاصة بالبنوك للسوق النقدية محدودة في مقدار 237 مليون درهم بالمتوسط الشهري حتى أثناء الشهور التي تقع فيها توترات كما هو الشأن في يونيو ونونبر، حيث لم تتجاوز 500 مليون درهم. وقد حددت أسعار هذه التسبيقات في سنة 1991 بحسب المدة الممنوحة خلالها، أي يوم واحد أو ثلاثة أيام أو سبعة أيام، بمعدل يتراوح بين 12 % و 13,75 % في نظير 10 % و 12,50 % في العام الماضي.

أما التسهيلات الممنوحة بمعدلات امتيازية فقد بلغت 3,3 مليار درهم بالمتوسط الشهري عوض 3,7 مليار فيما سبق، وما زالت تقدم لأجل تعبئة القروض للتصدير بمبلغ 2,9 مليار، والقروض المتوسطة الأجل لفائدة المقاولات الصغرى والمتوسطة بمقدار 400 مليون درهم.

وفي الأخير، فإن التسبيقات الخاصة الممنوحة للبنوك لتغطية رصيدها المدين في نهاية اليوم، لدى بنك المغرب، بمعدل جزاء قدره 18 % ، قد وصلت إلى 200 مليون درهم بالمتوسط الشهري بدل 22 مليون في 1990 . ولم يكن مبلغها ذي أهمية إلا في حالة ضغوط بالغة الشدة على خزائن البنوك، خاصة في شهري يونيو ونونبر حيث تجاوزت تلك التسبيقات المليار درهم.

السوق النقدية بين البنوك

لقد تنامت الصفقات فيما بين البنوك بالسوق النقدية، بشكل ملحوظ خلال 1991 إذ بلغت 1.274 مليون درهم بالمتوسط الشهري بدل 482 مليون في 1990 . وهكذا وصل تبادل السيولات فيما بين البنوك إلى مقدار 871 مليون عوض 382 مليون فيما سبق في حين كانت الاسهامات الصافية للمؤسسات المالية المتخصصة لفائدة البنوك، محدودة في مبلغ 39 مليون درهم في مقابل 70 مليون سنة من قبل. وعلى إثر رفع معدل إعادة التمويل لدى بنك المغرب، تمت العمليات بأسعار فائدة في تزايد ملموس بالمقارنة مع السنة الماضية، بحيث وصلت إلى 11,25 % بالمتوسط اليومي عوض 8,62 % خلال 1990 وتراوحت ما بين 7,5 % و 14,5 % في نظير تغير من 7 % إلى 10,75 % في العام الماضي.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

الادخار والاستثمارات

تشتمل الموارد الوطنية على الناتج الداخلي الاجمالي الذي يقدر بمبلغ 232,7 مليار درهم وعلى التحويلات والدخول الخارجية الاجمالية المتلقاة وقدرها 21,6 مليار، وبذلك تصل في المجموع إلى 254,3 مليار درهم. ومقابل ذلك، بلغت النفقات 267,3 مليار درهم. وقد مثل منها الاستهلاك 188,9 مليار، والاستثمار 57,2 مليار، والتسديدات لفائدة الخارج سواء برسم خدمة الدين أو التحويلات 21,2 مليار. ونتج عن ذلك عجز قدره 13 مليار درهم، في تفاقم بين من سنة لأخرى إذ شكل نسبة 5,6 % من الناتج الداخلي الاجمالي، رغم إعادة جدولة مبلغ 5 مليار. وتم تأمين تغطية هذا العجز مرة أخرى بواسطة المساعدات الخارجية التي بلغت 20 مليار بما فيها 5 ملايير من الهبات، ومكنت بالاضافة إلى ذلك من تعزيز مستوى احتياطيات الصرف.

بلغ الادخار الداخلي، العمومي منه والخاص، 43,8 مليار درهم، فسجل زيادة معتدلة بنسبة 4,6 % وتراجعت حصته ضمن الناتج الداخلي الاجمالي من 20,1 % إلى 18,8 % من سنة لأخرى. ويعود انخفاض معدل الادخار إلى تسارع الاستهلاك العمومي والخاص على حد سواء. وهكذا فإن الرفع في بداية السنة من الأجور الدنيا ومن رواتب بعض الشرائح من الموظفين وكذا تحسن الدخول في القطاع الزراعي، قد أسهما ولاشك، في تزايد الاستهلاك. ومن جهة أخرى، لم يعمل إبقاء أسعار الفائدة الحقيقية المعروضة على المدخرين عند مستوى بدون تغيير تقريبا على إنعاش التوفير الداخلي في وقت تزايد فيه ارتفاع الأسعار.

ومن جانبه، بلغ الادخار الوطني 52,5 مليار، وهو يتضمن إضافة إلى ذلك 8,7 مليار من الدخول الصافية المتلقاة من الخارج، ويتضح أنه غير كاف، بهذا المستوى، لتمويل كافة الاستثمارات المنجزة سنة 1991 ..

وبالفعل، وصل الاستثمار إلى مقدار 57,2 مليار درهم يمثل ضمنه تغير المخزونات 1,3 مليار، والتكوين الاجمالي لرأس المال الثابت 55,9 مليار. لذا فإن نسبة هذا العنصر إلى الناتج الداخلي الاجمالي التي تعكس مجهود التجهيز قد ظلت تناهز 24 % . ويعبر استقرار معدل الاستثمار، والحالة هذه، عن إقبال المستثمرين، سواء كانوا مواطنين أم أجانب، وعن ثقتهم في قدرات نمو الاقتصاد الوطني. وخلال 1991 عززت السلطات العمومية مجموعة الاجراءات الرامية إلى تشجيع الاستثمار الأجنبي خاصة بإحداث وزارة منتدبة مكلفة بالاستثمارات الخارجية، وبالاعلان عن هدفها للتوصل، بحلول سنة 1993 ، إلى تحقيق وضعية سليمة لكل من ميزانية الدولة وميزان الأداءات. وفي هذا الصدد، فإن تدفق الرساميل الأجنبية قد ارتفع بنسبة 63,3 % إلى 2,9 مليار.

يؤلف تنامي الأصول السائلة، والاكتتابات الاجمالية بالسوق المالية مع فائض الميزانية العادية للدولة، المكونات الرئيسية للادخار الداخلي التي يمكن إحصاؤها الآن، نظرا لعدم وجود جدول للعمليات المالية. ومن شأن هذا الجدول أن يسمح بعرض حصيلة شاملة للادخار واستخدامه وبتفادي مخاطر الاستعمال المزدوج. وفي هذه الظروف، لن يشمل التحليل، فيما يخص الموارد، إلا الادخار السائل والاكتتابات الاجمالية بالسوق المالية، وفيما يرجع للاستخدامات سينصب فقط على التكوين الاجمالي لرأس المال الثابت.

الموارد السائلة وإسهام السوق المالية

وصل مبلغ الأصول السائلة التي تم تكوينها من جديد والتوظيفات الاجمالية بالسوق المالية 17,8 مليار و 11,5 مليار درهم على التوالي، وتدنت في ظرف سنة بنسبة 11,9 % و 24,2 % بالتتابع.

كما سجلت بورصة القيم للدار البيضاء نشاطا متباطئا بالنسبة للسنوات الأخيرة، إذ لم ينجز إلا رقم أعمال محدود في 1,2 مليار، دون نظيره للسنة الماضية بمعدل 36 % .

الموجودات النقدية والادخار السائل والقصير الأجل

يستعرض الجدول التالي تطور الأصول السائلة والقصيرة الأجل، المتوفرة لدى الخواص والمقاولات غير المالية خلال السنتين الأخيرتين :

بملايين الدراهم	المبالغ عند نهاية دجنبر		التغيرات المطلقة	
	1990	1991	1990	1991
الموجودات النقدية	**90.659**	**103.680**	**+ 14.635**	**+ 13.021**
- أوراق نقدية ونقود معدنية	**29.543**	**34.269**	**+ 4.729**	**+ 4.726**
- الودائع تحت الطلب	**61.116**	**69.411**	**+ 9.906**	**+ 8.295**
. النظام المصرفي	55.279	62.941	+ 9.552	+ 7.662
. مركز الشيكات البريدية والخزينة	5.837	6.470	+ 354	+ 633
الاصول السائلة و القصيرة الأجل	**42.692**	**47.488**	**+ 5.581**	**+ 4.796**
- الودائع المصرفية لأجل	**24.143**	**30.383**	**+ 3.314**	**+ 6.240**
- الودائع لدى المؤسسات المالية	**5.259**	**6.592**	**+ 1.229**	**+ 1.333**
. صندوق التوفير الوطني	1.663	1.917	+ 235	+ 254
. الصندوق الوطني للقرض الفلاحي	2.195	2.756	+ 405	+ 561
. القرض العقاري والسياحي	1.082	1.610	+ 431	+ 528
. البنك الوطني للانماء الاقتصادي	319	309	+ 158	- 10
- التوظيفات لدى الخزينة	**6.239**	**5.262**	**- 303**	**- 977**
. أذينات لأجل ستة أشهر	2.365	2.598	- 44	+ 233
. أذينات لأجل سنة	205	496	+ 205	+ 291
. أذينات لأجل سنتين	117	–	- 977	- 117
- أذينات لأجل سنتين (مخصصة للمغاربة المقيمين بالخارج)	708	523	+ 430	- 185
. أذينات لأجل ثلاث سنوات	1.344	1.145	+ 83	- 199
. ودائع لأجل	1.500	500	–	- 1.000
- أوراق للخزينة	**7.051**	**5.251**	**+ 1.341**	**- 1.800**
مجموع الموارد السائلة	**133.351**	**151.168**	**+ 20.216**	**+ 17.817**
معدل الزيادة %	+ 17,9	+ 13,4	–	–

بلغ مجموع الموارد السائلة الموضوعة رهن إشارة الاقتصاد 151,2 مليار درهم، وسجل توسعا قدره 17,8 مليار أو 13,4 % عوض 20,2 مليار أو 17,9 % في العام الماضي. ويعزى هذا التطور في حدود 13 مليار أو 73,1 % إلى الموجودات النقدية، وإلى الادخار السائل بمقدار 4,8 مليار أو 26,9 % .

وباعتبار مسالك تجميع الادخار، تمت تعبئة 13,9 مليار درهم من طرف النظام المصرفي و 1,3 مليار من لدن المؤسسات المالية. وبخلاف ذلك، كان على الخزينة، والمقاولات عن طريق «الأوراق للخزينة» أن تواجه استردادات تتجاوز توالبا بمبلغ 344 مليون وبها قدره 1,8 مليار الاكتتابات الجديدة لصالحها. وفي الأخير، زاد العملاء الاقتصاديون من رصيدهم من الأوراق والقطع النقدية بمبلغ 4,7 مليار درهم.

الموجودات النقدية

سجلت الموجودات النقدية توسعا قدره 13 مليار درهم أو 14,4 % ، عقب ارتفاع الطلب على الأوراق النقدية بمبلغ 4,7 مليار أو 16 % وتزايد الودائع تحت الطلب بمبلغ 8,3 مليار أو 13,6 % .

الودائع شبه النقدية
التي تديرها البنوك

ارتفعت الودائع لأجل لدى البنوك بقدر بالغ وصل إلى 6,2 مليار درهم أو 25,9 % ، وتجاوز بكثير زيادة كل من الموجودات النقدية والادخار السائل بكامله.

ويزكي هذا التطور التقويم الذي أخذ يظهر منذ السنة الماضية على إثر تحرير أسعار الفائدة المطبقة على هذا الصنف من الادخار، باستثناء الفائدة المتعلقة بالودائع لأجل ثلاثة أشهر التي بقي معدلها مستقرا عند 8,5 % .

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

الودائع لدى
المؤسسات المالية

سجلت ودائع العموم لدى المؤسسات المالية توسعا بالغا قدره 1,3 مليار درهم أو 25,3 % . وقد وصلت إلى 6,6 مليار درهم فأصبحت تشكل 7,1 % من الودائع التي تديرها البنوك.

وتنامت الأموال المسندة إلى صندوق التوفير الوطني بمبلغ 254 مليون أو 15,3 % لتصل إلى 1,9 مليار، عقب تزايد كل من عدد المودعين الذي ارتفع إلى 616.000 والرصيد المتوسط الذي بلغ 3.112 درهما، وهو مبلغ يقل بكثير عن الرصيد المتوسط للحساب على الدفتر المفتوح لدى البنوك والذي يتجاوز 21.000 درهم.

وسجلت من جهتها كل من الودائع تحت الطلب، والحسابات على دفاتر ولأجل المتجمعة لدى الصندوق الوطني للقرض الفلاحي زيادة قدرها 561 مليون أو 25,6 % لتبلغ 2,8 مليار درهم. كما تنامت الودائع التي تلقاها القرض العقاري والسياحي بمبلغ 528 مليون أو 48,8 % لتصل إلى 1,6 مليار. وفي الأخير، تدنت الودائع لدى البنك الوطني للانماء الاقتصادي بما قدره 10 ملايين أو 3,1 % ، إلى 309 مليون درهم في نهاية دجنبر

الأموال القصيرة الأمد
المتلقاة من لدن الخزينة

ظل الاصدار المستديم للأذينات على صيغ لأجل ستة اشهر مفتوحا من لدن الخزينة. وتكافأ هذه الأذينات بمعدل 9,5 % وهي معفاة من الضرائب كما هو الشأن بالنسبة لكافة إصدارات الدولة التي يكتتب فيها العموم. وقد سجل المبلغ القائم لتلك الأذينات ارتفاعا قدره 233 مليون أو 9,9 % ليصل إلى 2,6 مليار درهم.

وزيادة على ذلك، فتحت الخزينة المجال من جديد للمواطنين القاطنين بالخارج قصد تمكينهم من توظيف تحويلاتهم من العملة الأجنبية في أذينات لأجل سنتين، مكتتبة بحسابات جارية، بمكافأة 25,5 % عند الاستحقاق، و 11 % في حالة الاسترداد المسبق بعد مرور سنة، و 18 % بعد ثمانية عشر شهرا. وقد بلغت الاكتتابات في هذا الاقتراض ما يناهز 92 مليون درهم.

وبالمثل، أصدرت الخزينة اقتراضات لأجل سنة بمعدل 11 % ، في شهري ماي ويوليوز، وثلاث مرات خلال الربع الأخير من السنة، وقد جلبت في المجموع 496 مليون درهم، وبموازاة ذلك، مكنت اقتراضات لأجل ثلاث سنوات وبسعر فائدة 12 % من تعبئة 222 مليون.

وفي المجموع، بدت الموارد القصيرة الأجل المتجمعة لدى الخزينة محدودة في مليار درهم ولا تكاد تغطي المبالغ المقابلة لها والتي آن استحقاقها سنة 1991 . ومن جهة أخرى، سجل الايداع لأجل الذي تم تكوينه بصفة استثنائية لدى الخزينة انخفاضا بمبلغ مليار واحد.

الأوراق للخزينة

سجلت سوق «الأوراق للخزينة» تقلصا في النشاط لأول مرة هذه السنة، بعدما شهدت توسعا بالغا منذ إحداثها في دجنبر 1986 . وبالفعل انخفض رقم الأعمال المتعلق بها بمبلغ 1,8 مليار أو 25,5 % ، فتراجع من 7,1 مليار إلى 5,3 مليار درهم في ظرف سنة.

ويعود هذا التطور إلى رفع تأطير القروض الذي مكن البنوك من إحلال مساعداتها الذاتية محل «الأوراق للخزينة» كما أنه ساعد على إعادة إرصاد قسم من الأموال المستخدمة فيما سبق في اقتناء «الأوراق للخزينة» والتي كانت تبحث عن توظيف، إلى ودائع مصرفية لأجل.

السوق المالية

كان إسهام السوق المالية من الموارد للاجل المتوسط والطويل بمبلغ 11,4 مليار درهم، في تراجع قدره 3,7 مليار أو 24,2 % بالمقارنة مع المستوى القياسي للسنة الماضية. وقد بلغ مجلوب الاقتراضات المصدرة من لدن الدولة أو المضمونة من طرفها 4,6 مليار ، وكانت طلبات الرساميل الصادرة عن الشركات بمبلغ 6,8 مليار.

ويعرض الجدول التالي تطور الاكتتابات الاجمالية في الاصدارات للأمد المتوسط والطويل خلال السنوات الخمس الأخيرة :

بملايين الدراهم	1987	1988	1989	1990	1991
أذينات وسندات إلزامية للدولة	2.869	1.988	3.919	4.259	2.465
- أذينات الدولة لأجل متوسط ...	1.295	276	1.125	1.918	1.594
(منها الاقتراضات لأجل خمس سنوات)	(1.256)	(250)	(1.105)	(1.890)	(1.536)
- سندات الدولة لأجل طويل ...	1.574	1.712	2.794	2.341	871
إصدارات مضمونة من طرف الدولة	1.660	1.500	1.750	1.450	2.166
إصدارات الشركات	2.295	3.238	3.669	9.371	6.805
المجموع	**6.824**	**6.726**	**9.338**	**15.080**	**11.436**

الاصدارات العمومية
والاصدارات المضمونة
من طرف الدولة

وصل مجموع الموارد لأجل متوسط وطويل التي تلقتها الخزينة 2,5 مليار درهم عوض 4,3 مليار في نهاية السنة الماضية. وفي هذا الصدد، لم تقم الخزينة خلال 1991 بإصدار الاقتراض التقليدي لأمد خمس عشرة سنة، الموجه للمستثمرين المؤسسيين. وقد استبدلته باقتراضين الأول لأمد خمس سنوات، والثاني لأجل ثماني سنوات، وقد كان نتاجهما محدودا رغم تقديم سعر فائدة أعلى واستحقاقات أقل أمدا.

بلغت التوظيفات في أذينات الخزينة لأمد متوسط 1,6 مليار درهم. وقد شملت بكاملها تقريبا أذينات لأجل خمس سنوات عرضت على العموم بسعر فائدة 13 % . أما اقتناءات أذينات لأجل خمس سنوات بمكافأة 8,5 % . وبرسم استخدام حساب رأس المال لغير المقيمين، فلم تكد تصل 27 مليون. كما أن اقتناءات الأذينات لأمد خمس سنوات المعروضة على المستثمرين المؤسسيين بسعر 11,5 % لم تتجاوز قط 31 مليون.

وصل مجموع الاكتتابات في سندات إلزامية لأمد طويل إلى 871 مليون بدل 2,3 مليار في العام الماضي. وقد شملت، بمبلغ 852 مليون، السندات الالزامية لمدة ثماني سنوات، المصدرة في أربعة أقساط، عرض الأول في شهر غشت بسعر فائدة 11,5 % والثلاثة الأخرون خلال الربع الأخير من السنة بسعر 12 % . أما الاكتتابات في سندات التجهيز لأمد عشر سنوات المكافأة بنسبة 8 % ، فلم تتجاوز 19 مليون درهم.

وبلغت اقتناءات السندات الالزامية المضمونة من طرف الدولة 2,2 مليار درهم في نظير 1,5 مليار خلال 1990 . وقد مكنت القرض العقاري والسياحي من الحصول على 1,3 مليار، في أعقاب إصدار خمس اقتراضات أمدها خمس عشرة سنة. يصل مردود الأولين إلى 11 % ، ويبلغ معدل الفائدة فيما يخص الثالث 11,5 % ، و 12 % بالنسبة للأخيرين. واستفاد صندوق التجهيز القروي من جانبه بمبلغ 650 مليون درهم عقب إصدار ثلاثة اقتراضات لأجل خمس عشرة سنة، الأولين بسعر فائدة 11 % والثالث بمعدل 12 % . أما البنك الوطني للانماء الاقتصادي، فقد اتسمت عودته إلى السوق المالية بعرضه خلال شهر مارس اقتراضا لأمد خمس عشرة سنة، مشفوعا بمعدل فائدة 11 % وبمبلغ 200 مليون درهم.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

وفي المجموع، ارتفع نتاج الاقتراضات لأجل متوسط وطويل التي صدرت عن الدولة أو بضمان منها، إلى 4,6 مليار درهم، اكتتب فيها كل من مجموعة صندوق الايداع والتدبير في حدود 2,3 مليار وشركات التأمين بمبلغ 787 مليون، والمقاولات والخواص بما قدره 1,6 مليار.

تكوين الشركات
والزيادات في رأس المال

لقد كانت الامدادات من الرساميل من أجل تكوين شركات جديدة والزيادة في رأس مال المؤسسات القائمة، محدودة في 6,8 بحيث تراجعت بنسبة 27,4 % بالمقارنة مع المستوى الاستثنائي الذي بلغته في العام الماضي.

ويبين الجدول التالي تطور تدفقات الرساميل لفائدة الشركات خلال الخمس سنوات الأخيرة :

بملايين الدراهم	1987	1988	1989	1990	1991
تكوين الشركات	290	530	1.219	549	838
الزيادة في رأس المال	2.005	2.708	2.450	8.822	5.967
الزيادة الاجمالية في رأس المال	**2.295**	**3.238**	**3.669**	**9.371**	**6.805**
تخفيض رأس المال	- 105	- 149	- 203	- 222	- 251
صافي الزيادة في رأس المال	**2.190**	**3.089**	**3.466**	**9.149**	**6.554**

بلغت الرساميل المستثمرة لانشاء 2.240 شركة حديثة 838 مليون درهم وتزايدت بنسبة 52,6 %

أما الزيادات في رأس المال التي قامت بها 1.115 شركة فقد استلزمت إسهامات قيمتها 6 مليار درهم، بانخفاض 32,4 % في ظرف سنة، ولم تبلغ الاقتطاعات منها برسم الاحتياطيات المكونة مسبقا إلا ما قدره 864 مليون. وضمن ذلك المجموع، استعمل مبلغ 2,7 مليار للزيادة في رأس مال المقاولات الصناعية، ومبلغ 1,7 مليار لتعزيز رأس مال الشركات المالية.

وباعتبار تخفيضات رأس المال وعمليات حل الشركات خلال سنة 1991 ، التي لم تكد تبلغ في المجموع 251 مليون، فإن صافي تدفقات الرساميل لفائدة الشركات يصل في النهاية إلى 6,6 مليار درهم في نظير 9,2 مليار عند آخر السنة الماضية.

بورصة القيم بالدار البيضاء

كانت بورصة القيم بالدار البيضاء أقل نشاطا بالنسبة للسنوات الماضية بحيث لم ينجز بها إلا رقم أعمال محدود في 1,2 مليار درهم، دون المستوى العالي لسنة 1990 بنسبة 36 % . ويعزى هذا التطور بالأساس، إلى انهيار الصفقات على القيم ذات المردود الثابت، وبقدر أقل إلى انخفاض العمليات على القيم ذات الدخل المتغير. وهكذا بلغت الصفقات على السندات الالزامية 695 مليون، فتراجعت بمعدل 46,2 % ، لكن حصتها ضمن رقم الأعمال الاجمالي مازالت تساوي 60 % . وفي ذات الوقت، سجل تبادل الأسهم بقيمة 428 مليون انخفاضا نسبته 16,1 % ومثل 37 % من المجموع. ومن جانبها، بلغت العمليات الخاصة بتوزيع حقوق الاسناد 32 مليون درهم وظلت الصفقات على القطع الذهبية محدودة في ما قدره مليون درهم.

ومن جهة أخرى لم تسجل بورصة الدار البيضاء أي إدراج جديد للقيم خلال 1991 . غير أن عدد الأسهم المقبولة في التسعيرة الرسمية بلغ 57,2 مليون وارتفع بنسبة 45,5 % ، وذلك بفضل الزيادات في رأس المال التي وصلت إلى 2,3 مليار. وقد انضافت هذه الأخيرة إلى ارتفاع السعر العام المتوسط بنسبة 29,2 % ، الذي انتقل من 145,4 إلى 187,8 فاتسعت الرسملة بالبورصة بمعدل 60,3 % إلى 12,5 مليار.

وإضافة إلى ذلك، وزعت الشركات المسعرة ربيحات بمبلغ 542 مليون، مما أسفر عن معدل مردودية عام متوسط محدود في 4,4 % . إلا أنه باعتبار التوزيع المجاني لما يناهز 5,5 مليون من الأسهم تتجاوز قيمتها بالبورصة 1,5 مليار، فإن هذا المعدل يصل إلى 16,7 % .

إن تطبيق إصلاح أسواق الرساميل وانطلاقة عمليات الخوصصة لمن شأنهما أن يعملا على انتعاش مستديم لنشاط البورصة.

الاستثمارات

اتضح في النهاية أن تطور الاستثمار أحسن مما كان يبدو في أواسط السنة. وهكذا بلغ مجموع الاستثمارات 57,2 مليار درهم، فتنامى بنسبة 7,1 % . ويقدر تغير المخزونات باتجاه الزيادة بمبلغ 1,3 مليار، ووصل التكوين الاجمالي لرأس المال الثابت إلى 55,9 مليار، فتزايد بنسبة 9,2 % عوض 15,9 % أثناء العام الماضي، غير أن معدل الاستثمار تدنى بشكل خفيف بحيث تراجع من 24,6 % إلى 24 % .

ويستعرض الجدول التالي تطور التكوين الاجمالي لرأس المال الثابت ومكوناته خلال الخمس سنوات الأخيرة :

بملايين الدراهم	1987	1988	1989	1990	1991
المعدات والأدوات	13.414	15.309	19.358	24.302	26.732
البناء	9.447	11.804	13.498	15.325	16.398
الأشغال العمومية	7.347	8.798	9.414	10.100	11.110
تهيىء الأراضي والأغراس	705	717	777	790	1.626
تربية المواشي	719	608	661	662	
التكوين الاجمالي لرأس المال الثابت	31.632	37.236	43.708	51.179	55.866
الانتاج الداخلي الاجمالي	158.356	180.481	190.010	207.876	232.680
نسبة الاستثمار ..... (التكوين الاجمالي لرأس المال الثابت / الناتج الداخلي الاجمالي)	20	20,6	23	24,6	24

تزايدت العناصر المؤلفة للتكوين الاجمالي لرأس المال الثابت بمعدلات مختلفة. وهكذا ارتفعت مقتنيات المعدات والأدوات وقدرها 26,7 مليار درهم بنسبة 10 % ومثلت 47,8 % من المجموع، وبلغت الاستثمارات في مجالي تهيىء الأراضي والأغراس، وتربية المواشي 1,6 مليار، فارتفعت بمعدل 12 % وانتقلت حصتها إلى 2,9 % . وبخلاف ذلك، بلغت الانجازات المتعلقة بالبناء والأشغال العمومية 16,4 مليار و 11,1 مليار على التوالي، بزيادة معتدلة، وتقلصت نسبتاهما تواليا إلى 29,4 % و 19,9 % .

ومن جهة أخرى، ونظرا لانعدام معطيات إحصائية، ظل تطور المشاريع الصناعية المرخص لها الوسيلة الوحيدة التي تمكن من تقييم التوزيع القطاعي للاستثمارات وبنية تمويلها. فبعد أن تراجع بشكل بين خلال السنة، بلغ الغلاف الاجمالي لهذه المشاريع في النهاية، 11,1 مليار درهم وسجل ارتفاعا معتدلا بنسبة 1,8 % عوض 35 % خلال 1990 . وقد وصلت الاستثمارات المزمع إنجازها في فرع الكيمياء وشبه الكيمياء، التي تزايدت بمعدل 57,8 % ، وفي فرع النسيج والجلد، حيث تقلصت بنسبة 15 % ، إلى مبلغ إجمالي قدره 7,4 مليار، وشكلت 66,8 % من المجموع. وزيادة على ذلك فإن المشاريع المرخص لها خلال 1991 ، سيتم إنجازها بمبادرة الخواص من المواطنين في حدود 69,4 % ، وسيضطلع كل من المستثمرين الأجانب بنسبة 21,9 % والدولة بحصة 8,7 % .

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

وفي المجموع ارتفع عدد المشاريع المقبولة إلى 3.268 خلال 1991 ، تهم منها 1.797 المقاولات الصغرى والمتوسطة. وستخصص 56 % من تلك المشاريع، لتصدير إنتاجها جزئيا أو بكامله. ومن المتوقع أن يتم تمويلها إلى حدود 48 % بواسطة الأموال الذاتية، وبنسبة 43 % عن طريق الائتمان المصرفي، وبحصة 5 % بالايجار و 4 % بقروض من الممونين. وبالاضافة إلى ذلك سيتطلب إنجازها مصاريف من العملة الأجنبية إلى حدود 60,5 % كما أنها ستمكن من إيجاد 81.692 من فرص التشغيل. وفي هذا الصدد، فإن كلفة كل منصب شغل تصل بالمتوسط إلى 135.619 درهم، وإلى 260.647 درهم في الوحدات الصناعية الكبرى، في حين لم تتجاوز 43.212 درهم في المقاولات الصغرى والمتوسطة.

تم الحفاظ على إنجاز مستوى من الاستثمار بدون تغيير تقريبا بالمقارنة مع نظيره للسنة الماضية. وفي هذا الصدد، ينبغي الاشارة إلى أنه إذا كان معدل الاستثمار مرضيا نسبيا، فإنه مع ذلك يبقى متواضعا بالنظر إلى طاقة النمو المرغوب فيه، على الخصوص من أجل استيعاب البطالة بقدر هام. وعلاوة على ذلك، فإن النزوع إلى الادخار قد تضاءل شيئا ما. وفي هذه الظروف يجب مواصلة البحث عن تدعيم التوفير. ومازال يبدو من الضروري أيضا، في مجال الاستثمارات، الابقاء على التشجيعات ولو تمت إعادة النظر فيها.

مـــــولاي،

لقد واجه الاقتصاد الوطني خلال سنة 1991 ظروفا صعبة على الصعيد العالمي، اتسمت بحرب الخليج واجتياز البلدان الصناعية مرحلة من الكساد الاقتصادي وبصفة عامة بانخفاض الطلب على السلع والخدمات. وقد أثر هذا الانخفاض بصفة خاصة على نشاط قطاعي الفوسفاط والسياحة. ومع ذلك، فإن النتائج المحصل عليها عند آخر السنة تبدو في النهاية مرضية في المجمل.

ذلك أن نمو الناتج الداخلي الاجمالي كان هاما، بمعدل يكاد يساوي ضعف النسبة المسجلة في العام الماضي. وقد تأتى هذا التحسن الملموس، بالأساس، عن موسم فلاحي ممتاز إثر ظروف مناخية جيدة، لكنه يعزى أيضا إلى التطور الملائم للقطاعات الأخرى، باستثناء قطاع المعادن الذي سجل تراجعا. وبموازاة ذلك، تزايد الاستهلاك بشكل ملموس في أعقاب ارتفاع المداخيل والأجور، غير أن معدل الاستثمار ظل عاليا. ومن جهة أخرى، لم يكن بوسع العرض، وإن تم تدعيمه، تلبية الطلب بكامله، مما أسفر عن ارتفاع جديد للأسعار وتنامي الواردات. ومن جهتها، فإن الصادرات قد تزايدت، لكن العجز التجاري لم يسجل أي انخفاض، وفي المجموع، اتسع الرصيد السلبي للحساب الجاري لميزان الأداءات نتيجة تدني الايرادات السياحية وارتفاع خدمة الدين الخارجي، وذلك رغم زيادة التحويلات التي قام بها المواطنون القاطنون بالخارج. غير أنه كان بالامكان تدعيم احتياطيات الصرف من جديد بقدر مهم ورفع مبلغها إلى مستوى لم يسبق له مثيل حتى الآن، وذلك بفضل الاستثمارات الأجنبية التي عرفت انتعاشا بينا وبفضل المساعدات الخارجية على الخصوص.

وقد تحسنت أيضا وضعية المالية العمومية وظل الادخار العمومي هاما كما تم تقليص عجز الخزينة من جديد.

لقد بدا توسع المجموعة النقدية مفرطا حيث واكبت زيادة هامة في الطلب على القروض رفع تأطير الائتمان. إلا أنه تم احتواء الآثار غير الحميدة التي كان من شأن هذا التطور أن يتسبب فيها.

ومن جهة أخرى، ظهر بعض التوتر على الصعيد الاجتماعي عقب مطالبات بالزيادة في الأجور وبالحصول على امتيازات اجتماعية. ومن جهتها فإن البطالة مازالت تدعو للانشغال رغم التوظيفات التي تم تحقيقها ورغم عمليات ادماج الشباب الحاملين للشهادات.

وفي بداية سنة 1992 ، فإن الخصاص في الأمطار المسجل خلال الموسم الفلاحي الحالي وكذا الشكوك التي تحوم حول نمو الاقتصاد العالمي ينبئون بنتائج أقل جودة مما كانت عليه سنة من قبل، لاسيما وأن مستوى الناتج الداخلي الاجمالي كان مرتفعا سنة 1991 .

غير أن آفاق الأمد المتوسط تبدو واعدة. ذلك أن الاصلاحات الهيكلية التي شرع في تطبيقها منذ عدة سنوات حلت وكذا الاختيارات الليبيرالية التي تم اعتمادها والتدابير المتخذة من أجل تطبيقها بدأت تعطي ثمارها الأولى. إن طريق التقويم الاقتصادي الدائم تبدو من الان فصاعدا واضحة المعالم، وبالرغم من احتمال ظهور عوامل ظرفية غير ملائمة لايمكن تفاديها، فإن الوضعية الاقتصادية ستسير حتما نحو التحسن، وهو ما يتوقف إلا على ملاءمة الجهود المبذولة والمواظبة عليها بحزم وثبات. وفي هذا النطاق، فإن اختيار نهج التدخل التدرجي قد أظهر المزايا المترتبة عن إدراج عمليات مرحلية موزعة على حقب زمنية ومراعية لفترات انتقالية من شأنها تسهيل تكيف العملاء الاقتصاديين. إن تحسن الوضعية الاقتصادية والمالية والنجاح المحقق في مسلسل إعادة التوازنات وكذا الخروج من دوامة جدولة الدين الخارجي، كل ذلك أدى إلى اتخاذ مواقف التأييد من جانب الهيئات الدولية والبلدان الأجنبية، كما عمل على خلق دينامية الدعم والاستثمار. بل وأكثر من ذلك، فإن تطور العقليات باتجاه إدراك أحسن لسير الأعمال، سواء على المستوى الداخلي أو الخارجي، ليشكل ضمانا للنجاح في المستقبل.

ومن البديهي أنه لم يتم تحقيق كل الأهداف. ذلك ان أهمية ومدى الاصلاحات والمرامي التي تتوخاها تدعو إلى تطبيق خطة أكثر شمولية لاقتصاد السوق من أجل أن يدعم الانتاج والاستثمار والتشغيل.

إن السلطات النقدية لعازمة من جهتها على الاستمرار في الاصلاح المالي، وهو عمل يستهدف قبل كل شيء تعبئة أوسع وتوزيعا أحسن للموارد باعتماد قواعد السوق، التي تكفل لمختلف العملاء الاقتصاديين، سواء كانوا عموميين أو خواص، ممارسة الاختيارات الصائبة فيما يرجع لتمويل الاستثمارات أو فيما يتعلق بحاجيات التسيير.

الرباط، يونيو 1992
محمد السقاط

تغيرات الحساب الختامي لبنك المغرب

وصل الحساب الختامي عند حصره في دجنبر 1991 إلى ما مجموعه 56.132,6 مليون درهم، وسجل بذلك توسعا قدره 11.516,3 مليون أو 25,8 % يفوق الارتفاع الهام بمبلغ 8.566,8 مليون أو 23,8 % الملاحظ سنة من قبل

وتبرز الفقرات التالية بإيجاز أهم التغيرات التي عرفتها مختلف أركان الأصول والخصوم.

الأصـــــول

الموجودات من الذهب وحقوق السحب الخاصة ومن العملات القابلة للتحويل

بلغ مجمـوع أبـواب هذا الركن كما سيتم تعدادها فيما يلي 25.781,5 مليون درهم عوض 17.131,5 مليون سنة من قبل.

ـ الموجودات من الذهب	124,7	مليون درهم
ـ الاكتتاب لدى صندوق النقد الدولي ـ حصة الاحتياطي	389,4	مليون درهم
ـ الموجودات من حقوق السحب الخاصة	1 199	مليون درهم
ـ الموجودات من العملات القابلة للتحويل	23.827,9	مليون درهم
ـ الاكتتاب لدى صندوق النقد العربي	240,5	مليون درهم

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

إن التزايد البارز لهذا الركن والذي وصل إلى 8.650 مليون درهم أو 50,5 % قد نتج بالأساس عن نمو كل من «الموجودات من العملات القابلة للتحويل» بما قدره 7.458,2 مليون و «الموجودات من حقوق السحب الخاصة» بمبلغ 1.187,3 مليون. أما «الاكتتاب في صندوق النقد العربي» فقد عرف ارتفاعا وصل إلى 4,5 مليون درهم.

أوفاق الأداء

إن رصيد هذا الركن البالغ 18,3 مليون درهم ظل مماثلا للرصيد المسجل خلال السنوات السابقة

التسهيلات المالية
الممنوحة للدولة

أدرجت التسهيلات الممنوحة للدولة بمبلغ 11.818,3 مليون درهم، أي بزيادة قدرها 661,9 مليون أو 5,9 % بدلا من 527,1 مليون أو 5 % في سنة 1990 .

إن التسبيقات الاتفاقية التي وصل مجموعها إلى 5.500 مليون درهم والتي منحت للدولة طبقا للفقرة 4 من الفصل 35 من الظهير القاضي بإحداث بنك المغرب لم تعرف أي تغير بالنسبة للسنة السابقة. ويصل عددها إلى ست اتفاقيات يرجع تاريخها على التوالي إلى 12 مارس 1964 و 31 دجنبر 1967 و 7 ماي 1970 و 13 مارس 1974 و 13 أكتوبر 1977 و 9 أبريل 1980. ووصل مبلغ الأوليين إلى 250 مليون درهم فيما تحددت مبالغ الاتفاقيات الأربع الباقية بالتتابع في 500 مليون، 1.000 مليون، 2.000 مليون و 1.500 مليون.

إن تسهيلة الصندوق التي تمنح للدولة طبقا لمقتضيات الفقرة 3 من الفصل 35 من الظهير الانف الذكر والتي استعملت بأكملها، بلغت 5.152 مليون، في ارتفاع قدره 706 مليون أو 15,9 % .

أما التسليفات المباشرة الأخرى التي ظلت في حدود المستويات المسجلة سابقا فلازالت مضمونة بواسطة أذينتين للخزينة تم تأجيل استحقاقهما إلى 31 دجنبر 1992 . وتمثل الأذينة الأولى التي يصل مبلغها إلى 100.4 مليون التسبيق المقدم للدولة من أجل سحب البسيطة من التداول داخل ما كان يعرف سابقا بالمنطقة الشمالية من البلاد، بينما تشكل الثانية بمبلغ 38,4 مليون مقابل تكفل معهد الاصدار بالعملات الرائجة بتاريخ 30 يونيو 1959 .

أدرجت التسبيقات الغير المباشرة المضمونة بواسطة السفاتج الجمركية والسندات المكفولة المكتتبة لفائدة الخزينة بمبلغ 1.027,5 مليون، أي بتراجع قدره 44,1 مليون درهم.

الحسابات البريدية الجارية

أفرزت «الحسابات البريدية الجارية» لبنك المغرب رصيدا مقداره 24,2 مليون درهم، في انخفاض بمبلغ 3,1 مليون من سنة لأخرى.

عمليات السلف

بلغت «عمليات السلف» 16.628,1 مليون درهم وسجلت بذلك توسعا قدره 3.050,9 مليون أو 22,5 % نتيجة الارتفاع الملاحظ على مستوى ركني «التسبيقات» و «محفظة السندات المسحوبة على المغرب» والذي وصل على التوالي إلى 3.556,1 مليون و 63,8 مليون. وبخلاف ذلك، انخفضت كل من «محفظة السندات المسحوبة على الخارج» و «السندات الجاري تحصيلها» بما قدره 417,9 مليون و 151,1 مليون درهم.

استعمال الرسمال والاحتياطيات

بعد طرح الاندثارات برسم سنة 1991 بلغ ركن «استعمال الرسمال والاحتياطيات» 1.108,8 مليون درهم، أي بزيادة قدرها 129,8 مليون درهم أو 13,3 % .

عناصر مختلفة

إن ركن «العناصر المختلفة للأصول» الذي بلغ مجموعه 753,4 مليون درهم قد أسفر بالمقارنة مع مستواه قبل سنة عن انخفاض بين مبلغه 973,3 مليون درهم.

الخصوم

الأوراق المتداولة

وصل مجموع الأوراق المتداولة في 31 دجنبر 1991 إلى 35.159,1 مليون درهم، مسجلا بذلك توسعا قدره 4.759,4 مليون أو 15,7 % يقل عن الارتفاع بمبلغ 4.976,6 مليون أو 19,6 % الملاحظ سنة من قبل.

وعند نهاية السنة، بلغ عدد الأوراق المتداولة حوالي 441,6 مليون ورقة كان توزيعها كالتالي (1) :

4.946.079	ورقة من فئة 5 دراهم	بالدراهم	24.730.395
102.649.199	ورقة من فئة 10 دراهم	بالدراهم	1.026.491.990
50.988.342	ورقة ونصف ورقة من فئة 50 درهما ..	بالدراهم	2.549.417.125
250.389.750	ورقة ونصف ورقة من فئة 100 درهم .	بالدراهم	25.038.975.050
32.597.350	ورقة ونصف ورقة من فئة 200 درهم .	بالدراهم	6.519.470.100
	المجموع	بالدراهم	35.159.084.660

النقود المعدنية المتداولة

وصل مبلغ النقود المعدنية المتداولة إلى 474,1 مليون درهم، أي بتزايد قدره 36,2 مليون أو 8,3 % بدلا من 41 مليون أو 10,3 % .

وقد كانت النقود المتداولة بتاريخ 31 دجنبر 1991 موزعة كالتالي :

أ ـ قطع الذهب

7.487	قطعة تذكارية من فئة 250 درهما .	بالدراهم	1.871.750
1.772	قطعة تذكارية من فئة 500 درهما .	بالدراهم	886.000

ب ـ قطع الفضة

6.377.796	قطعة من فئة درهم واحد	بالدراهم	6.377.796
651.707	قطعة من فئة 5 دراهم	بالدراهم	3.258.535
26.886	قطعة تذكارية من فئة 50 درهما ..	بالدراهم	1.344.300
9.067	قطعة تذكارية من فئة 100 درهم .	بالدراهم	906.700
3.832	قطعة تذكارية من فئة 150 درهما .	بالدراهم	574.800
9.108	قطعة تذكارية من فئة 200 درهما .	بالدراهم	1.821.600

ج ـ قطع النيكل

125.709.451	قطعة من فئة 50 سنتيما	بالدراهم	62.854.725,50
190.038.790	قطعة من فئةدرهم واحد	بالدراهم	190.038.790
29.111.990	قطعة من فئة 5 دراهم	بالدراهم	145.559.950

(1) تجدر الاشارة إلى ان الأوراق المبتورة الواردة في الحساب الختامي لم تدرج فيه بقيمة تداولها، بل بقيمة تسديدها.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

د ـ قطع برونز الأليمنيوم

175.431.102	قطعة من فئة 5 سنتيمات	بالدراهم	8.771.555,10
194.054.353	قطعة من فئة 10 سنتيمات	بالدراهم	19.405.435,30
151.112.731	قطعة من فئة 20 سنتيما	بالدراهم	30.222.546,20

هـ ـ قطع الأليمنيوم

18.052.876	قطعة من فئة سنتيم واحد	بالدراهم	180.528,76
	المجموع	بالدراهم	474.075.011,86

الالتزامات تجاه الخارج
ذهبا و عملات اجنبية
قابلة للتحويل

أفرزت الالتزامات تجاه الخارج رصيدا قدره 1.364,2 مليون درهم وأسفرت عن ارتفاع بمبلغ 813,8 مليون أو 147,9 % . وقد نتج هذا الارتفاع عن زيادة قدرها 816,1 مليون في «الالتزامات بالعملات القابلة للتحويل» وعن انخفاض بمبلغ 1,5 مليون في «الالتزامات بالدراهم القابلة للتحويل» و 0,8 مليون في ركن «المنظمات الدولية».

أوفاق الأداء

إن مبلغ هذا الركن المحدد في 0,3 مليون درهم لم يتغير من سنة لأخرى.

الودائع و غيرها من
الالتزامات

وصل مجموع الودائع والالتزامات الأخرى إلى 12.820,1 مليون وسجل توسعا قدره 4.768,7 مليون أو 59,2 % بالرغم من الانخفاض بمبلغ 135,4 مليون الذي عرفته «حسابات عمليات البنوك». وبالفعل، فإن «حسابات الاحتياطيات» بلغت بمفردها 11.324,6 مليون، أي بارتفاع قدره 4.806,4 مليون درهم.

منح حقوق السحب الخاصة

إن مجموع هذا الركن البالغ 433,6 مليون درهم ظل عند نفس المستوى بالنسبة للسنوات الماضية.

رأس المال والاحتياطيات

أفرز ركن «رأس المال والاحتياطيات» رصيدا قدره 3.207,2 مليون درهم، أي بتزايد مبلغه 943,2 مليون أو 41,7 % نتج عن كل من الزيادة في رأس مال بنك المغرب الذي تم رفعه خلال السنة من ثلاثين مليون إلى خمس مائة مليون بواسطة إدماج مبلغ أربع مائة وسبعين مليونا اقتطع من الاحتياطيات الخاصة، وكذا عن تعزيز الاحتياطيات بما قدره 473,2 مليون.

عناصر مختلفة

بلغت «عناصر الخصوم المختلفة» 2.674 مليون وسجلت ارتفاعا بمقدار 195 مليون أو 7,9 % .

بيان الحساب الختامي عند نهاية دجنبر 1991

الحصيلة في نهاية دجنبر 1991 *

الأصول	بالدراهم	الخصوم	بالدراهم
الموجودات من الذهب وحقوق السحب الخاصة والعملات القابلة للتحويل	**25.781.492.599,95**	**الأوراق والنقود المتداولة**	**35.633.159.671,86**
ـ الموجودات من الذهب 124.737.746,10		ـ الأوراق 35.159.084.660	
ـ الاكتتاب لدى صندوق النقد الدولي حصة الاحتياطي 389.404.377,19		ـ النقود 474.075.011,86	
ـ الموجودات من حقوق السحب الخاصة 1.199.016.117,04		**الالتزامات تجاه الخارج ذهبا وعملات أجنبية قابلة للتحويل**	**1.364.212.175,74**
ـ الموجودات من العملات القابلة للتحويل 23.827.892.440,87		ـ الالتزامات ذهبا ..... -	
ـ الاكتتاب لدى صندوق النقد العربي 240.441.918,75		ـ الالتزامات بالعملات الأجنبية القابلة للتحويل 1.169.157.467,87	
أوفاق الأداء	**18.274.092,74**	ـ الالتزامات بالدراهم القابلة للتحويل 2.370.290,90	
المساعدات المالية للدولة	**11.818.353.661,92**	ـ المنظمات الدولية 192.684.416,97	
ـ أذينة الخزينة (التبادل النقدي) (1) 100.439.060		**أوفاق الأداء**	**234.179,56**
ـ أذينة الخزينة (النقود المعدنية) (2) 38.419.235,10		**الودائع وغيرها من الالتزامات**	**12.820.146.872,19**
ـ تسبيقات للدولة (الفصل 35 الفقرة 4 من القانون الأساسي) 5.500.000.000		ـ الحساب الجاري للخزينة العمومية 1.007.436,74	
ـ تسبيقات للدولة (الفصل 35 الفقرة 3 من القانون الأساسي) 5.152.000.000		ـ البنوك ، حسابات العمليات ، 222.460.807,31	
ـ تعبئة السفاتج الجمركية والسندات المكفولة 1.027.495.366,82		ـ البنوك ، حسابات الاحتياطيات ، 11.324.611.000	
الحسابات البريدية الجارية	**24.218.658,81**	ـ حسابات أخرى 1.176.875.762,76	
عمليات السلف	**16.628.083.001,07**	ـ التزامات أخرى 95.191.865,38	
ـ محفظة السندات المسحوبة على المغرب 649.176.051,74		**منيحات حقوق السحب الخاصة**	**433.628.327,61**
ـ محفظة السندات المسحوبة على الخارج 2.660.697.063,16		**الرسمال والاحتياطيات**	**3.207.172.642,45**
ـ التسبيقات 12.622.150.269		ـ الرسمال 500.000.000	
ـ السندات الجاري تحصيلها 696.059.617,17		ـ الاحتياطيات 2.707.172.642,45	
إستخدام الرسمال والاحتياطيات (3)	**1.198.861.657,65**	**عناصر أخرى**	**2.674.063.078,56**
عناصر أخرى	**753.333.275,83**		
مجموع الأصول	**56.132.616.947,97**	**مجموع الخصوم**	**56.132.616.947,97**

* بعد توزيع الارباح.

(1) الفصل 35 ، فقرة 1 من الظهير الشريف المؤرخ بـ 23 ذو الحجة 1378 (30 يونيو 1959).

(2) الفصل 70 من الظهير الشريف المؤرخ بـ 23 ذو الحجة 1378 (30 يونيو 1959).

(3) بعد طرح الاندثارات.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

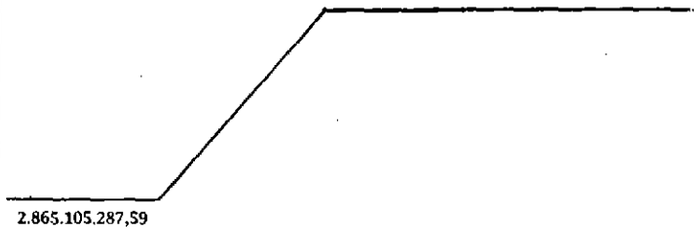
حساب الأرباح والخسائر للسنة المالية 1991

الخصوم

	بالدراهم
نفقات الادارة	334.379.063,58
تحملات مالية وغيرها	83.337.002,97
تخصيصات للاندثار	58.176.352,42
تخصيصات لصندوق الاحتياط العام	239.000.000
مخصصات للاستثمار	478.000.000
	1.192.892.418,97
صافي أرباح السنة المالية (قبل طرح الضريبة على الشركات)	1.672.212.868,62
	2.865.105.287,59

الأصول

	بالدراهم
إيرادات الخصم	480.621.876,56
الفوائد	2.220.492.404,49
العمولات	118.786.291,62
إيرادات مختلفة	45.204.714,92
	2.865.105.287,59



الملحقات

م. 1 ـ بيان تطور الناتج الداخلي الاجمالي
(أسعار السوق لسنة 1980)

بملايين الدراهم	*1987	*1988	*1989	*1990	**1991
القطاع الاول	**15.133**	**19.885**	**20.411**	**19.029**	**22.454**
الفلاحة والغابات والصيد	15.133	19.885	20.411	19.029	22.454
القطاع الثاني	**26.962**	**29.161**	**28.383**	**30.484**	**30.610**
صناعة الاستخراج	3.475	3.893	3.124	3.429	3.121
الطاقة والماء (1)	3.131	3.359	3.441	3.695	3.769
صناعة التحويل	16.174	17.137	16.643	18.040	18.400
البناء والأشغال العمومية	4.182	4.772	5.175	5.320	5.320
القطاع الثالث	**34.816**	**36.929**	**37.907**	**39.643**	**40.673**
النقل والمواصلات	5.116	5.308	5.378	5.636	5.805
خدمات أخرى (2)	11.421	12.145	12.311	12.494	12.495
التجارة (3)	18.279	19.476	20.218	21.513	22.373
الانتاج الداخلي الاجمالي	**76.911**	**85.975**	**86.701**	**89.156**	**93.737**
الادارات العمومية	**15.031**	**15.521**	**16.303**	**16.572**	**17.401**
الناتج الداخلي الاجمالي	**91.942**	**101.496**	**103.004**	**105.728**	**111.138**

(1) المحروقات الصلبة والنفط الخام، تكرير النفط، الكهرباء والماء.
(2) الفنادق والمطاعم والخدمات الأخرى غير المالية، المؤسسات المالية والخدمات البنكية المقتطعة.
(3) التجارة والحقوق والرسوم على الواردات.
* أرقام مصححة.
** أرقام تقديرية.
المصدر : وزارة التخطيط.

م. 2 ـ تغيرات الناتج الداخلي الاجمالي
(أسعار السوق لسنة 1980)

التغيرات بالنسبة المائوية بالقياس للسنة السابقة	*1987	*1988	*1989	*1990	**1991
القطاع الأول	**23,6 -**	**31,4**	**2,6**	**6,8**	**18**
الفلاحة والغابات والصيد	23,6 -	31,4	2,6	6,8 -	18
القطاع الثاني	**1,6**	**8,2**	**2,7 -**	**7,4**	**0,4**
صناعة الاستخراج	1,3 -	12	19,8 -	9,8	9 -
الطاقة والماء (1)	7,5	7,3	2,4	7,4	2
صناعة التحويل	3,1	6	2,9 -	8,4	2
البناء والأشغال العمومية	5 -	14,1	8,1	2,8	–
القطاع الثالث	**2,5**	**6,1**	**2,6**	**4,6**	**2,6**
النقل والمواصلات	5,2	3,8	1,3	4,8	3
خدمات أخرى (2)	2,2	6,3	1,4	1,5	–
التجارة (3)	2,6	6,5	3,8	6,4	4
الانتاج الداخلي الاجمالي	**4,3 -**	**11,8**	**0,8**	**2,8**	**5,1**
الادارات العمومية	**6,1**	**3,3**	**5**	**1,7**	**5**
الناتج الداخلي الاجمالي	**2,6 -**	**10,4**	**1,5**	**2,6**	**5,1**

(1) المحروقات الصلبة والنفط الخام، تكرير النفط، الكهرباء والماء.
(2) الفنادق والمطاعم، الخدمات الأخرى غير المالية، المؤسسات المالية والخدمات البنكية المقتطعة.
(3) التجارة والحقوق والرسوم على الواردات.
* أرقام مصححة.
** أرقام تقديرية.
المصدر : وزارة التخطيط.

bomaroc.com

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

م. 3 – تطور الناتج الداخلي الاجمالي
(بالأسعار الجارية)

بملايين الدراهم	*1987	*1988	*1989	*1990	**1991
القطاع الاول	**24.075**	**31.347**	**32.650**	**32.661**	**41.800**
الفلاحة والغابات والصيد	24.075	31.347	32.650	32.661	41.800
القطاع الثاني	**51.511**	**60.492**	**62.554**	**68.497**	**72.069**
صناعة الاستخراج	3.992	5.243	4.875	5.318	5.033
الطاقة والماء (1)	11.538	14.220	13.983	13.834	14.393
صناعة التحويل	28.587	31.890	33.378	37.880	40.376
البناء والأشغال العمومية	7.394	9.139	10.318	11.465	12.267
القطاع الثالث	**63.285**	**69.838**	**73.563**	**81.377**	**89.811**
النقل والمواصلات	10.510	12.030	12.700	13 427	14.800
خدمات أخرى (2)	20.093	21.895	23.871	24.658	26.385
التجارة (3)	32.682	35.913	36.992	43.292	48.626
الانتاج الداخلي الاجمالي	**138.871**	**161.677**	**168.767**	**182.535**	**203.680**
الادارات العمومية	**17.818**	**19.906**	**22.809**	**25.341**	**29.000**
الناتج الداخلي الاجمالي	**156.689**	**181.583**	**191.576**	**207.876**	**232.680**

(1) المحروقات الصلبة والنفط الخام، تكرير النفط، الكهرباء والماء.
(2) الفنادق والمطاعم، الخدمات الاخرى غير المالية، المؤسسات المالية والخدمات البنكية المقتطعة.
(3) التجارة والحقوق والرسوم على الواردات.
* أرقام مصححة.
** أرقام تقديرية.
المصدر : وزارة التخطيط.

م. 4 – تغيرات الناتج الداخلي الاجمالي
(بالأسعار الجارية)

التغيرات بالنسبة المائوية بالقياس للسنة السابقة	*1987	*1988	*1989	*1990	**1991
القطاع الأول	**18,5 -**	**30,2**	**4,2**	**–**	**28**
الفلاحة والغابات والصيد	18,5 -	30,2	4,2	–	28
القطاع الثاني	**3,1**	**17,4**	**3,4**	**9,5**	**5,2**
صناعة الاستخراج	12,2 -	31,3	7 -	9,1	5,4 -
الطاقة والماء (1)	3,6	23,2	1,7 -	1,1 -	4
صناعة التحويل	7,5	11,6	4,7	13,5	6,6
البناء والأشغال العمومية	3,6 -	23,6	12,9	11,1	7
القطاع الثالث	**8,9**	**10,4**	**5,3**	**10,6**	**10,4**
النقل والمواصلات	16,7	14,5	5,6	5,7	10,2
خدمات أخرى (2)	5,4	9	9	3,3	7
التجارة (3)	5,3	9,9	3	17	12,3
الانتاج الداخلي الاجمالي	**0,2**	**16,4**	**4,4**	**8,2**	**11,6**
الادارات العمومية	**10,3**	**11,7**	**14,6**	**11,1**	**14,4**
الناتج الداخلي الاجمالي	**1,3**	**15,9**	**5,5**	**8,5**	**11,9**

(1) المحروقات الصلبة والنفط الخام، تكرير النفط، الكهرباء والماء.
(2) الفنادق والمطاعم، الخدمات الاخرى غير المالية، المؤسسات المالية والخدمات البنكية المقتطعة.
(3) التجارة والحقوق والرسوم على الواردات.
* أرقام مصححة.
** أرقام تقديرية.
المصدر : وزارة التخطيط.

م. 5 – الدخل الوطني الاجمالي المتاح و استعمالاته
(بالأسعار الجارية)

بملايين الدراهم	*1987	*1988	1989	*1990	*1991
الناتج الداخلي الاجمالي	156.689	181 583	191 576	207.876	232.680
الدخل الخارجي الصافي	8.038	4.382	3 524	10.845	8 700
الدخل الوطني الاجمالي المتاح	**164.727**	**185.965**	**195.100**	**218.721**	**241.380**
الاستهلاك النهائي الوطني	**129.709**	**143.377**	**155 145**	**166.007**	**188.882**
ـ الخواص	105.080	115.342	124 734	133 031	152.084
ـ الادارات العمومية	24.629	28.035	30 411	32 976	36.798
التوفير الوطني الاجمالي	**35.018**	**42.588**	**39.955**	**52.714**	**52.498**
استعمال الدخل الوطني الاجمالي المتاح	**164.727**	**185.965**	**195.100**	**218.721**	**241.380**

* أرقام مصححة.
** أرقام تقديرية.
المصدر : وزارة التخطيط.

م. 6 – حساب السلع والخدمات
(بالأسعار الجارية)

بملايين الدراهم	*1987	*1988	*1989	*1990	**1991
الموارد					
الدخل الوطني الاجمالي	164.727	185.965	195.100	218.721	241.380
(-) الدخل الخارجي الصافي	8.038	4.382	3.524	10 845	8.700
الناتج الداخلي الاجمالي	156.689	181.583	191.576	207.876	232.680
رصيد الموارد	6.063	57	9.612	11.553	13.396
واردات السلع والخدمات	41 582	44.933	52 362	63.576	66.450
صادرات السلع والخدمات	35.519	41.876	42.750	52 023	53.054
مجموع الموارد المتاحة	**162.752**	**181.640**	**201.188**	**219.429**	**246.076**
الاستعمالات					
الاستهلاك النهائي الاجمالي	**129.709**	**143.377**	**155.145**	**166.007**	**188.882**
الاستهلاك الخصوصي	105.080	115 342	124 734	133.031	152.084
الاستهلاك النهائي للادارات العمومية	24.629	28 035	30 411	32.976	36.798
الاستثمارات	**33.043**	**38.263**	**46.043**	**53.422**	**57.194**
التكوين الاجمالي للرسمال الثابت	31.632	37 235	44 174	51.179	55.866
تغير المخزونات	1.411	1 028	1.869	2.243	1 328
مجموع الاستعمالات	**162.752**	**181.640**	**201.188**	**219.429**	**246.076**

* أرقام مصححة
** أرقام تقديرية
المصدر : وزارة التخطيط

م. 7 – الاستثمارات والتوفير
(بالأسعار الجارية)

بملايين الدراهم	*1987	*1988	*1989	*1990	**1991
التوفير الوطني الاجمالي	35.018	42.588	39.955	52 714	52 498
صافي الرساميل المنتقلة	128	228	210	268	300
حاجة التمويل	–	–	5 848	440	4.396
مجموع الموارد	**35.146**	**42.816**	**46.043**	**53.422**	**57.194**
التكوين الاجمالي للرسمال الثابت	31.632	37.235	44 174	51.179	55.866
تغير المخزونات	1.411	1.028	1.869	2.243	1.328
طاقة التمويل	2.103	4 553	–	–	–
مجموع الاستعمالات	**35.146**	**42.816**	**46.043**	**53.422**	**57.194**

* أرقام مصححة
** أرقام تقديرية
المصدر : وزارة التخطيط.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

م. 8 ـ بيان تطور مساحات ومحاصيل ومردودات الحبوب الرئيسية

بآلاف الهكتارات وآلاف القناطير وبالقناطير للهكتار	1990 – 1989			1991 – 1990		
	المساحة	الانتاج	المردود	المساحة	الانتاج	المردود
القمح الطري ...	1.470	19.972	13,6	1.396	27.232	19,5
القمح الصلب ...	1.250	16.167	12,9	1.245	22.158	17,8
الشعير	2.415	21.376	8,9	2.357	32.525	13,8
الذرة	375	4.356	11,6	385	3.350	8,7
المجموع ...	5.510	61.871	11,2	5.383	85.265	15,8

المصدر : وزارة الفلاحة والاصلاح الزراعي.

م. 9 ـ التسويق الرسمي للحبوب

بآلاف القناطير	من يونيو 1989 إلى مايو 1990	من يونيو 1990 إلى مايو 1991	من يونيو إلى دجنبر 1991
القمح الطري	10.148	5.997	10.892
القمح الصلب	653	874	728
الشعير	908	412	376
الذرة	1.146	668	211
المجموع	12.855	7.951	12.207

المصدر : المكتب الوطني المهني للحبوب والقطاني.

م. 10 ـ بيان تطور مساحات ومحاصيل ومردودات القطاني

بآلاف الهكتارات وآلاف القناطير وبالقناطير للهكتار	1990 – 1989			1991 – 1990		
	المساحة	الانتاج	المردود	المساحة	الانتاج	المردود
الفول	224	1.341	6	179	2.038	11,4
الحمص	77	589	7,6	84	665	7,9
الجلبان	70	633	9	62	677	10,9
العدس	57	331	5,8	48	512	10,7
قطاني مختلفة	75	475	6,3	73	593	8,1
المجموع ...	503	3.369	6,7	446	4.485	10,1

المصدر : وزارة الفلاحة والاصلاح الزراعي.

م. 11 ـ تصدير البواكير

بآلاف الأطنان	من أكتوبر 1988 إلى شتنبر 1989		من أكتوبر 1989 إلى شتنبر 1990		من أكتوبر 1990 إلى شتنبر 1991	
	فرنسا	المجموع	فرنسا	المجموع	فرنسا	المجموع
الطماطم	79	105	73	91	98	130
البطاطس	80	99	57	61	102	125
خضر أخرى	8	9	8	10	13	15
المجموع ...	167	213	138	162	213	270

المصدر : المؤسسة المستقلة لمراقبة وتنسيق الصادرات.

م. 12 ـ إنتاج وتصدير الخوامض

بآلاف الأطنان	من أكتوبر 1988 إلى يوليوز 1989			من أكتوبر 1989 إلى يوليوز 1990			من أكتوبر 1990 إلى يوليوز 1991		
	الانتاج	الصادرات		الانتاج	الصادرات		الانتاج	الصادرات	
		الرابطة الاقتصادية الأوروبية	المجموع		الرابطة الاقتصادية الأوروبية	المجموع		الرابطة الاقتصادية الأوروبية	المجموع
البرتقال	994	354	452	787	247	316	1.097	383	536
الكلمانتين	420	110	184	225	61	109	311	86	138
حوامض أخرى	30	5	7	50	9	11	60	9	12
المجموع ..	1.444	469	643	1.062	317	436	1.468	478	686

المصدر : المؤسسة المستقلة لمراقبة وتنسيق الصادرات.

م. 13 ـ بيان تطور زراعات الشمندر وإنتاج السكر المستخرج منها

	المساحة المجنية (بالهكتارات)	المحصول (بالأطنان)	المردود (الأطنان بالهكتار)	إنتاج السكر (بالأطنان)
1989 – 1990				
الغرب	25.360	963.940	38	129.000
تادلة	20.550	1.007.860	49	126.000
دكالة	14.490	862.370	59,5	112.000
ملوية	3.640	143.930	39,5	17.000
المجموع	64.040	2.978.100	46,5	384.000
1990 – 1991				
الغرب	27.940	937.930	33,6	126.000
تادلة	21.420	993.370	46,4	122.000
دكالة	16.600	960.610	57,9	133.000
ملوية	3.260	144.180	44,2	17.000
المجموع	69.220	3.036.090	43,9	398.000

المصدر : وزارة الفلاحة والاصلاح الزراعي.

م. 14 ـ بيان تطور زراعات قصب السكر وإنتاج السكر المستخرج منها

	المساحة (بالهكتارات)		المردود (الأطنان للهكتار)	الانتاج (بالأطنان)	إنتاج السكر (بالأطنان)
	المغروسة	المجنية			
1989					
الغرب	15.310	14.260	65,7	936.680	87.400
ملوية	1.140	1.020	48,3	49.250	6.400
المجموع ...	16.450	15.280	64,5	985.930	93.800
1990					
الغرب	16.000	13.850	69,5	962.480	97.000
ملوية	1.100	1.000	46,7	46.730	6.000
المجموع ...	17.100	14.850	68	1.009.210	103.000
1991					
الغرب	19.660	13.810	70	966.340	92.000
ملوية	1.060	960	63,9	61.380	9.000
المجموع ...	20.720	14.770	69,6	1.027.720	101.000

المصدر : وزارة الفلاحة والاصلاح الزراعي.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

م. 15 ـ بيان تطور مساحات ومحاصيل ومردودات القطن الجاف

بالمكتارات والقناطير وبالقناطير للهكتار	1990 - 1989			1991 - 1990		
	المساحة	الانتاج	المردود	المساحة	الانتاج	المردود
تادلة	16.500	128.000	11,1	7.400	137.000	18,5
دكالة	1.100	20.000	18,2	1.200	16.000	13,3
الغرب	1.700	35.000	20,6	1.700	27.000	15,9
الحوز	1.900	39.000	20,5	1.800	41.000	22,8
جلوية	100	2.000	20	-	-	
المجموع	16.300	224.000	13,7	12.100	221.000	18,3

(1) يتعلق الأمر بالانتاج الذي ابتدأ في نهاية السنة الثانية المذكورة.
المصدر : وزارة الفلاحة والاصلاح الزراعي.

م. 16 ـ زراعة الزيتون(1)

بالأطنان	1989 - 1988	1990 - 1989	1991 - 1990*
إنتاج الزيتون	600.000	900.000	500.000
إنتاج الزيوت	70.000	40.000	45.000

* أرقام مؤقتة
(1) يتعلق الأمر بالانتاج الذي ابتدأ في نهاية السنة الثانية المذكورة
المصدر : وزارة الفلاحة والاصلاح الزراعي

م. 17 ـ بيان تطور مساحات ومحاصيل ومردودات الحبوب الرئيسية

بآلاف الهكتارات وآلاف القناطير وبالقناطير للهكتار	1990 - 1989			1991 - 1990		
	المساحة	الانتاج	المردود	المساحة	الانتاج	المردود
العياد	160	1.676	10,5	145	1.020	7
الفول السوداني	24	147	6,1	18	205	11,4
المجموع	184	1.823	9,9	163	1.225	7,5

المصدر : وزارة الفلاحة والاصلاح الزراعي.

م. 18 ـ إنتاج النبيذ

بآلاف الهكتولتر	1989	1990	1991
مكناس	368	220	260
القنيطرة	43	26	38
الدار البيضاء	60	38	46
وجدة	31	16	33
المجموع	502	300	377

المصدر : وزارة الفلاحة والاصلاح الزراعي

م. 19 ـ تربية المواشي
ـ الاحصاء الكلي للقطعان ـ

بآلاف الرؤوس	1989(1)	1990(1)	1991(2)
البقر	3.124	3.346	3.448
الغنم	14.761	13.515	16.268
الماعز	5.281	5.335	4.981
المجموع	23.166	22.196	24.697

(1) يتعلق الأمر بالاحصاء الذي تم خلال شهري أكتوبر ونونبر.
(2) يتعلق الامر بالاحصاء الذي تم خلال شهري مارس وأبريل

إنتاج اللحوم الحمراء

بآلاف الأطنان	1989	1990	1991
البقر	115	120	116
الغنم	80	75	66
الماعز	21	25	20
المجموع	216	220	202

المصدر : وزارة الفلاحة والاصلاح الزراعي.

م. 20 ـ الصيد البحري

بالأطنان	1989	1990	1991
الانتاج	548.000	551.000	585.000
ـ الصيد بأعالي البحار	108.000	126.000	142.000
ـ الصيد بالشواطئ	440.000	425.000	443.000
استهلاك المنتجات الطرية	155.000	172.000	150.000
التحويل	255.000	253.000	293.000
الصادرات	176.000	186.000	217.000
ـ السمك الطري والمجمد	60.500	65.000	51.900
ـ القشريات و الرخويات	62.400	61.500	97.300
ـ السمك المصبر	50.700	51.000	57.300
ـ منتوجات مستخرجة من السمك	4.100	5.000	10.900

المصدر : وزارة الصيد البحري والملاحة التجارية

م. 21 ـ بيان تطور إنتاج وصادرات أهم المنتوجات المعدنية

بآلاف الأطنان	الانتاج				الصادرات			
	1988	1989*	1990*	1991**	1988	1989	1990*	1991**
الفحم الحجري	6 [illegible]	504,3	526	550,8	8,9	2,3	-	-
النفط الخام	59,9	13	16	11,7	-	-	-	-
مقياس الاستخراج (1) (الأساس 100 في 1987)	114,7	86,2	100,6	88,5	-	-	-	-
الفوسفاط الجاف	25 014	18 067	21 364	17 970	12 426	10 266	13 672	[illegible]
البارتين	424,2	388,1	363,6	433,3	394,5	337,4	427,4	[illegible]
معدن الحديد	89,2	96,6	149,5	176,1	84,2	87,6	67,6	50,6
معدن الرصاص	38,2	102,3	95,8	93,6	29,3	29,1	29,1	17,9
المانغنيز الكيماوي	47,2	59,1	19,5	33,7	43,2	42,5	42,9	42,9
معدن النحاس	68,1	38,9	39,2	31,8	37	38,3	47,1	47,1
الفلوسبار	89,6	71,6	86,5	105	108,2	81,5	86,8	86,8
معدن الزنك	21,1	70,8	40,1	34,8	28,8	30,5	28,8	28,8

(1) الأرقام هذه تقابل [illegible] الاستهلاك الخارجي كالفحم الحجري والنفط تضمنه ضمن مصادر الطاقة
* أرقام معدلة
** أرقام مؤقتة
المصدر : وزارة الطاقة والمعادن.

م. 22 ـ بيان تطور قيم المنتوجات المعدنية الرئيسية
(ثمن المعدن في مكان استخراجه) (1)

بآلاف الدراهم	1988	1989	1990*	1991**	بالنسبة المئوية لمجموع 1991
الفوسفاط	5 156,5	4.018,1	4.939,4	4.424,1	80,3
معدن الرصاص	326,5	316,9	325,2	260,5	4,7
معدن النحاس	226,4	218,7	198,8	196	3,6
المياه المعدنية	121	166,1	173,3	136,4	2,5
معدن الزنك	60	65,2	106,6	145,3	2,6
الفليوبرين	78,9	95	80,1	66	1,2
المانغنيز الكيماوي	41,1	44,9	46,4	101,7	1,9
البارتين	88,4	68,5	43,6	62,8	1,1
معدن الحديد	12,7	21,6	18,4	22,2	0,4
معادن أخرى(2)	90,5	79	88,8	93	1,7
المجموع	6.202	5.094	6.020,6	5.508,2	100

(1) يساوي ثمن المعدن في مكان استخراجه ثمن الطن الواحد من المعدن عند تسليمه بميناء الشحن بعد طرح مصاريف النقل والشحن والافراغ المترتبة عن نقله من مكان الاستخراج إلى ميناء الشحن.
(2) باستثناء معدن الرصاص الخالص، ومعدن الفضة الخالص، وباستثناء الفحم الحجري والنفط والغاز الطبيعي، إذ تدرج هذه المنتوجات ضمن قطاع الطاقة.
* أرقام مصححة.
** أرقام مؤقتة
المصدر : وزارة الطاقة والمعادن.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

م. 24 – بيان تطور مقياس إنتاج الطاقة

(الأساس 100 في 1987)	1988	*1989	1990	*1991	1991/1990 %
المقياس العام	100,3	115,5	122,7	123,2	0,4
الفحم	109,1	79,5	82,9	86,8	4,7
النفط الصافي	110,5	117,8	125,9	128,4	2
الكهرباء	104,1	112,9	118,6	125,7	6

* أرقام مصححة
** أرقام مؤقتة
المصدر : وزارة التخطيط

م. 24 – بيان تطور إنتاج الطاقة

	الوحدات	1988	1989	*1990	**1991	1991/1990 %
إنتاج الفحم الحجري	الاف الاطنان	636,7	504,3	526	550,8	4,7
إنتاج النفط الخام	»	10,9	11	15	11,7	22
إنتاج الغاز الطبيعي	مليون الامتار المكعبة	83,1	63,6	57	86,5	86
الانتاج الصافي	مليون كيلوواط/ساعة					
الطاقة الكهرمائية	» »	8.126	8.507	9.471	9.909	5,7
من أصل مائي	» »	915	1.036	1.092	1.133	3,8
من أصل حراري	» »	7.211	7.471	8.279	8.776	6

* أرقام مصححة
** أرقام مؤقتة
المصدر : وزارة الطاقة والمعادن
المكتب الوطني للكهرباء

م. 25 – بيان تطور ميزان الطاقة

الاف الأطنان المعادل للنفط	*1988		*1989		*1990		*1991	
	المجموع	%	المجموع	%	المجموع	%	المجموع	%
الانتاج[1]	1.029	17,6	1.135	18,1	1.096	16,9	1.198	18,4
الواردات الصافية (+)	4.511	77,2	4.798	76,4	5.030	77,5	5.057	76,5
الغاز الطبيعي	61	1	47	0,7	43	0,7	28	0,4
الكهرباء من أصل مائي	243	4,2	301	4,8	317	4,9	329	5
المجموع	5.849	100	6.281	100	6.486	100	6.612	100
الموجود منها محليا								
الفحم الحجري	324	50	275	44,3	287	43,4	275	42,8
النفط والغاز الطبيعي	82	12,6	59	9,4	57	8,6	39	6
الكهرباء من أصل مائي	241	37,4	301	47,4	317	48	329	51,2
المجموع	649	100	635	100	661	100	643	100
الفجوة في الطاقة	5.200		5.646		5.825		5.969	
بالنسبة المائوية للاستهلاك الكلي		88,9		89,9		89,8		90,3

* أرقام مصححة.
** أرقام مؤقتة

(1) باستثناء المواد النفطية الغير المنتجة للطاقة (مواد الزفت والتزيت)

المصدر : وزارة الطاقة والمعادن

م. 26 – بيان تطور استهلاك الطاقة

	*1988	*1989	*1990	**1991	1991/1990 %
المنتوجات النفطية					
المنتوجات البيضاء	2.609	2.668	2.930	2.966	1,2
(بآلاف الامتار المكعبة)					
الوقود العادي	135	131	127	125	1,6 -
الوقود الممتاز	363	381	400	407	1,8
بترول المصابيح	63	59	60	57	5 -
بترول المحركات النفاثة	271	267	313	231	26,2 -
زيت الغاز	1.777	1.830	2.030	2.146	5,7
المنتوجات السوداء (بآلاف الاطنان)					
زيت الفويل[1]	1.874	2.056	2.011	1.984	1,3 -
الغازات السائلة (بآلاف الاطنان)	497	547	593	634	6,9
البوطان	459	502	543	580	6,8
البروبان	38	45	50	54	8
الكهرباء (بملايين الكلواط الساعة).	7.516	7.642	8.519	9.000	5,6
الفحم (بآلاف الاطنان)[1] ...	1.646	1.795	1.738	1.889	8,7
الفحم الحجري	579	491	512	491	4,1 -
الفحم المستورد	1.067	1.304	1.226	1.398	14

* أرقام مصححة.
** أرقام مؤقتة.

(1) بما في ذلك حاجيات المحطات الكهربائية الحرارية.

المصدر : وزارة الطاقة والمعادن.
المكتب الوطني للكهرباء.

م. 27 – بيان تطور مقياس الانتاج الصناعي

(الاساس 100 في سنة 1987)	الترجيح	1989	1990	1991	1991/1990 %
مجموع صناعات التحويل	**1.000**	**110,2**	**120***	**122,9**	**2,4**
(باستثناء الماء والاشغال العمومية)					
الصناعات الغذائية	101	104,1	106,2	110,2	3,8
منتوجات أخرى للصناعات الغذائية	110	113,1	126,7	121	4,5
المشروبات والتبغ	58	112,7	120,3	129,5	7,7
منسوجات النسيج والملابس الداخلية ...	140	102,4	109,6*	113,5	3,6
الملابس باستثناء الاحذية	62	102,9	102,2	95,1	6,9 -
الجلد والمواد والاحذية الجلدية	26	113,7	111,4	124,6	11,8
الخشب والمنتوجات الخشبية	17	110,9	110,1	119,3	8,4
الورق والورق المقوى	52	111,3	122,4	119,1	2,7 -
منتوجات مأتية من تحويل معادن المقالع ...	91	130,1	153,2	171,7	12,1
منتوجات الصناعة المعدنية الاساسية	44	133,3	132,1	141	6,7
منتوجات معدنية	50	110,9	117,8	125,9	6,9
الات ومعدات التجهيز	18	90,3	98,2	103,4	5,3
معدات النقل	38	118,7	128,4	131,8	2,6
معدات كهربائية والكترونية	39	107,1	116,3	110,2	5,2
الات المكتب وأدوات دقيقة للقياس ومراقبة النظر والساعات	2	133,4	149,6	175,4	17,1
منتوجات كيماوية ومنبه كيماوية	127	100,7	122*	118,5	2,9 -
منتوجات من المطاط والبلاستيك	24	108	116,6	121,5	4,2
صناعات تحويلية أخرى	1	156,8	140,5	142	1,1

* أرقام مصححة
المصدر : وزارة التخطيط

bomaroc.com
Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

م. 28 ـ بيان تطور دخول السياح

	1987	1988	1989	1990	1991	1991/1990 %
سياحة الاقامة	2.247.809	2.841.211	3.468.429	4.024.186	4.162.239	3,4
أ. السياح من جنسية أجنبية	1.566.254	1.978.420	2.515.251	2.978.356	3.190.381	7,1
أوروبا	1.355.805	1.335.196	1.267.330	1.184.110	847.664	28,4 -
الفرنسيون	444.663	485.002	466.662	451.817	290.630	35,7 -
الاسبان	367.153	329.531	292.849	210.802	193.207	8,3 -
البريطانيون	145.961	108.791	93.598	89.467	58.473	34,6 -
الألمان	172.418	168.254	159.823	161.186	108.462	32,7 -
دول أخرى	225.610	243.618	254.398	270.838	196.892	27,3 -
بلدان عربية	68.525	492.561	1.065.216	1.605.501	2.210.838	37,7
المغرب العربي	24.155	445.459	1.011.358	1.562.570	2.174.473	39,2
دول أمريكا	84.358	91.074	116.456	115.408	69.085	40,1 -
الولايات المتحدة	58.629	66.564	84.560	83.816	48.034	42,7 -
بلدان أخرى	57.566	59.589	66.249	73.337	62.794	14,4 -
ب. المغاربة المقيمون بالخارج	681.555	862.791	953.178	1.045.830	971.858	7,1 -
سياحة العبور	94.046	77.592	97.406	113.585	48.728	57,1 -
المجموع	2.341.855	2.918.803	3.565.835	4.137.771	4.210.967	1,8

المصدر : وزارة السياحة.

م. 29 ـ بيان تطور مقياس تكاليف المعيشة (210 مواد)
(الاساس : 100 من مايو 1972 إلى أبريل 1973)

	1990	1991													التغيرات (%)	
	متوسط سنوي	دجنبر	يناير	فبراير	مارس	أبريل	مايو	يونيو	يوليوز	غشت	شتنبر	أكتوبر	نونبر	دجنبر	المتوسط السنوي	دجنبر 91 / دجنبر 90	1991* / 1990*
التغذية	432,7	441,2	442,8	450,8	465,6	472,5	461,6	461,5	469,2	482,9	488,8	486,4	479,4	478,3	470	8,4 +	8,6 +
الملبس	342,4	356,7	358,8	359,7	361,1	361,3	365	366,4	368,7	369,5	370,2	370,8	372,1	377,5	366,8	5,8 +	7,1 +
المسكن	351,9	369,1	369,9	373,7	374,7	377,8	378,4	382,2	382,8	384,5	385,1	386,4	387,4	387,9	380,9	5,1 +	9,2 +
الصيانة و الوقاية و العلاج	330,4	340,9	341,2	341,7	344,1	345,4	348,3	353,6	353,8	357	360,9	361,1	361,8	361,9	352,6	6,2 +	6,7 +
النقل والتسلية وغير ذلك	499,7	520,1	520,9	519,3	523,9	531,3	537,4	538,9	539,5	543,6	546,6	552,5	552,3	552,3	538,2	6,2 +	7,7 +
المقياس العام	**420,9**	**433,4**	**434,7**	**439,3**	**448,5**	**454,1**	**449,9**	**451,1**	**455,7**	**464,3**	**468,4**	**468,4**	**464,9**	**464,8**	**455,3**	**7,2 +**	**8,2 +**

التغيرات بالنسبة المائوية * بالقياس للسنة السابقة	1986	1987	1988	1989	1990	1991
التغذية	9,3 -	0,7 +	0,4 +	2 -	7,1 +	8,6 +
الملبس	5,1 -	4,6 +	5,1 +	4,3 -	6,1 +	7,1 +
المسكن	7,4 -	4,1 +	3,7 +	4 -	5,4 +	8,2 +
الصيانة والوقاية والعلاج	7,5 +	5,6 +	3,9 +	5,2 +	6,2 +	6,7 +
النقل والتسلية وغير ذلك	9,4 -	6,6 +	5,4 +	4,8 +	6,7 +	7,7 +
المقياس العام	**8,8 -**	**2,8 +**	**2,3 +**	**3,1 +**	**6,7 +**	**8,2 +**

* المتوسط السنوي.

المصدر : وزارة التخطيط.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

م. 30 ـ بيان تطور مقياس أسعار الجملة (231 مواد)
(الأساس 100 ـ 1977)

	1990		1991													التغيرات %		
	المتوسط السنوي	دجنبر	يناير	فبراير	مارس	أبريل	ماي	يونيو	يوليوز	غشت	شتنبر	أكتوبر	نونبر	دجنبر	المتوسط السنوي	دجنبر 91 / دجنبر 90	*1991 / *1990
القطاع الفلاحي	264,8	278,5	280,8	284	293,4	293	290,2	285,5	283,1	297,1	294	289,3	287,9	289,2	289	3,8 -	9,1 -
الحبوب والقطاني الجافة	246,4	263,3	280	292,7	275,3	265,7	258	249	252,4	256,1	254	253,3	254,6	259,4	262,5	1,5	6,5 -
الزراعات الصناعية والحبوب الزيتية	217,4	239	244,5	243,5	243,1	247,9	247,6	247,8	248,7	249	249,3	249	252,5	251,4	247,9	5,2 -	14 -
زراعات الخضر	317	327,6	319,2	316,8	311,3	316	322,6	329,4	336,1	343,7	345,7	344,4	343,8	340,7	330,6	4	4,3 -
منتوجات الغرس وزراعة الكروم	290,5	310,5	309,9	314,2	334,5	335	333,7	330,7	346,2	350	337,3	311,8	300,2	294,4	324,8	5,2 -	11,8 -
منتوجات تربية المواشي	202	208,9	198,8	200,3	221,7	237,8	223,4	229,8	202,3	244,8	233,7	235	228,4	232,7	224,1	11,4 -	10,9 -
المنتوجات الغابوية	335,9	344,8	345,7	345,9	342,8	343,5	344,6	344,8	348,3	350,9	354,4	354,9	355,6	355,6	348,9	3	3,9 -
منتوجات الصيد البحري	390,6	400,4	415,6	416,7	490	453,8	464,7	410,2	413,8	433	413,2	425,4	432,9	439	436,5	9,6	11,8 -
القطاع الصناعي	286,6	294	294,5	295,9	298,4	299	299,2	299	301,1	302,6	303,3	303	304	304,4	300,4	3,5 -	4,8 -
الطاقة	356,3	376,5	376,5	376,5	376,5	376,5	376,5	376,5	376,5	376,5	378,2	381,5	382,2	382,6	378	1,6 +	6,1 -
الصناعات الغذائية	258,9	263,3	264	266,6	271	272,6	271,7	271,3	274,1	277,1	277,4	275,5	277,2	277,5	273	5,4 -	5,4 -
الألبسة والنسيج	211,2	209,5	209,5	209,5	209,4	207,4	207,4	207,4	207,4	207,4	207,3	207,3	207,2	207,2	207,9	1,1 -	1,6 -
صناعات التعدين	353,5	366,1	368,1	367,6	368	368,1	369,6	369,9	374,8	373,8	372,5	372,5	372,9	373,5	370,9	2 -	4,9 -
صناعات خفيفة أخرى	296,7	305,1	304,4	306,5	309,9	310,7	312	312,1	312,4	314,6	317,8	318,4	319,4	320,1	313,2	4,9 -	5,6 -
المجمـــوع	**278**	**287,9**	**289,1**	**291,2**	**296,4**	**296,6**	**295,6**	**293,7**	**294**	**300,4**	**299,6**	**297,6**	**297,6**	**298,4**	**295,9**	**3,6 -**	**6,4 -**

* المتوسط السنوي

المصدر : وزارة التخطيط.

م. 31 ـ ميزان التجارة الخارجية

بآلاف الأطنان وبملايين الدراهم	1989		1990		*1991	
	الوزن	القيمة	الوزن	القيمة	الوزن	القيمة
الواردات باعتبار القيمة والشحن والتأمين	13.848	46.594	16.145	57.023	16.285	59.720
الصادرات مسلمة بميناء الشحن	18.135	28.271	18.924	34.858	16.958	37.283
الرصيد	4.287 +	18.323 -	2.779 +	22.165 -	673 +	22.437 -
التغطية (بالنسبة المائوية)	–	60,7	–	61,1	–	62,4

* أرقام مؤقتة.

المصدر : مكتب الصرف.

م. 32 ـ الواردات باعتبار القيمة والشحن والتأمين

بآلاف الأطنان وبملايين الدراهم	1990			*1991		
	الوزن	القيمة	%	الوزن	القيمة	%
المواد الغذائية والمشروبات والتبغ	**1.978**	**4.801**	**8,4**	**2.411**	**5.146**	**8,6**
الطاقة ومواد التزييت	**7.524**	**9.652**	**16,9**	**7.290**	**8.631**	**14,4**
زيت البترول الخام	5.838	8.142	14,3	5.048	6.580	11

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

بآلاف الأطنان وبملايين الدراهم	1990			*1991		
	الوزن	القيمة	%	الوزن	القيمة	%
المواد الخام	**3.852**	**6.886**	**12,1**	**3.346**	**7.023**	**11,8**
من أصل حيواني ونباتي	914	3.585	6,3	922	3.886	6,5
من أصل معدني	2.938	3.301	5,8	2,424	3.137	5,3
أنصاف المنتوجات	**2.487**	**13.753**	**24,1**	**2.905**	**15.238**	**25,5**
المنتوجات المنتهية الصنع	**304**	**21.931**	**38,5**	**333**	**23.682**	**39,7**
مواد التجهيز	192	15.301	26,9	208	16.236	27,2
الفلاحي	(13)	(554)	(1)	(16)	(752)	(1,3)
الصناعي	(179)	(14.747)	(25,9)	(192)	(15.484)	(25,9)
مواد الاستهلاك	112	6.630	11,6	125	7.446	12,5
المجموع	**16.145**	**57.023**	**100**	**16.285**	**59.720**	**100**

* أرقام مؤقتة.

المصدر : مكتب الصرف.

م. 33 - الواردات حسب أهم المنتوجات

بملايين الدراهم	1987	1988	1989	1990	*1991
المواد الغذائية والمشروبات والتبغ	**3.980**	**4.175,4**	**4.992**	**4.801,1**	**5.145,5**
القمح	1.446,4	1.414,6	1.817,9	1.409,6	1.314,2
السكر	376,5	558,3	672,6	666,5	592,7
المنتوجات اللبنية	292,7	350,3	564,3	622,9	611,4
الشاي	476,9	586,9	619,4	584,7	526,1
القهوة	244,3	250	211,4	187,1	183,1
التبغ	392,5	324,2	460,4	360,1	673,6
مواد أخرى	750,7	691,1	646	970,2	1.244,4
الطاقة ومواد التزييت	**6.169,6**	**5.155,7**	**7.156,8**	**9.652,2**	**8.631,2**
زيت البترول الخام	5.331,5	4.379,8	6.093,8	8.141,6	6.579,5
مواد أخرى	838,1	775,9	1.063	1.510,6	2.051,7
المواد الخام	**5.453,8**	**6.407,5**	**5.332**	**6.885,5**	**7.023,4**
الزيوت والحبوب الزيتية	665,2	663,4	900,5	657,3	851,9
الأخشاب الخام	916,2	1.145,1	1.234,3	1.506,1	1.342,9
خيوط النسيج الاصطناعية والمركبة	529,7	534,1	605,3	636,9	669,9
الكبريت الخام	2.085,4	2.748,2	1.046,7	2.373,6	2.191,1
مواد أخرى	1.257,3	1.316,7	1.545,2	1.711,6	1.967,6
أنصاف المنتوجات	**8.194**	**10.323**	**13.135,3**	**13.752,8**	**15.237,7**
القضبان والهياكل من الحديد والصلب	331,5	397,6	503	579,2	907
الصفائح والأوراق من الحديد والصلب	751,1	880,1	1.074,2	1.211,8	1.015,9
المواد الكيماوية، الاسمدة، الاصباغ ومواد التطهير	2.161,1	2.861,5	2.903,1	4.858	3.776
المواد البلاستيكية المصطنعة	794,8	1.053,8	1.132,3	1.417,9	1.433,2
خيوط الغزل المركبة والاصطناعية	437,8	483,3	606,8	652,4	710,5
الورق والورق المقوى	551,2	676,7	759,7	853,9	1.016,5
الحديد والفولاذ	–	908,1	1.254,6	1.107	1.142,4
مواد أخرى	3.166,5	3.061,9	3.901,6	3.072,6	5.236,2

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

بملايين الدراهم	1987	1988	1989	1990	*1991
مواد التجهيز	**7.363,3**	**8.751,6**	**11.960,1**	**15.301,2**	**16.235,9**
الفلاحي	494,6	408,9	461,9	553,9	751,5
الصناعي	6.868,7	8.342,7	11.498,2	14.747,3	15.484,4
مواد الاستهلاك	**4.110**	**4.319,3**	**5.018,2**	**6.630,1**	**7.446,1**
السيارات السياحية	534,8	464	624,2	932,8	1.118,2
الاجزاء وقطع الغيار للسيارات السياحية	219,6	254,2	284,2	332,5	343,1
آلات الالتقاط للاذاعة والتلفزة	308,2	280,3	286,6	246,9	205,5
الادوية	365,6	387,8	452,1	598,3	645,2
الأثوبة من القطن والالياف	771,6	883,3	935	1.348,8	1.495,3
مواد أخرى	1.910,2	2.049,7	2.436,1	3.170,8	3.638,8
المجموع	**35.270,7**	**39.132,5**	**46.594,4**	**57.022,9**	**59.719,8**

* أرقام مؤقتة.
المصدر : مكتب الصرف.

م. 34 ـ الصادرات مسلمة بميناء الشحن

بآلاف الأطنان وبملايين الدراهم	1990			*1991		
	الوزن	القيمة	%	الوزن	القيمة	%
المواد الغذائية والمشروبات والتبغ	**1.116**	**8.636**	**24,8**	**1.427**	**10.412**	**27,9**
مواد الطاقة والتزييت	**614**	**1.250**	**3,6**	**481**	**936**	**2,5**
مواد الخام	**13.306**	**6.151**	**17,6**	**11.256**	**5.248**	**14,1**
من أصل حيواني ونباتي	179	1.485	4,2	130	1.134	3,1
من أصل معدني	13.127	4.666	13,4	11.126	4.114	11
أنصاف المنتوجات	**3.792**	**8.768**	**25,2**	**3.681**	**9.458**	**25,4**
المنتوجات المنتهية الصنع	**96**	**10.053**	**28,8**	**113**	**11.229**	**30,1**
مواد التجهيز	13	1.258	3,6	24	1.525	4,1
مواد الاستهلاك	83	8.795	25,2	89	9.704	26
المجموع	**18.924**	**34.858**	**100**	**16.958**	**37.283**	**100**

* أرقام مؤقتة.
المصدر : مكتب الصرف.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

م . 35 ـ الصادرات حسب أهم المنتوجات

بملايين الدراهم	1987	1988	1989	1990	*1991
المواد الغذائية والمشروبات والتبغ	**6.345,7**	**7.527,8**	**7.260,6**	**8.635,7**	**10.411,9**
الحوامض	1.454,1	1.609,7	1.168,3	1.396,5	1.819
البواكير	867,1	779,1	731,9	870,1	1.173,4
مصبرات السمك	784,6	904,4	1.002,2	1.168,9	1.347,1
السمك الطري	904,4	881,8	1.018	1.389	1.205,1
الرخويات	1.288,3	1.612,2	1.563,1	1.756,9	2.729,4
مصبرات الخضر والفواكه	616,9	666,6	817,5	1.046,9	1.086,7
عصير الفواكه والخضر	84	367,9	401	412,8	284,6
مواد أخرى	346,3	706,1	558,6	594,6	766,6
الطاقة ومواد التزييت	**641,7**	**612,9**	**732,7**	**1.250,2**	**936,4**
المواد الخام من أصل حيواني ونباتي	**823,5**	**1.129,9**	**1.323,1**	**1.484,8**	**1.133,9**
عجين الورق	333,5	505,7	499,8	411,3	287,7
النباتات وأجزاء النباتات	108,7	91,8	95,1	117,3	115,9
الأغرة	61,8	78,8	95,1	101,4	109,9
الورود وبراعم الورود	47	56,2	76,9	109,5	113,9
مواد أخرى	272,5	397,4	556,2	745,3	506,5
المواد الخام من أصل معدني	**3.783,1**	**5.135,7**	**5.252,3**	**4.666**	**4.114**
الفوسفاط	3.080,3	4.154,1	4.148	3.600	3.015,6
الرصاص	122,6	159,8	125,2	131	52,2
النحاس	206,5	287,1	284,7	254,1	234,7
سلفات الباريوم	65,8	112	114	126,6	165,1
مواد أخرى	307,9	422,7	580,4	554,3	646,4
أنصاف المنتوجات	**5.601,7**	**8.642,2**	**5.940,4**	**8.768,1**	**9.457,9**
الحامض الفوسفوري	3.583,9	4.672,2	1.454	2.868	3.716
الأسمدة الطبيعية والكيماوية	890	2.637,5	2.653,2	3.387	3.316,1
الرصاص الخالص	251,9	321,2	351	396,6	274,7
خيوط القطن والالياف	358,1	350,7	415,7	545,1	502,4
مواد أخرى	517,8	660,6	1.066,5	1.571,4	1.648,7
مـــواد التجهيز	**297,2**	**359**	**986,1**	**1.257,8**	**1.525,4**
المنتوجات المنتهية الصنع	**5.897,1**	**6.343**	**6.775,4**	**8.795**	**9.703,8**
الملابس الجاهزة	2.346,5	2.443,3	2.557,4	3.636,9	4.187,4
الملابس الداخلية	1.088,7	1.190,2	1.387,1	1.914,8	2.164,6
الزرابي	542,1	556	517	454,9	370,5
الأحذية	367,1	475,7	530,8	646,5	707,3
مواد أخرى	1.552,7	1.677,8	1.783,1	2.141,9	2.274
المجموع	**23.390**	**29.750,5**	**28.270,6**	**34.857,6**	**37.283,3**

* أرقام مؤقتة.

المصدر : مكتب الصرف.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

م. 36 ـ التوزيع الجغرافي للمبادلات

بملايين الدراهم	الواردات باعتبار القيمة والشحن والتأمين		الصادرات مسلمة بميناء الشحن		الأرصدة	
	1990	*1991	1990	*1991	1990	*1991
الرابطة الاقتصادية الأوروبية	**30.873**	**33.304**	**22.672**	**23.248**	**8.201 -**	**10.056 -**
فرنسا	13.058	14.449	10.996	11.855	2.062 -	2.594 -
إسبانيا	4.775	4.940	3.196	3.283	1.579 -	1.657 -
ألمانيا الاتحادية	3.615	3.529	1.851	1.819	1.764 -	1.710 -
إيطاليا	3.870	4.153	2.413	2.309	1.457 -	1.844 -
بريطانيا العظمى	2.003	2.065	1.134	1.022	869 -	1.043 -
هولندا	1.242	1.536	1.121	922	121 -	614 -
الاتحاد الاقتصادي لبلجيكا واللكسمبورج	1.507	1.721	1.355	1.273	152 -	448 -
البرتغال	414	376	281	355	133 -	21 -
دول أخرى ضمن الرابطة الأوروبية	389	535	325	410	64 -	125 -
العملاء الآخرون	**26.150**	**26.416**	**12.186**	**14.035**	**13.964 -**	**12.381 -**
الدول العربية	8.577	7.658	3.200	4.065	5.377 -	3.593 -
الولايات المتحدة الأمريكية	3.578	3.485	667	937	2.911 -	2.548 -
الاتحاد السوفياتي	1.513	1.276	67	7	1.446 -	1.269 -
اليابان	1.025	1.282	1.349	1.949	324 +	667 +
الهند	93	125	1.595	2.609	1.502 +	2.484 +
كندا	1.350	1.967	120	215	1.230 -	1.752 -
السويد	1.261	1.202	171	186	1.090 -	1.016 -
البرازيل	1.024	1.408	177	199	847 -	1.209 -
الصين	917	1.238	178	282	739 -	956 -
سويسرا	875	845	193	184	682 -	661 -
دول أخرى	5.937	5.930	4.469	3.402	1.468 -	2.528 -
المجموع	**57.023**	**59.720**	**34.858**	**37.283**	**22.165 -**	**22.437 -**

* أرقام مؤقتة.

المصدر : مكتب الصرف.

م. 37 ـ ميزان الأداءات مع الخارج

بملايين الدراهم	* 1990			1991		
	المداخيل	النفقات	الأرصدة	المداخيل	النفقات	الأرصدة
أ ـ السلع والخدمات	**52.659,7**	**73.506**	**20.846,3 -**	**54.993,3**	**78.400,2**	**23.406,9 -**
. البضائع المسلمة بميناء الشحن	34.703,5	51.774,7	17.071,2 -	37.245,5	54.443,1	17.197,6 -
. مصاريف النقل والتأمين على الارساليات الدولية	1.826,2	5.166,1	3.339,9 -	1.834,4	5.393,4	3.559 -
. أنواع نقل أخرى	491,2	824,5	333,3 -	723,5	497,9	225,6 +
. الأسفار	10.548,3	1.539,2	9.009,1 +	8.822,2	1.680,5	7.141,7 +
. المداخيل الناتجة عن الاستثمارات	682,5	8.803,9	8.121,4 -	1.733,3	11.444,9	9.711,6 -

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

بملايين الدراهم	1990 *			1991		
	المداخيل	النفقات	الأرصدة	المداخيل	النفقات	الأرصدة
. معاملات حكومية	1.139,2	4.163,1	3.023,9 -	1.092,5	3.591,2	2.498,7 -
. خدمات أخرى	3.268,8	1.234,5	2.034,3 +	3.541,9	1.349,2	2.192,7 +
ب - أداءات التحويل	**19.645**	**519,7**	**19.125,3 +**	**20.512,2**	**745,2**	**19.767 +**
. الخصوصية	17.864,3	176,1	17.688,2 +	18.988	249,4	18.738,6 +
. العمومية	1.780,7	343,6	1.437,1 +	1.524,2	495,8	1.028,4 +
الحساب الجاري (أ+ب)	**72.304,7**	**74.025,7**	**1.721 -**	**75.505,5**	**79.145,4**	**3.639,9 -**
ج - الرساميل الغير النقدية	**23.654,1**	**7.121,7**	**16.532,4 +**	**21.910,2**	**9.970,5**	**11.939,7 +**
. الخصوصية	4.208,5	645,6	3.562,9 +	4.001,2	1.321,3	2.679,9 +
. العمومية	19.445,6	6.476,1	12.969,5 +	17.909	8.649,2	9.259,8 +
د - العمليات مع صندوق النقد الدولي	**554**	**1.841,6**	**1.287,6 -**	**-**	**1.494,1**	**1.494,1 -**
المجموع	**96.512,8**	**82.990**	**13.523,8 +**	**97.415,7**	**90.610**	**6.805,7 +**

* أرقام مصححة.

المصدر : مكتب الصرف.

م . 38 ـ تقديرات نفقات الميزانية العامة

بملايين الدراهم	قانون المالية لسنة 1990*	قانون المالية لسنة 1991
نفقات التسيير	**30.347**	**33.120**
السلطات العمومية	278	278
موظفو الوزارات	21.873	23.045
معدات الوزارات	5.868	6.389
التحملات المشتركة	2.078	2.412
النفقات الطارئة والمخصصات الاحتياطية	250	996
نفقات الدين العمومي	**22.433**	**24.604**
نفقات الاستثمار	**12.675**	**12.900**
الميزانية العامة	**65.455**	**70.624**

* القانون التعديلي.

المصدر : وزارة المالية.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

م . 39 ـ تقديرات مداخيل الميزانية العامة

بملايين الدراهم	قانون المالية لسنة 1990*	قانون المالية لسنة 1991
الضرائب المباشرة	13.840	12.900
حقوق الجمرك	9.792	11.685
الضرائب الغير المباشرة	17.855	16.334
حقوق التسجيل والتنبر	2.130	2.445
الأملاك المخزنية	200	192
الاحتكارات والاستغلالات	1.866	2.596
مواد مختلفة	2.121	1.958
مداخيل ناجمة عن تخفيف النفقات	13	54
مداخيل استثنائية	400	1.000
مداخيل الاقتراض	17.950	20.890
أموال المساعدة	–	–
مداخيل التسوية	50	50
المجموع	**66.217**	**70.104**

* القانون التعديلي

المصدر : وزارة المالية .

م . 40 ـ بيان تطور موارد وتحملات الخزينة

بملايين الدراهم	الوضعية عند نهاية 1990 *	الوضعية عند نهاية 1991**
1. الموارد العادية	**50.955**	**55.164**
الضرائب المباشرة	11.810	13.407
رسوم جمركية	10.026	11.465
الضرائب الغير المباشرة	16.413	17.945
رسوم التسجيل والدمغة	2.463	2.594
الاحتكارات والاستغلالات	1.575	2.255
الأملاك المخزنية	155	103
مداخيل أخرى	2.184	1.987
مدفوعات المكتب الشريف للفوسفاط	600	600
موارد بترولية	3.640	4.744
المساهمة الابرائية	2.089	64
2. التحملات	**58.502**	**62.452**
النفقات العادية	43.010	47.347
فوائد الدين العمومي	13.200	13.358
. الداخلي	(5.384)	(5.443)
. الخارجي (قبل إعادة الجدولة)	(7.816)	(7.915)
التسيير	28.789	32.797
دعم اسعار الاستهلاك	1.021	1.192
الرصيد العادي	**7.945 +**	**7.817 -**
نفقات الاستثمار	15.492	15.105
عجز الميزانية	**7.547 -**	**7.288 -**

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

بملايين الدراهم	الوضعية عند نهاية 1990 *	الوضعية عند نهاية 1991**
3. تغيرات الديون المتأخرة	1.904 -	739 -
عجز التمويل (1 ـ 2 + 3)	9.451 -	8.027 -
التمويل الصافي	9.451	8.027
التمويل الخارجي	9.538	5.625
. الهبات	6.265	4.993
. اقتراضات خارجية(بعد إعادة الجدولة)	3.273	632
صندوق النقد الدولي	1.288 -	1.494 -
التمويل الداخلي	1.201	3.896
. التسليفات الداخلية	2.830	1.085
. التمويل النقدي	1.629 -	2.811
ـ (بنك المغرب)	(453)	(760)
ـ (البنوك)	(2.436 -)	(1.418)
ـ (الودائع لدى الخزينة والشيكات البريدية)	(354)	(633)

* وضعية مصححة.

** وضعية مؤقتة.

المصدر : وزارة المالية.

ـ 41 ـ بيان تطور المجموعة النقدية ومكوناتها

سلايير الدراهم	نهاية دجنبر 1990			نهاية دجنبر 1991		
	المبالغ	التغيرات السنوية		المبالغ	التغيرات السنوية	
	بملايين الدراهم	بملايين الدراهم	%	بملايين الدراهم	بملايين الدراهم	%
النقود الائتمانية	29.543	4.729	19,1	34.269	4.726	16
النقود الكتابية	61.116	9.906	19,3	69.411	8.295	13.6
الودائع :						
- لدى بنك المغرب	1.108	91	8,9	1.184	76	6,9
- لدى البنوك	54.171	9.461	21,2	61.757	7.586	14
- لدى مركز الشيكات البريدية ولدى الخزينة	5.837	354	6,5	6.470	633	10,8
أ ـ المتيسرات النقدية	90.659	14.635	19,3	103.680	13.021	14.4
ب ـ المتيسرات شبه النقدية	24.143	3.314	15,9	30.383	6.240	25.8
المجموعة النقدية (أ+ب)	114.802	17.949	18,5	134.063	19.261	16.8

بالنسبة المائوية لمجموع العملة	1989	1990	1991
النقود الائتمانية	25,6	25,8	25,5
النقود الكتابية	52,9	53,2	51,8
المتيسرات شبه النقدية	21,5	21	22,7

المصدر : بنك المغرب.

ـ 42 ـ بيان تطور مقابلات المجموعة النقدية

بملايين الدراهم	نهاية دجنبر 1990			نهاية دجنبر 1991		
	المبالغ	التغيرات السنوية		المبالغ	التغيرات السنوية	
	بملايين الدراهم	بملايين الدراهم	%	بملايين الدراهم	بملايين الدراهم	%
الموجودات الخارجية الصافية	21.061	13.519	179,2	27.873	6.812	32.3
. بنك المغرب	16.599	12.648	320,1	24.435	7.836	47,2
. بنوك الودائع	4.462	871	24,3	3.438	1.024 -	22.9 -
الديون على الخزينة	48.856 -	1.629 -	3,2 -	51.367	2.811	5.8
. الديون الخاصة ببنك المغرب	10.702	453	4,4	11.462	760	7,1
. البنوك (محفظة السندات العمومية)	31.963 -	2.454 -	7,1 -	33.375	1.412	4.4
. الودائع لدى المحاسبين العموميين	5.891	372	6,7	6.530	639	10,8
(منها البنوك)	(54)	(18)	(50)	(60)	(6)	(11,1)
القروض المقدمة للاقتصاد	43.874	4.452	11,3	59.235	15.361	35
. بنك المغرب	9.779	156	1,6	10.735	956	9.8
. بنوك الودائع	34.095	4.296	14,4	48.500	14.405	42,2
مجموع المقابلات	113.491	16.842	16,8	138.475	24.984	22
العناصر الأخرى (تسوية الحساب)	1.311 -			4.412 -		

بالنسبة المائوية لمجموع المقابلات	1989	1990	1991
الموجودات الخارجية الصافية	7,8	18,6	20,1
الديون على الخزينة	51,6	42,8	37,1
القروض المقدمة للاقتصاد	40,6	38,6	42,8

المصدر : بنك المغرب.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

م. 43 ـ بيان تطور المتيسرات النقدية وشبه النقدية لدى المؤسسات والخواص

بملايين الدراهم	1990	1991											
	دجنبر	يناير	فبراير	مارس	أبريل	مايو	يونيو	يوليوز	غشت	شتنبر	أكتوبر	نونبر	دجنبر
النقود الائتمانية	29.543	30.240	30.535	30.661	30.952	30.607	32.664	33.721	34.531	34.038	33.702	33.655	34.269
النقود الكتابية	61.116	61.657	61.911	63.217	63.503	64.226	65.460	67.180	66.934	66.042	65.815	66.402	69.411
مجموع المتيسرات النقدية	**90.659**	**91.897**	**92.446**	**93.878**	**94.455**	**94.833**	**98.124**	**100.901**	**101.465**	**100.080**	**99.517**	**100.057**	**103.680**
المتيسرات شبه النقدية	24.143	24.341	24.756	25.352	25.678	26.076	25.985	26.013	26.541	27.534	28.405	28.934	30.383
مجموع المتيسرات النقدية والشبيهة بالنقدية	**114.802**	**116.238**	**117.202**	**119.230**	**120.133**	**120.909**	**124.109**	**126.914**	**128.006**	**127.614**	**127.922**	**128.991**	**134.063**

المصدر : بنك المغرب.

م. 44 ـ بيان تطور تداول النقود الائتمانية

بملايين الدراهم	1990	1991											
	دجنبر	يناير	فبراير	مارس	أبريل	مايو	يونيو	يوليوز	غشت	شتنبر	أكتوبر	نونبر	دجنبر
الاوراق المتداولة	30.400	31.066	31.250	31.586	31.860	31.419	33.665	34.705	35.651	35.120	34.639	34.576	35.159
النقد المعدني المتداول	438	442	439	442	447	447	449	455	462	468	470	473	474
المجمـوع	**30.838**	**31.508**	**31.689**	**32.028**	**32.307**	**31.866**	**34.114**	**35.160**	**36.113**	**35.588**	**35.109**	**35.049**	**35.633**
يسقط منها : محصل الصندوق لدى البنوك ولدى المحاسبين العموميين	1.295 -	1.268 -	1.154 -	1.367 -	1.355 -	1.259 -	1.450 -	1.439 -	1.582 -	1.550 -	1.407 -	1.394 -	1.364 -
المجمـوع	**29.543**	**30.240**	**30.535**	**30.661**	**30.952**	**30.607**	**32.664**	**33.721**	**34.531**	**34.038**	**33.702**	**33.655**	**34.269**

المصدر : بنك المغرب.

م. 45 ـ بيان تطور النقود الكتابية والمتيسرات شبه النقدية

بملايين الدراهم	1990	1991											
	دجنبر	يناير	فبراير	مارس	أبريل	مايو	يونيو	يوليوز	غشت	شتنبر	أكتوبر	نونبر	دجنبر
النقود الكتابية													
الودائع تحت الطلب لدى معهد الاصدار	1.108	1.073	1.524	1.722	1.541	1.654	1.653	1.629	1.405	1.330	1.258	1.309	1.184
الودائع تحت الطلب لدى بنوك الودائع	54.171	54.397	54.012	54.754	55.721	55.967	56.982	58.825	59.034	58.718	58.823	58.550	61.757

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

بملايين الدراهم	1990	1991											
	دجنبر	يناير	فبراير	مارس	أبريل	مايو	يونيو	يوليوز	غشت	شتنبر	أكتوبر	نونبر	دجنبر
مجموع الودائع تحت الطلب													
لدى الجهاز البنكي	55.279	55.470	55.536	56.476	57.262	57.621	58.635	60.454	60.439	60.048	60.081	59.859	62.941
الودائع لدى الشيكات البريدية	1.420	1.426	1.392	1.595	1.493	1.493	1.584	1.483	1.619	1.747	1.549	1.539	1.777
الودائع لدى الخزينة	4.417	4.761	4.983	5.146	4.748	5.112	5.241	5.243	4.876	4.247	4.185	5.004	4.693
المجموع	5.837	6.187	6.375	6.741	6.241	6.605	6.825	6.726	6.495	5.994	5.734	6.543	6.470
المتيسرات شبه النقدية													
الودائع لأجل	24.143	24.341	24.756	25.352	25.678	26.076	25.985	26.013	26.541	27.534	28.405	28.934	30.383
المجموع	24.143	24.341	24.756	25.352	25.678	26.076	25.985	26.013	26.541	27.534	28.405	28.934	30.383
المجموع العام	85.259	85.998	86.667	88.569	89.181	90.302	91.445	93.193	93.475	93.576	94.220	95.336	99.794

المصدر : بنك المغرب.

م. 46 ـ بيان تطور الودائع تحت الطلب لدى بنوك الودائع

بملايين الدراهم	1990	1991											
	دجنبر	يناير	فبراير	مارس	أبريل	مايو	يونيو	يوليوز	غشت	شتنبر	أكتوبر	نونبر	دجنبر
حسابات الشيكات	28.143	28.490	29.060	29.402	29.912	30.194	31.098	31.497	30.472	30.207	30.229	30.407	31.057
الحسابات الجارية	13.825	13.648	12.798	12.805	12.685	12.828	12.756	13.826	14.611	14.593	14.423	13.718	15.618
الحسابات على دفاتر	9.454	9.716	9.884	10.042	10.301	10.332	10.434	10.647	10.816	11.001	11.333	11.425	11.555
ودائع أخرى	2.749	2.543	2.270	2.505	2.823	2.613	2.694	2.855	3.135	2.917	2.838	3.000	3.527
المجموع	54.171	54.397	54.012	54.754	55.721	55.967	56.982	58.825	59.034	58.718	58.823	58.550	61.757

المصدر : بنك المغرب.

م. 47 ـ بيان تطور مقابلات المتيسرات النقدية وشبه النقدية

بملايين الدراهم	1990	1991											
	دجنبر	يناير	فبراير	مارس	أبريل	مايو	يونيو	يوليوز	غشت	شتنبر	أكتوبر	نونبر	دجنبر
الموجودات الخارجية الصافية(1)													
معهد الاصدار	16.599	16.259	18.309	21.487	20.859	20.119	19.721	22.610	21.966	21.591	22.256	21.947	24.435
بنوك الودائع	4.462	4.207	3.892	3.816	3.484	3.457	3.523	3.780	3.732	3.578	3.270	3.100	3.438
المجموع	21.061	20.466	22.201	25.303	24.343	23.576	23.244	26.290	25.698	25.169	25.526	25.047	27.873
الديون على الخزينة													
الديون الصافية لمعهد الاصدار	10.702	11.686	11.784	12.132	12.429	12.732	12.746	13.198	13.159	12.867	12.510	10.601	11.462
محفظة السندات العمومية للجهاز البنكي	31.963	34.221	32.026	29.751	30.481	30.217	32.052	31.774	33.300	34.040	31.593	34.237	33.375
ودائع البنوك لدى الخزينة	54	44	51	76	44	54	43	41	65	63	93	37	60
ديون المؤسسات والخواص	5.837	6.187	6.375	6.741	6.241	6.605	6.825	6.726	6.495	5.994	5.734	6.543	6.470
المجموع	48.556	52.138	50.236	48.700	49.195	49.608	51.666	51.739	53.019	52.964	49.930	51.418	51.367

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

بملايين الدراهم	1990	1991											
	دجنبر	يناير	فبراير	مارس	أبريل	ماي	يونيو	يوليوز	غشت	شتنبر	أكتوبر	نونبر	دجنبر
القروض المقدمة للاقتصاد (2)													
معهد الاصدار	9.779	9.724	9.554	9.951	8.919	9.492	9.798	9.605	9.507	10.926	11.076	10.735	
بنوك الودائع	34.095	36.838	37.512	37.622	40.102	40.882	42.128	43.139	44.270	45.336	45.612	48.500	
المجموع	43.874	46.562	47.066	47.576	49.021	50.374	51.926	52.744	53.777	56.262	56.718	59.235	
مجموع المقابلات	113.491	119.166	119.503	121.579	122.559	123.558	126.836	130.657	131.461	131.718	133.183	138.475	
ميزان العناصر الأخرى (1)	1.311	2.928	2.301	2.319	2.426	2.649	2.727	3.743	3.455	3.796	4.192	4.412	
مجموع المتيسرات النقدية وشبه النقدية	114.802	116.238	117.202	119.230	120.133	120.909	124.109	126.914	128.006	127.922	128.991	134.063	

(1) بما في ذلك الديون المترتبة على الخارج
(2) باستثناء الديون المترتبة على الخارج.

المصدر : بنك المغرب.

م. 48 ـ بيان تطور الموجودات الخارجية (1)

بملايين الدراهم	1990	1991											
	دجنبر	يناير	فبراير	مارس	أبريل	ماي	يونيو	يوليوز	غشت	شتنبر	أكتوبر	نونبر	دجنبر
الإحتياطيات الدولية													
الموجودات الذهبية لدى معهد الاصدار	125	125	125	125	125	125	125	125	125	125	125	125	125
الموجودات من العملات القابلة للتحويل لدى معهد الاصدار	16.369	16.039	18.122	20.972	20.322	19.683	18.657	21.714	21.166	20.685	21.386	21.360	23.828
الموجودات من حقوق السحب الخاصة	11	19	10	311	310	186	801	630	564	679	682	1.220	1.199
رصيد الاحتياطي لدى صندوق النقد الدولي	390	390	390	390	390	390	390	390	390	390	390	390	390
الاكتتاب في صندوق النقد العربي	236	235	237	248	248	247	252	249	249	246	248	244	240
المجموع	17.131	16.808	18.884	22.046	21.395	20.631	20.225	23.108	22.494	22.125	22.831	23.339	25.782
الموجودات الخارجية الأخرى													
العملات الغير القابلة للتحويل لدى معهد الاصدار	18	18	18	18	18	18	18	18	18	18	18	18	18
الموجودات الخارجية الاجمالية لدى بنوك الودائع	6.281	5.990	5.689	5.806	5.603	5.566	5.760	6.076	6.008	5.769	5.442	5.287	5.617
المجموع	6.299	6.008	5.707	5.824	5.621	5.584	5.778	6.094	6.026	5.787	5.460	5.305	5.635
مجموع الموجودات الاجمالية	23.430	22.816	24.591	27.870	27.016	26.215	26.003	29.202	28.520	27.912	28.291	28.644	31.417

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

بملايين الدراهم	1990	1991											
	دجنبر	يناير	فبراير	مارس	أبريل	مايو	يونيو	يوليوز	غشت	شتنبر	أكتوبر	نونبر	دجنبر
الالتزامات الخارجية													
الالتجاء للمؤسسات الدولية	193	193	193	193	202	193	193	193	193	203	193	193	193
التزامات أخرى لمعهد الاصدار	357	374	400	384	328	361	329	423	353	349	400	1.217	1.172
إلتزامات بنوك الودائع	1.819	1.783	1.797	1.990	2.109	2.119	2.237	2.296	2.276	2.191	2.172	2.187	2.179
المجموع	**2.369**	**2.350**	**2.390**	**2.567**	**2.639**	**2.673**	**2.759**	**2.912**	**2.822**	**2.743**	**2.765**	**3.597**	**3.544**
مجموع الموجودات الخارجية الصافية	**21.061**	**20.466**	**22.201**	**25.303**	**23.576**	**24.343**	**23.244**	**26.290**	**25.698**	**25.169**	**25.526**	**25.047**	**27.873**

(1) بما في ذلك الديون المترتبة على الخارج.

المصدر : بنك المغرب.

م. 49 ـ بيان تطور الديون على الخزينة

بملايين الدراهم	1990	1991											
	دجنبر	يناير	فبراير	مارس	أبريل	مايو	يونيو	يوليوز	غشت	شتنبر	أكتوبر	نونبر	دجنبر
الديون الخاصة بمعهد الاصدار													
تسبيقات للدولة	9.946	9.946	9.946	10.652	10.652	10.652	10.652	10.652	10.652	10.652	10.652	10.652	10.652
أذينات الخزينة (التبادل النقدي والنقود المعدنية)	139	139	139	139	139	139	139	139	139	139	139	139	139
السفاتج الجمركية وسندات الالتزام المكفولة	1.072	2.143	2.157	1.850	2.151	2.436	2.382	2.900	2.817	2.627	2.138	301	1.028
تسبيقات على أذينات الصندوق الوطني للقرض الفلاحي	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	135	–	135
حساب الشيكات البريدية الخاصة ببنك المغرب	27	28	32	27	26	27	31	27	59	28	27	27	24
المجموع الاجمالي	**11.184**	**12.256**	**12.274**	**12.668**	**12.968**	**13.254**	**13.204**	**13.718**	**13.667**	**13.446**	**13.091**	**11.119**	**11.978**
يسقط منها : الحساب الجاري للخزينة ومحصل الصندوق لدى المحاسبين العموميين	482 -	570 -	490 -	536 -	539 -	522 -	458 -	520 -	508 -	579 -	581 -	518 -	516 -
المجموع الصافي	**10.702**	**11.686**	**11.784**	**12.132**	**12.429**	**12.732**	**12.746**	**13.198**	**13.159**	**12.867**	**12.510**	**10.601**	**11.462**
أوراق عمومية													
. معهد الاصدار	2.251	4.764	3.670	860	2.400	2.257	5.187	4.159	5.110	5.624	3.721	7.758	5.151
. بنوك الودائع	29.712	29.457	28.356	28.891	28.081	27.960	26.865	27.615	28.190	28.416	27.872	26.479	28.224
المجموع	**31.963**	**34.221**	**32.026**	**29.751**	**30.481**	**30.217**	**32.052**	**31.774**	**33.300**	**34.040**	**31.593**	**34.237**	**33.375**

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

بملايين الدراهم	1990	1991											
	دجنبر	يناير	فبراير	مارس	أبريل	ماي	يونيو	يوليوز	غشت	شتنبر	أكتوبر	نونبر	دجنبر
ودائع البنوك لدى الخزينة	54	44	51	76	44	54	43	41	65	63	93	37	60
ديون المؤسسات والخواص (مقابل قيمة الودائع بالخزينة وبالشيكات البريدية)	5.837	6.187	6.375	6.741	6.241	6.605	6.825	6.726	6.495	5.994	5.734	6.543	6.470
مجموع الديون الصافية على الخزينة	48.556	52.138	50.236	48.700	49.195	49.608	51.666	51.739	53.019	52.964	49.930	51.418	51.367

المصدر : بنك المغرب.

م. 50 ـ القروض المقدمة للاقتصاد والممولة من الموارد النقدية (1)

بملايين الدراهم	1990	1991											
	دجنبر	يناير	فبراير	مارس	أبريل	ماي	يونيو	يوليوز	غشت	شتنبر	أكتوبر	نونبر	دجنبر
معهد الاصدار													
إعادة الخصم	2.118	2.372	2.635	2.578	2.097	2.379	2.504	2.135	2.327	2.286	2.356	3.696	3.195
التسبيقات	6.814	6.831	6.510	6.495	6.489	6.596	6.694	6.713	6.735	6.774	6.804	6.823	6.844
السندات الجاري تحصيلها	847	521	409	881	333	517	600	362	543	447	1.766	557	696
المجموع	9.779	9.724	9.554	9.954	8.919	9.492	9.798	9.210	9.605	9.507	10.926	11.076	10.735
بنوك الودائع													
قروض لأجل قصير	24.856	27.498	28.063	28.066	30.428	30.963	32.055	33.152	32.497	33.433	34.189	34.294	36.800
قروض لأجل متوسط	7.091	7.183	7.264	7.370	7.452	7.672	7.795	7.933	8.175	8.309	8.559	8.733	9.032
قروض لأجل طويل	2.148	2.157	2.185	2.186	2.222	2.247	2.278	2.333	2.467	2.528	2.588	2.615	2.668
المجموع	34.095	36.838	37.512	37.622	40.102	40.882	42.128	43.418	43.139	44.270	45.336	45.642	48.500
مجموع القروض المقدمة للاقتصاد	43.874	46.562	47.066	47.576	49.021	50.374	51.926	52.628	52.744	53.777	56.262	56.718	59.235

(1) باستثناء الديون المترتبة على الخارج والمدرجة ضمن الموجودات الخارجية.

المصدر : بنك المغرب.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

م. 51 ـ بيان تطور استعمالات وموارد بنوك الودائع
(البنوك المسجلة والقرض الشعبي)

بملايين الدراهم	نهاية دجنبر 1989	نهاية يونيو 1990	نهاية دجنبر 1990	نهاية يونيو 1991	نهاية دجنبر 1991
الاستعمالات					
1. الموجودات السائلة	**5.233**	**5.924**	**7.828**	**9.421**	**12.405**
الموجودات بالصندوق	825	986	1.016	1.092	945
بنك المغرب	136	518	291	170	134
الاحتياطي النقدي والحساب الموقف	4.272	4.420	6.521	8.159	11.326
2. الديون على الخزينة	**34.308**	**35.403**	**31.967**	**32.095**	**33.385**
الودائع وما شابهها	36	32	54	43	60
أذينات الخزينة	34.272	35.371	31.913	32.052	33.325
3. القروض للاقتصاد	**35.563**	**37.241**	**40.730**	**48.177**	**54.218**
لأجل قصير (1)	28.748	29.628	31.491	38.104	42.518
لأجل متوسط	5.065	5.759	7.091	7.795	9.032
لأجل طويل	1.750	1.854	2.148	2.278	2.668
4. القروض المقدمة للمؤسسات المالية المتخصصة	**377**	**476**	**269**	**611**	**988**
5. سندات بالمحفظة	**8.564**	**9.020**	**9.721**	**9.198**	**8.121**
المساهمات	1.297	1.500	1.660	1.826	2.024
سندات أخرى	7.267	7.520	8.061	7.372	6.097
6. الموجودات الخارجية (2)	**912**	**1.183**	**1.521**	**1.778**	**1.623**
النقود	185	254	259	246	229
البنوك والمراسلون بالخارج	727	929	1.262	1.532	1.394
7. مستعقرات	**2.618**	**2.692**	**2.990**	**3.136**	**3.569**
8. استعمالات أخرى صافية	–	–	–	–	–
المجموع	**87.575**	**91.939**	**95.026**	**104.416**	**114.309**
الموارد					
1. ودائع تحت الطلب	**44.710**	**48.219**	**54.171**	**56.982**	**61.757**
حسابات الشيكات	23.329	27.366	28.143	31.098	31.057
حسابات جارية	11.403	10.056	13.825	12.756	15.618
حسابات على الدفتر	7.629	8.398	9.454	10.434	11.555
ودائع أخرى	2.349	2.399	2.749	2.694	3.527
2. ودائع لأجل	**20.829**	**21.617**	**24.143**	**25.985**	**30.383**
حسابات وأذينات لأجل استحقاق ثابت	20.829	21.617	24.143	25.985	30.383
3. تسليفات معهد الاصدار	**12.492**	**12.738**	**5.862**	**8.659**	**8.398**
إعادة الخصم	8.464	9.003	2.202	5.622	5.100
تسبيقات	4.028	3.735	3.660	3.037	3.298
4. تسليفات المؤسسات المالية المتخصصة	–	13	30	180	21
5. التزامات خارجية	**1.027**	**1.228**	**1.819**	**2.237**	**2.179**
حسابات بالعملات الاجنبية (تحت الطلب ولأجل)	645	818	1.507	1.803	1.844
البنوك والمراسلون بالخارج	382	410	312	434	335
6. المخصصات	**580**	**785**	**847**	**1.015**	**1.204**
7. رأس المال والاحتياطيات	**5.449**	**6.000**	**6.491**	**7.670**	**8.376**
8. موارد مختلفة صافية	**2.488**	**1.339**	**1.663**	**1.688**	**1.991**
المجموع	**87.575**	**91.939**	**95.026**	**104.416**	**114.309**
(1) بما في ذلك الديون المترتبة على الخارج	3.786	4.097	4.756	3.976	3.986

(2) باستثناء الديون المترتبة على الخارج.

المصدر : بنك المغرب

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

م. 52 – بيان تطور الاستعمالات والموارد المجمعة للمؤسسات المالية المتخصصة

بملايين الدراهم	نهاية دجنبر 1989	نهاية دجنبر 1990*	نهاية دجنبر 1991
الاستعمالات			
1 . الأرصدة والقيم المتعين تحصيلها	**117**	**164**	**283**
2 . الديون على الخزينة	**5.421**	**5.881**	**6.567**
. الودائع لأجل وما شابهها	282	261	381
. أذينات وسندات الإلتزام للدولة	5.139	5.620	6.186
3 . الديون على البنوك	**357**	**430**	**616**
. الودائع تحت الطلب	133	184	369
. وداائع لأجل وتسليفات	224	246	247
4 . القروض للاقتصاد	**23.117**	**27.357**	**31.092**
. لأجل قصير	3.754	4.756	5.372
منها : أوراق الخزينة	(825)	(912)	(30)
. لأجل متوسط وطويل	19.363	22.601	25.720
5 . قروض للجماعات العمومية	**162**	**42**	**1**
6 . سندات بالمحفظة	**3.291**	**3.317**	**3.433**
. المساهمات	825	872	1.015
. سندات أخرى	2.466	2.445	2.418
7 . التعقيرات	**796**	**1.168**	**1.378**
8 . استعمالات أخرى صافية	**1.608**	**1.908**	**2.150**
المجموع	**34.869**	**40.267**	**45.520**
الموارد			
1 . الأموال الذاتية	**3.978**	**4.713**	**5.271**
الرساميل والامدادات	1.465	1.523	1.657
2 . مساعدات الدولة	**274**	**143**	**216**
3 . الاقتراضات الخارجية (لأكثر من سنة)	**9.641**	**11.643**	**12.917**
4 . الاقتراضات الداخلية	**7.853**	**8.701**	**9.152**
– سندات الإلتزام وأذينات	7.476	8.432	8.164
. سندات الإلتزام	2.166	2.352	2.924
. الأذينات	5.310	6.080	5.240
– قروض وتسبيقات بنكية	377	269	988
5 . ودائع	**12.978**	**15.014**	**17.410**
– ودائع مجمعة (1)	2.602	3.596	4.674
. ودائع تحت الطلب	1.990	2.857	3.867
. ودائع لأجل	612	739	807
– ودائع أخرى	10.376	11.418	12.736
6 . مساعدات معهد الإصدار	**145**	**53**	**554**
– الخصم	–	3	12
– تسبيقات	145	50	542
7 . مواد أخرى صافية	–	–	–
المجموع	**34.869**	**40.267**	**45.520**

* أرقام مصححة.

(1) الودائع المجمعة من طرف البنك الوطني للانماء الاقتصادي والقرض العقاري والسياحي والصندوق الوطني للقرض الفلاحي.

المصدر : بنك المغرب.

م. 53 – بيان تطور القروض للاقتصاد الموزعة من طرف بنوك الودائع

بملايين الدراهم	1990	1991											
	دجنبر	يناير	فبراير	مارس	أبريل	ماي	يونيو	يوليوز	غشت	شتنبر	اكتوبر	نونبر	دجنبر
قروض للخزينة	**19.758**	**22.435**	**23.346**	**23.220**	**25.100**	**25.528**	**26.623**	**26.978**	**26.738**	**27.521**	**28.204**	**29.459**	**30.316**
تسهيلات الصندوق	11.521	13.862	14.668	14.516	15.670	15.762	16.882	16.789	16.693	17.126	16.986	18.110	17.861
الأوراق التجارية المسحوبة على المغرب	4.468	4.183	4.195	4.162	4.522	4.841	4.686	4.762	4.566	4.392	5.076	5.064	5.849
تسبيقات على البضائع وسندات التخزين	1.993	2.187	2.352	2.472	2.562	2.468	2.655	2.944	3.196	3.394	3.307	3.438	3.183
خصم الشيكات	231	610	579	443	547	552	524	614	512	588	667	678	1.295
تسبيقات مختلفة	1.545	1.593	1.552	1.627	1.799	1.905	1.876	1.869	1.771	2.021	2.168	2.169	2.128
قروض أخرى	**21.241**	**21.349**	**21.340**	**21.542**	**21.564**	**21.838**	**22.165**	**22.850**	**23.196**	**23.363**	**23.262**	**23.351**	**24.890**
قروض للتجهيز	5.828	5.880	5.999	6.112	6.183	6.392	6.505	6.622	6.773	6.874	7.070	7.210	7.457
قروض للتصدير	7.207	6.946	6.672	6.579	6.246	6.284	6.256	6.599	6.472	6.357	6.059	5.950	6.444
قروض للسكنى	3.182	3.235	3.244	3.245	3.276	3.363	3.412	3.494	3.626	3.711	3.794	3.831	3.937
قروض للاستهلاك	1.524	1.513	1.506	1.522	1.520	1.562	1.630	1.694	1.717	1.716	1.759	1.778	1.877

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

بملايين الدراهم	1990	1991											
	دجنبر	يناير	فبراير	مارس	أبريل	مايو	يونيو	يوليوز	غشت	شتنبر	أكتوبر	نونبر	دجنبر
قروض للمؤسسات المالية المتخصصة	269	424	497	464	578	599	611	690	688	648	652	526	988
ديون مشكوك في تحصيلها ومتنازع عليها	2.110	2.215	2.260	2.320	2.397	2.419	2.449	2.469	2.489	2.530	2.496	2.556	2.739
اعتمادات أخرى	1.121	1.136	1.162	1.300	1.364	1.219	1.302	1.282	1.431	1.527	1.432	1.500	1.448
المجموع *	**40.999**	**43.784**	**44.686**	**44.762**	**46.664**	**47.366**	**48.788**	**49.828**	**49.934**	**50.884**	**51.466**	**52.810**	**55.206**
* منها :													
قروض لأجل قصير	31.760	34.444	35.237	35.206	36.990	37.447	38.715	39.562	39.292	40.047	40.319	41.462	43.506
قروض لأجل متوسط	7.091	7.183	7.264	7.370	7.452	7.672	7.795	7.933	8.175	8.309	8.559	8.733	9.032
قروض لأجل طويل	2.148	2.157	2.185	2.186	2.222	2.247	2.278	2.333	2.467	2.528	2.588	2.615	2.668

المصدر : بنك المغرب.

م. 54 - بيان تطور إلتجاء البنوك لمعهد الاصدار

بملايين الدراهم	يناير	فبراير	مارس	أبريل	مايو	يونيو	يوليوز	غشت	شتنبر	أكتوبر	نونبر	دجنبر
1989												
إلتجاء بواسطة سندات عمومية	4.150	3.120	4.845	5.721	6.347	7.919	9.608	9.925	12.203	12.317	12.300	8.448
إلتجاء بواسطة سندات خصوصية	3.818	3.948	4.165	3.801	3.665	3.713	4.052	4.314	4.336	3.462	3.212	3.900
إلتجاء بواسطة سندات متوسطة الأجل	–	–	–	–	60	68	80	95	114	141	98	144
المجموع (1)	**7.968**	**7.068**	**9.010**	**9.522**	**10.072**	**11.700**	**13.740**	**14.334**	**16.653**	**15.920**	**15.610**	**12.492**
المتوسط اليومي للإلتجاءات	8.168	7.853	8.189	8.790	9.784	10.834	12.643	14.455	13.952	16.015	15.880	12.065
1990												
إلتجاء بواسطة سندات عمومية	8.150	7.502	8.156	8.817	7.000	8.410	7.000	7.002	6.534	5.410	4.461	2.202
إلتجاء بواسطة سندات خصوصية	3.404	3.753	3.558	3.470	3.591	4.001	3.349	3.224	3.754	2.748	3.249	3.075
إلتجاء بواسطة سندات متوسطة الأجل	180	135	85	140	292	327	404	425	590	527	590	585
المجموع (1)	**11.734**	**11.390**	**11.799**	**12.427**	**10.883**	**12.738**	**10.753**	**10.651**	**10.878**	**8.685**	**8.300**	**5.862**
المتوسط اليومي للإلتجاءات	12.108	11.637	11.661	11.460	11.798	11.156	14.976	14.589	14.269	9.911	8.643	6.910
1991												
إلتجاء بواسطة سندات عمومية	4.670	3.646	768	2.400	2.257	5.187	4.159	5.079	5.574	3.650	7.633	5.100
إلتجاء بواسطة سندات خصوصية	3.570	4.028	3.664	3.031	3.231	3.203	2.721	2.952	2.742	2.761	3.525	2.649
إلتجاء بواسطة سندات متوسطة الأجل	511	353	291	257	304	269	304	426	424	414	573	649
المجموع (1)	**8.751**	**8.027**	**4.723**	**5.688**	**5.792**	**8.659**	**7.184**	**8.457**	**8.740**	**6.825**	**11.731**	**8,398**
المتوسط اليومي للإلتجاءات	7.984	9.259	7.120	5.846	5.823	6.313	7.226	8.540	8.684	9.467	10.334	9.925

(1) الإلتجاءات في نهاية الشهر ـ أرقام مأخوذة من الإحصائيات النقدية.

المصدر : بنك المغرب.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

م. 55 ـ معدلات الفائدة الدائنة
(المعدلات السنوية بالنسبة المائوية)

	المعدلات الجاري بها العمل	
	في 31 - 12 - 1991	في ماي 1992
1. بنوك الودائع والمؤسسات المالية المتخصصة		
ا ـ حسابات تحت الطلب		
حسابات عادية	دون مقابل	دون المقابل
شركات التأمين وإعادة التأمين ومؤسسات الضمان	5	5
حسابات لدى الصندوق الوطني للقرض الفلاحي	5 (حد أقصى)	5 (حد أقصى)
ب ـ الحسابات على الدفاتر		
الصندوق الوطني للقرض الفلاحي	9 (حد أقصى)	9 (حد أقصى)
البنوك و مؤسسات أخرى	8.5 (حد أدنى)	8.5 (حد أدنى)
ج ـ الودائع بالدرهم القابل للتحويل (تحت الطلب ولأجل)	معدل حر	معدل حر
د ـ الحسابات لأجل وسندات الصندوق		
لمدة 3 أشهر	8.5 (حد أدنى)	معدل حر
لأكثر من 3 أشهر	معدل حر	معدل حر
2. صندوق التوفير الوطني	9	9
3. أذينات وسندات صادرة عن المؤسسات المالية المتخصصة		
أذينات لمدة سنة يصدرها الصندوق الوطني للقرض الفلاحي	4.25	4.25
أذينات لمدة 5 سنوات	معدل حر	معدل حر
سندات إلزامية لمدة 15 سنة	11	من 11 إلى 12
4. أوراق الخزينة	**معدل حر**	**معدل حر**
5. الخزينة		
أ ـ أذينات على صيغ موجهة للجمهور		
ـ لمدة 6 أشهر	9.5	9.5
ـ لمدة سنة واحدة	11	11
ـ لمدة ثلاث سنوات	12	12
ـ لمدة خمس سنوات	13	13

bomaroc.com

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

	المعدلات الجاري بها العمل	
	في 31 - 12 - 1991	في ماي 1992
ب ـ أذينات في الحساب الجاري		
(مخصصة للبنوك والمؤسسات المالية وبعض الشركات)		
ـ إكتتابات إلزامية		
(الحد الأدنى من السندات العمومية)	4.25	4.25
ـ إكتتابات حرة		
(السوق النقدية)	معدل السوق	معدل السوق
ج ـ أذينات لمدة 10 سنوات		
« احتياطي الاستثمار »	8	8
د ـ سندات إلزامية للدولة أو مضمونة من طرف الدولة		
ـ لمدة 5 سنوات		11.5
ـ لمدة 8 سنوات		من 11.5 إلى 12
ـ لمدة 15 سنة	11	من 11 إلى 12

المصدر : بنك المغرب.

م. 56 ـ معدلات إعادة التمويل لدى بنك المغرب
(المعدلات السنوية بالنسبة المائوية)

	المعدلات الجاري بها العمل	
	في 31 - 12 - 1991	في ماي 1992
1 . تسهيلات للبنوك		
الديون المترتبة على الخارج وتسليفات التمويل المسبق للصادرات	7	8
قروض متوسطة الاجل قابلة لاعادة الخصم (مقاولات صغرى ومتوسطة)	7	8
تسبيقات داخل السوق النقدية		
(سندات عمومية أو خصوصية)	معدل متغير	معدل متغير
تسبيقات خاصة للبنوك	18	18
2 . تسليفات للدولة		
إلى جانب التسبيقات الاتفاقية والقانونية يقدم بنك المغرب للخزينة مساعدات أخرى بالشروط التالية :		
تسبيقات على سندات الصندوق الوطني للقرض الفلاحي تعبئة السفاتج الجمركية تسبيقات على سندات الالتزام المكفولة	8.5	8.5

المصدر : بنك المغرب.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

م. 57 ـ معدلات الفائدة المدينة
(المعدلات السنوية بالنسبة المائوية)

	المعدلات الجاري بها العمل	
	في 31 - 12 - 1991	في ماي 1992
أ. القروض القصيرة الاجل		
كافة القروض (1)	معدل حر	معدل حر
ماعدا :		
ـ الديون على الخارج وتسليفات التمويل المسبق للصادرات	9	10
ـ القروض المضمونة من طرف الصندوق المغربي للصفقات	11	11
ـ سندات تخزين الحبوب	8	8
ب. القروض المتوسطة الاجل		
كافة القروض (1)	معدل حر	معدل حر
ماعدا :		
ـ القروض المزدوجة الممنوحة لبعض المقاولين	9	9
ـ القروض القابلة للتعبئة (مقاولات صغرى ومتوسطة)	12	12
ج. القروض الطويلة الاجل		
كافة القروض (1)	معدل حر	معدل حر

(1) لا يمكن لمعدلات الفائدة المطبقة من طرف البنوك والمؤسسات المالية المتخصصة أن تفوق بأكثر من الثلث السعر المرجعي كما يصدر عن بنك المغرب. يتمثل هذا الاخير في المعدل المتوسط المرجح للودائع لأمد ستة أشهر وإثنى عشر شهرا خلال الشهر الأخير.

المصدر : بنك المغرب.

م. 58 ـ أسعار أهم العملات الأجنبية المسعرة من طرف بنك المغرب(1)
(أسعار التحويل)

	نهاية دجنبر 1990		نهاية مارس 1991		نهاية يونيو 1991		نهاية شتنبر 1991		نهاية دجنبر 1991	
	شراء	بيع	شراء	بيع	شراء	بيع	شراء	بيع	شراء	بيع
1 فرنك فرنسي	1,57698	1,58172	1,52735	1,53655	1,51335	1,52245	1,53779	1,54705	1,56861	1,57805
1 دولار الولايات المتحدة الأمريكية	8,0213	8,0644	8,8739	8,9458	9,2896	9,3638	8,7046	8,7756	8,1159	8,1838
1 جنيه إسترليني	15,457	15,532	15,393	15,514	15,066	15,184	15,247	15,367	15,185	15,306
1 مارك ألماني	5,3551	5,3813	5,1728	5,2138	5,1248	5,1654	5,2360	5,2775	5,3541	5,3965
1 فلوران هولندي	4,7474	4,7706	4,5893	4,6256	4,5497	4,5856	4,6453	4,6820	4,7528	4,7903
100 فرنكات بلجيكية	25,930	26,053	25,147	25,342	24,899	25,091	25,414	25,611	26,005	26,207
1 فرنك سويسري	6,2631	6,2940	6,0806	6,1290	5,9553	6,0027	6,0030	6,0510	5,9908	6,0389

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

	نهاية دجنبر 1990		نهاية مارس 1991		نهاية يونيو 1991		نهاية شتنبر 1991		نهاية دجنبر 1991	
	شراء	بيع	شراء	بيع	شراء	بيع	شراء	بيع	شراء	بيع
1000 ليرة إيطالية . . .	7,1096	7,1443	6,9537	7,0085	6,8899	6,9442	6,9981	7,0533	7,0749	7,1307
100 شلين نمساوي . . .	76,057	76,413	73,546	74,112	72,807	73,367	74,415	74,987	76,093	76,677
100 بسيطة إسبانية . . .	8,3980	8,4378	8,3559	8,4204	8,1734	8,2366	8,2662	8,3302	8,4005	8,4656
100 ين ياباني	5,9087	5,9386	6,3250	6,3748	6,7279	6,7799	6,5542	6,6054	6,5084	6,5596

(1) يقوم بنك المغرب كذلك كل يوم عمل بتسعير العملات التالية : الدولار الكندي، الكرونا النرويجية، الكرونا السويدية، الكرونا الدنماركية، الاسكويدو البرتغالي، المارك الفنلاندي، الدينار التونسي، الدينار الكويتي، الريال السعودي، درهم الامارات العربية المتحدة، الاوقية الموريطانية والوحدة النقدية الأوروبية.

المصدر : بنك المغرب.

bomaroc.com

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

ظهير شريف رقم 1.92.171 صادر في 23 من ربيع الآخر 1413 (21 اكتوبر 1992) بتخويل الوزير الأول صلاحية تكليف أعضاء الحكومة القيام مقام زملائهم الذين يتغيبون أو يحول مانع بينهم وبين مزاولة مهام منصبهم.

الحمد لله وحده

الطابع الشريف – بداخله :

(الحسن بن محمد بن يوسف بن الحسن الله وليه)

يعلم من ظهيرنا الشريف هذا أسماه الله وأعز أمره اننا :

بناء على الدستور ولاسيما الفصل 24 منه ،

أصدرنا أمرنا الشريف بما يلي :

المادة الأولى

للوزير الأول أن يكلف أعضاء الحكومة القيام مقام زملائهم الذين يتغيبون أو يحول مانع بينهم وبين مزاولة مهام منصبهم.

المادة الثانية

ينشر ظهيرنا الشريف هذا في الجريدة الرسمية.

وحرر بالرباط في 23 من ربيع الآخر 1413 (21 اكتوبر 1992).

وقعه بالعطف :

الوزير الأول ،

الامضاء : محمد كريم العمراني.

مرسوم رقم 2.91.267 صادر في 15 من ربيع الآخر 1413 (13 أكتوبر 1992) بتغيير وتتميم القرار الصادر في 12 من ربيع الآخر 1372 (30 ديسمبر 1952) بتنظيم اقامة واستعمال المحطات الخاصة للاتصالات اللاسلكية.

الوزير الاول ،

بعد الاطلاع على الظهير الشريف الصادر في 27 من ربيع الآخر 1343 (25 نوفمبر 1924) المتعلق باحتكار الدولة في ميداني التلغراف والتليفون السلكي أو اللاسلكي ، كما وقع تغييره وتتميمه بالظهير الشريف بتاريخ 9 رمضان 1368 (6 يوليو 1949) ولاسيما الفصلين 3 و 4 منه ؛

وعلى القرار الصادر في 12 من ربيع الآخر 1372 (30 ديسمبر 1952) بتنظيم اقامة واستعمال المحطات الخاصة للاتصالات اللاسلكية ، كما وقع تغييره وتتميمه ؛

وبعد دراسة المشروع في المجلس الوزاري المنعقد في 10 صفر 1413 (10 أغسطس 1992) ،

رسم ما يلي :

المادة الاولى

تغير وتتم على النحو التالي احكام الفصل الاول من القرار المشار اليه اعلاه اعلاه الصادر في 12 من ربيع الآخر 1372 (30 ديسمبر 1952) :

« الفصل 1. – لاجل تطبيق هذا القرار يراد بالعبارات التالية :

« أ) .....

« ب) .....

« ج) .....

« د) مصلحة راديوفونية : مصلحة للاتصال اللاسلكي يكون ارسالها معدا « ليلتقطه الجمهور مباشرة بوجه عام ، ويمكن ان يكون ارسال هذه المصلحة « صوتيا أو تلفزيونيا ؛

« هـ) مصلحة راديوفونية عبر اقمار صناعية : مصلحة للاتصال اللاسلكي « تكون فيها الاشارات التي تصدرها أو تنقلها محطات فضائية معدة ليلتقطها « الجمهور مباشرة بوجه عام ؛

« و) محطة فضائية : محطة تقع على جرم يوجد فيما وراء الجزء الرئيسي « للطبقة الهوائية المحيطة بالارض أو تكون معدة للذهاب الى ما وراء « هذا الجزء ؛

« ز) محطة أرضية : محطة تقع اما على سطح الارض واما بالجزء « الرئيسي من الطبقة الهوائية المحيطة بالارض وتعد للاتصال :

« – مع واحدة أو أكثر من المحطات الفضائية ؛

« – أو مع واحدة أو أكثر من المحطات المماثلة بواسطة واحد أو أكثر من « الاقمار الصناعية العاكسة والاجرام الفضائية الاخرى. »

المادة الثانية

يتمم القرار المشار اليه أعلاه الصادر في 12 من ربيع الآخر 1372 (30 ديسمبر 1952) بجزء ثان مكرر هذا نصه :

« الجزء الثاني المكرر

« المحطات الارضية لالتقاط الاشارات الراديوفونية « الصادرة عن اقمار صناعية

« الفصل 14 – 2. – استعمال المحطات الارضية الفردية أو الجماعية « الخاصة لالتقاط الاشارات الراديوفونية الصادرة عن اقمار صناعية يتوقف « على تقديم تصريح به يسلم للسلطة الحكومية المكلفة بالاعلام.

« وتحدد اجراءات القيام بهذا التصريح بقرار للسلطة الحكومية المشار اليها « أعلاه. »

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

« الفصل 14 – 3. – يجب على من يصنع المحطات المشار اليها في
« الفصل 14 – 2 اعلاه أو يستوردها أو يشتريها لبيعها أن يودع قبل تسويقها
« طلبا للموافقة عليها لدى السلطة الحكومية المكلفة بالبريد والاتصالات السلكية
« واللاسلكية فيما يخص كل نوع من المعدات المستوردة أو المصنوعة.

« ولا يمكن أن تمنح الموافقة الا اذا كانت المواصفات التقنية للمعدات
« المستوردة أو المصنوعة مطابقة للمواصفات المحددة في تعليمات صادرة عن
« السلطة الحكومية الآنفة الذكر. »

« الفصل 14 – 4. – زيادة على التصريح المنصوص عليه في
« الفصل 14 – 2 اعلاه لا يمكن أن تقام المحطات الارضية الجماعية
« لالتقاط الاشارات الراديوفونية الصادرة عن اقمار صناعية الا بعد
« الحصول على الرأي التقني للسلطة الحكومية المكلفة بالبريد والاتصالات
« السلكية واللاسلكية.

« وتحدد اجراءات تطبيق هذا الفصل بقرار للسلطة الحكومية الآنفة
« الذكر. »

« الفصل 14 – 5. – لا يجوز ان تستعمل المحطات المشار اليها في
« الفصل 14 ـ 2 أعلاه إلا لالتقاط برامج راديوفونية. »

« الفصل 14 ـ 6. – يجب ألا تتسبب المحطات الأرضية لالتقاط الاشارات
« الراديوفونية الصادرة عن اقمار صناعية في اية عرقلة لسير المحطات
« المجاورة لها. »

المادة الثالثة

كل من توجد في حوزته في تاريخ نشر هذا المرسوم في الجريدة الرسمية محطة ارضية لالتقاط الاشارات التليفزيونية عبر اقمار صناعية يجب عليه ان يصرح بها الى الوزير المكلف بالاعلام قصد تسوية وضعيته داخل أجل لا يزيد على ثلاثة أشهر من التاريخ المذكور.

المادة الرابعة

يسند تنفيذ هذا المرسوم الذي ينشر في الجريدة الرسمية الى وزير الداخلية والاعلام ووزير البريد والاتصالات السلكية واللاسلكية كل واحد منهما فيما يخصه.

وحرر بالرباط في 15 من ربيع الآخر 1413 (13 أكتوبر 1992).

الامضاء : محمد كريم العمراني.

وقعه بالعطف :
وزير الداخلية والاعلام ،
الامضاء : ادريس البصري.

وزير البريد والاتصالات السلكية واللاسلكية ،
الامضاء : عبد السلام احيزون.

مرسوم بقانون رقم 2.91.388 صادر في 15 من ربيع الآخر 1413 (13 أكتوبر 1992) بإحداث رسم على إقامة المحطات الارضية الخاصة المعدة لالتقاط الاشارات الاذاعية التلفزية الصادرة عن أقمار صناعية.

الوزير الأول ،

بناء على الدستور وخصوصا الفصل 54 منه ؛

بعد دراسة المشروع في المجلس الوزاري المجتمع في 10 صفر 1413 (10 أغسطس 1992) ؛

وموافقة لجنة المالية والتخطيط والتنمية الجهوية بمجلس النواب ،

رسم ما يلي :

المادة الأولى

يحدث رسم على إقامة المحطات الارضية الفردية والجماعية الخاصة المعدة لالتقاط الاشارات الاذاعية التلفزية الصادرة عن الاقمار الصناعية.

المادة الثانية

يحدد الرسم المنصوص عليه في المادة الأولى أعلاه بخمسة آلاف (5.000) درهم عن كل محطة التقاط فردية.

وإذا كانت محطة الالتقاط الارضية معدة لاستخدام جماعي يؤدي كل مستعمل مبلغ ألف (1.000) درهم على ألا يقل ما يؤديه جميع مستعملي المحطة خمسة آلاف (5.000) درهم.

ولا تسري أحكام الفقرة السابقة على المؤسسات الفندقية التي تؤدي مبلغ خمسة آلاف (5.000) درهم لا غير مهما كان عدد مستعملي محطة الالتقاط الارضية المقامة بها.

المادة الثالثة

تعفى من الرسم المنصوص عليه في المادة الاولى اعلاه محطات الالتقاط الارضية المقامة بالقصور الملكية والسفارات والمصالح الثقافية الاجنبية ومحطات التلفزيون.

المادة الرابعة

يؤدي الرسم مقتني أو مقتنو محطة الالتقاط الارضية أو المالكون لها ، ويدفع مبلغه الى صندوق قابض المالية التابع له المكان الذي ستقام فيه المحطة ، وذلك خلال الشهر التالي للشهر الذي يتم فيه الاقتناء بالنسبة للمقتنين الجدد وثلاثة أشهر ابتداء من تاريخ دخول هذا المرسوم في حيز التطبيق بالنسبة للمالكين.

ويضاف الوصل المثبت لاداء الرسم الى التصريح الاداري بإقامة أو امتلاك محطة الالتقاط المقرر الادلاء به في النصوص التنظيمية الجاري بها العمل.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

المادة الخامسة

اذا لم يؤد الرسم داخل الأجلين المنصوص عليهما في المادة السابقة وجب على المدين به أن يدفع زيادة على مبلغه 10 % من مقداره وتضاف الى ذلك علاوة 3 % عن شهر التأخير الاول و 2 % عن كل شهر أو كسر شهر آخر يمضي بين تاريخ استحقاق الرسم وتاريخ أدائه.

المادة السادسة

تؤدى عن عدم الادلاء بالتصريح المشار اليه في الفقرة الأخيرة من المادة 4 أعلاه غرامة تساوي مرتين قيمة المعدات غير المصرح بها.

ويتم استخلاص الرسم والغرامة طبقا للقوانين الجاري بها العمل وخاصة الظهير الشريف الصادر بتاريخ 20 من جمادى الأولى 1354 (21 أغسطس 1935) بسن نظام المتابعات في ميدان الضرائب المباشرة والرسوم التي في حكمها وغير ذلك من الديون التي يستوفيها مأمورو الخزينة.

المادة السابعة

ينشر هذا المرسوم بقانون في الجريدة الرسمية ويعرض على مجلس النواب للمصادقة عليه.

وحرر بالرباط في 15 من ربيع الآخر 1413 (13 أكتوبر 1992).

الامضاء : محمد كريم العمراني.

وقعه بالعطف :
وزير الداخلية ،
الامضاء : ادريس البصري.
وزير المالية ،
الامضاء : محمد برادة.

قرار لوزير الداخلية والاعلام رقم 1608.92 صادر في 15 من ربيع الآخر 1413 (13 أكتوبر 1992) في شأن التصريح باقامة المحطات الارضية الخاصة المعدة لالتقاط الاشارات الاذاعية التلفزية الصادرة عن اقمار صناعية.

وزير الداخلية والاعلام ،

بناء على القرار الصادر في 12 من ربيع الآخر 1372 (30 ديسمبر 1952) بتنظيم اقامة واستعمال المحطات الخاصة للاتصالات اللاسلكية ، كما وقع تغييره وتتميمه بالمرسوم رقم 2.91.267 بتاريخ 15 من ربيع الآخر 1413 (13 اكتوبر 1992) ،

قرر ما يلي :

المادة الاولى

التصريح باقامة المحطات الارضية الخاصة المعدة لالتقاط الاشارات الاذاعية التلفزية عبر اقمار صناعية يجب أن يحرر في المطبوع الملحق نموذجه بهذا القرار.

ويوضع المطبوع المذكور رهن تصرف المعنيين بالامر لدى مصالح محصل المالية التابع له المكان الذي ستقام فيه المحطة.

المادة الثانية

ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية.

وحرر بالرباط في 15 من ربيع الآخر 1413 (13 اكتوبر 1992)

الامضاء : ادريس البصري.

*
**

bomaroc.com

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

المملكة المغـربية
وزارة الاعـلام

تصريـــح

بالاستعمال الخاص لمحطات التقاط الاشارات الراديوفونية عبر الأقمار الصناعية

☐ جهاز يركب لأول مرة ☐ جهاز سبق تركيبه ☐ تغيير الجهاز (1)

معلومات إدارية

- لقب واسم المستعمل أو المؤسسة المستعملة: .....
- العنوان الشخصي: ..... رقم الهاتف .....
- المهنـــــة: ..... رقم بطاقة التعريف الوطنية .....
- العنوان المهني: ..... رقم الهاتف .....

معلومات تقنية

نوع الإلتقاط : ☐ فردي ☐ فندق أو ما شابهه ☐ جماعي (عدد المستفيدين .....)(2)

عنوان المحطة: .....
تاريخ الاقتناء: .....

مجالات الترددات : ☐ 2.5 - 2.690 جيغاهيرتز ☐ 3,7 - 4,2 جيغاهيرتز ☐ 10,7 - 12,75 جيغاهيرتز

الأجهزة المقرر تركيبها	علامة الصانع	النمط	الصنف (3)

البائع و/أو مركب المحطة (4)

اللقب والإسم: .....
الخاتم التجاري:

الرسم الخاص بالتركيب (5)

تم أداؤه يوم: .....
المبلغ : .....
رقم الوصل : .....
خاتم وتوقيع المحصل :

المستفيـد

أنا الموقع أسفله، أشهد بشرفي أن المحطة الأرضية موضوع هذا التصريح سيتم إستغلالها طبقا للبيانات المنصوص عليها أعلاه وللشروط التقنية وشروط الإستغلال المطبقة على هذا النوع من الإتصال.

وحرر في ..... يوم ..... التوقيع :

(1) بين هل يتعلق الأمر بـ : ☐ بيع ☐ تغيير عنوان ☐ مستعمل جديد
(2) يرفق التصريح بالقائمة الكاملة للمستعملين مع رقم سكناهم ورقم بطاقة تعريفهم الوطنية.
(3) الصنف «1»: محطـــات ارضيـــة لا يتعـــدى قطـــر دائرة هـــوائيهـــا متراواحـــدا
الصنف «2»: محطـــات ارضيـــة يتراوح قطـــر دائرة هـــوائيهـــا مـــا بين متر ومترين
الصنف «3»: محطـــات ارضيـــة يتراوح قطـــر دائرة هـــوائيهـــا مـــا بين مترين وثـــلاثـــة امتـــار
الصنف «4»: محطـــات ارضيـــة يتعـــدى قطـــر دائرة هـــوائيهـــا ثـــلاثـــة امتـــار
الصنف «5»: محطات ارضية ذات احجام أخرى.
(4) عند الاقتضاء
(5) يباشر اداء الرسم بصندوق محصل المالية التابع له المكان الذي تركب فيه المحطة.

bomaroc.com

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

مرسوم رقم 2.92.737 صادر في 15 من ربيع الآخر 1413 (13 أكتوبر 1992) بالاذن للشركة الوطنية « الخطوط الملكية المغربية » « R.A.M » باحداث وليدة لها تسمى « NATIONAL MARKETING COMPANY AMADEUS MAROC ».

الوزير الأول ،

بناء على المادة 8 من القانون رقم 39.89 المأذون بموجبه في تحويل منشآت عامة الى القطاع الخاص الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.90.01 بتاريخ 15 من رمضان 1410 (11 ابريل 1990) ،

بيان الاسباب :

نظرا لما تعرفه السوق الوطنية لوكالات الأسفار من تزايد في نسبة استعمال الآلية ولكون التجربة تظهر أن أنظمة التوزيع أصبحت الآن تعد بمثابة احد الأسلحة المستخدمة في المنافسة التجارية بين الشركات فإن أي تأخير في هذا المجال مثل الوضع غير الملائم للرحلات الجوية على شاشات الحجز يلحق ضررا هاما بالمجال الاقتصادي ؛

ولهذا لا ينبغي أن تظل السوق الوطنية على هامش التطورات التكنولوجية المسجلة في هذا الميدان ؛

ورغبة في النهوض بتنمية هذا القطاع في المغرب تعتزم الشركة الوطنية « الخطوط الملكية المغربية » القيام بمشاركة مع مؤسسة « Amadeus Global Travel Distribution » بإحداث شركة مساهمة يجرى عليها القانون المغربي الخاص ويكون الغرض منها توزيع منتجات « Amadeus » لدى وكالات الأسفار بالمغرب وكذا تأهيل مستخدمي هذه الوكالات ؛

ورعيا للنتائج المناسبة التي أسفرت عنها دراسة صلاحية المشروع وآثاره الاجتماعية الاقتصادية الايجابية ولكون هذا المشروع سيمكن انجازه من تحسين جودة الخدمات ومردودية وكالات الأسفار وغيرها من وسطاء السياحة المغاربة ؛

وباقتراح من الوزير المكلف بتحويل منشآت عامة للقطاع الخاص ،

رسم ما يلي :

المادة الأولى

يؤذن للشركة الوطنية « الخطوط الملكية المغربية « R.A.M » بالمساهمة ضمن حدود 95 ٪ مع مؤسسة « Amadeus Global Travel Distribution » في رأس مال شركة مساهمة يجري عليها القانون المغربي الخاص ويكون الغرض منها توزيع منتجات « Amadeus » لدى وكالات الأسفار المغربية.

المادة الثانية

يسند تنفيذ هذا المرسوم الذي ينشر في الجريدة الرسمية الى وزير النقل ووزير المالية كل واحد منهما فيما يخصه.

وحرر بالرباط في 15 من ربيع الآخر 1413 (13 اكتوبر 1992).

الامضاء : محمد كريم العمراني.

وقعه بالعطف :

وزير النقل ،

الامضاء : الراشدي الفزواني.

وزير المالية ،

الامضاء : محمد برادة.

قرار مشترك لوزير الفلاحة والاصلاح الزراعي ووزير المالية رقم 1366.92 صادر في 16 من ربيع الأول 1413 (14 سبتمبر 1992) بنسخ القرار رقم 1242.91 الصادر في 14 من ربيع الأول 1412 (24 سبتمبر 1991) بتحديد الاسعار المدعومة التي على مؤسسات تسويق البزور أن تبيع بها للفلاحين البذور المعتمدة.

وزير الفلاحة والاصلاح الزراعي ،

ووزير المالية ،

بعد الاطلاع على الظهير الشريف رقم 1.69.169 الصادر في 10 جمادى الاولى 1389 (24 يوليو 1969) بتنظيم انتاج وتسويق البذور والغراس ، كما وقع تتميمه بالظهير الشريف المعتبر بمثابة قانون رقم 1.76.742 بتاريخ 5 شوال 1379 (19 سبتمبر 1977) ولاسيما الفقرة 2 بالفصل 7 منه ؛

وعلى قرار وزير الفلاحة والاصلاح الزراعي رقم 815.91 الصادر في 19 من ذي القعدة 1411 (3 يونيو 1991) بتحديد الأسعار التي تشترى بها من المنتجين وتباع بها للمستخدمين البذور المعتمدة للقمح الصلب والقمح اللين والشعير والتريتكال ،

قررا ما يلي :

المادة الأولى

ينسخ القرار رقم 1242.91 الصادر في 14 من ربيع الأول 1412 (24 سبتمبر 1991) بتحديد الأسعار المدعومة التي على مؤسسات تسويق البزور أن تبيع بها للفلاحين البذور المعتمدة.

المادة الثانية

ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية.

وحرر بالرباط في 16 من ربيع الأول 1413 (14 سبتمبر 1992).

وزير الفلاحة والاصلاح الزراعي ،

الامضاء : عثمان الدمناتي.

وزير المالية ،

الامضاء : محمد برادة.

قرار لوزير المالية رقم 1382.92 صادر في 8 ربيع الآخر 1413 (6 اكتوبر 1992) بتحديد قيمة استرداد الدولة لسندات الاقتراض المغربي لسنة 1952 المترتبة عليه فائدة سعرها 4.50 ٪ والمضمون رأس ماله.

وزير المالية ،

بعد الاطلاع على الظهير الشريف الصادر في 29 من ذي الحجة 1371 (20 سبتمبر 1952) بالاذن للحكومة في اصدار اقتراضات لأجل طويل ، ولاسيما الفصل الرابع منه ؛

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

وعلى الفصلين 4 و 5 من القرار الصادر في 26 سبتمبر 1952 بتحديد شروط اصدار اقتراض بفائدة سعرها 4,50 ٪ يكون راس ماله مضمونا ، ويقتصر الاكتتاب فيه على شركات التأمين والرسملة ؛

وعلى الأسعار المتعامل بها فيما يخص القطعة الذهبية الفرنسية من فئة عشرين فرنكا في السوق الحرة للمواد الذهبية بباريس خلال المائة برصة السابقة لتاريخ 13 من ذي الحجة 1412 (15 يونيو 1992) ،

قرر ما يلي :

المادة الأولى

فيما بين فاتح يوليو و 31 ديسمبر 1992 تحدد بمائة وثمانية وثلاثين الفا ومائة واثنين وعشرين درهما وخمسين سنتيما (138.122,50) القيمة التي تسترد بها الدولة سند الاقتراض المغربي لسنة 1952 المترتبة عليه فائدة سعرها 4,50 ٪ والمضمون راس ماله ، وذلك في مقابل الرسوم المستحقة على نقل الملكية.

المادة الثانية

ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية.

وحرر بالرباط في 8 ربيع الآخر 1413 (6 أكتوبر 1992).

الامضاء : محمد برادة.

قرار لوزير المالية رقم 1552.92 صادر في 14 من ربيع الآخر 1413 (12 أكتوبر 1992) تحدد بموجبه فيما يخص محصول سنة 1992 اجراءات تطبيق المرسوم الملكي رقم 490.67 الصادر في 30 من جمادى الاولى 1387 (5 سبتمبر 1967) المحددة بموجبه شروط ضمان الدولة للسلفات التي تمنحها مؤسسات القرض عن الحبوب والقطاني والبزور الزيتية المرهونة.

وزير المالية ،

بناء على المرسوم الملكي رقم 490.67 الصادر في 30 من جمادى الاولى 1387 (5 سبتمبر 1967) المحددة بموجبه شروط ضمان الدولة للسلفات التي تمنحها مؤسسات القرض عن الحبوب والقطاني والبزور الزيتية المرهونة ؛

وبعد موافقة وزير الفلاحة والاصلاح الزراعي ،

قرر ما يلي :

المادة الأولى

تضمن الدولة ارجاع عشرين في المائة (20 %) من السلفات الممنوحة للشركة التعاونية الفلاحية عن محصول سنة 1992 من البزور الزيتية.

ويشمل هذا الضمان مجموع مبلغ السلفات الممنوحة خلال موسم 1992 ـ 1993.

المادة الثانية

يشترط للاستفادة من الضمان الآنف الذكر الا تتعدى السلفات الممنوحة عن كل قنطار مرهون :

- بزور دوار الشمس.....4.400 درهم للطن ؛
- بزور الكولزا.....4.100 درهم للطن.

المادة الثالثة

ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية.

وحرر بالرباط في 14 من ربيع الآخر 1413 (12 أكتوبر 1992).

الامضاء : محمد برادة.

قرار لوزير المالية رقم 1557.92 صادر في 18 من ربيع الآخر 1413 (16 اكتوبر 1992) بتغيير القرار رقم 1187.92 الصادر في 25 من صفر 1413 (25 اغسطس 1992) بتحديد شروط وكيفية اصدار صندوق التجهيز الجماعي ثلاثة اشطار من سندات لخمس عشرة سنة لا يجاوز مبلغها الاجمالي 450.000.000 درهم.

وزير المالية ،

بعد الاطلاع على قرار وزير المالية رقم 1187.92 الصادر في 25 من صفر 1413 (25 اغسطس 1992) بتحديد شروط وكيفية اصدار صندوق التجهيز الجماعي ثلاثة اشطار من سندات لخمس عشرة سنة لا يجاوز مبلغها الاجمالي اربعمائة وخمسين مليون درهم (450.000.000) ،

قرر ما يلي :

المادة الأولى

تغير على النحو التالي احكام المواد 1 و 2 و 3 من القرار المشار اليه اعلاه رقم 1187.92 بتاريخ 25 من صفر 1413 (25 اغسطس 1992) :

« المادة الأولى ـ يؤذن لصندوق التجهيز الجماعي أن يقوم
« في نطاق الضمان .....
« .....
« وفق الجدول الزمني التالي :

« الأشطار	فترات الاكتتاب	تواريخ الانتفاع
« 150.000.000 درهم	من 26 الى 28 اغسطس 1992	31 اغسطس 1992
« 150.000.000 درهم	من 13 الى 15 اكتوبر 1992	16 اكتوبر 1992
« 150.000.000 درهم	من 16 الى 18 نوفمبر 1992	19 نوفمبر 1992 »

« المادة الثانية ـ تصدر السندات المذكورة في قصاصات
« من فئة مائة وخمسين الف درهم (150.000) بسعر التكافؤ .....
« .....

(الباقي لا تغيير فيه).

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

« المادة الثالثة. ـ يتم استهلاك السندات .....
« ..... يبتدىء أولها يوم :
« 31 أغسطس 1993 ..... بالنسبة للشطر الأول.
« 16 أكتوبر 1993 ..... بالنسبة للشطر الثاني.
« 19 نوفمبر 1993 ..... بالنسبة للشطر الثالث. »

المادة الثانية

ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية.

وحرر بالرباط في 18 من ربيع الآخر 1413 (16 أكتوبر 1992).

الامضاء : محمد برادة.

استدراك خطأ وقع بالجريدة الرسمية عدد 4158 بتاريخ 7 محرم 1413 (8 يوليو 1992) صفحة 834

قرار مشترك للوزير الأول ووزير العدل رقم 849.92 صادر في 15 من ذي الحجة 1412 (17 يونيو 1992) بتعيين رجال الدرك المخولين صفة ضابط الشرطة القضائية.

بدلا من :

الاسم الشخصي والعائلي	رقم التسجيل
.....	.....
مولاي احفيظ البركة	7271/C
محمد موتشو	4793/C
.....	.....
.....	.....

يقرأ :

الاسم الشخصي والعائلي	رقم التسجيل
.....	.....
مولاي احفيظ البركة	7271/C
محمد لحيمر	5276/C
محمد موتشو	4793/C
.....	.....
.....	.....

bomaroc.com

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

نصوص خاصة

مرسوم رقم 2.92.646 صادر في فاتح ربيع الآخر 1413 (29 سبتمبر 1992) بالموافقة على مقرر المجلس الجماعي لسيدي قاسم (اقليم سيدي قاسم) الصادر بالاذن للجماعة في اخراج قطعة ارضية من ملكها العام وترتيبها في ملكها الخاص وتفويتها لفائدة بعض الخواص.

الوزير الأول ،

بناء على الظهير الشريف رقم 1.76.583 الصادر في 5 شوال 1396 (30 سبتمبر 1976) المعتبر بمثابة قانون يتعلق بالتنظيم الجماعي ، كما وقع تغييره أو تتميمه ؛

وعلى الظهير الشريف الصادر في 17 من صفر 1340 (19 أكتوبر 1921) في شأن الأملاك البلدية ، كما وقع تغييره أو تتميمه ؛

وعلى القرار الصادر في فاتح جمادى الأولى 1340 (31 ديسمبر 1921) بتحديد كيفية تدبير شؤون الأملاك البلدية ، كما وقع تغييره أو تتميمه ؛

وبعد الاطلاع على مقرر المجلس الجماعي لسيدي قاسم خلال دورته العادية المنعقدة بتاريخ 6 فبراير 1991 ؛

وباقتراح من وزير الداخلية وبعد استشارة وزير الأشغال العمومية والتكوين المهني وتكوين الأطر ووزير المالية ،

رسم ما يلي :

المادة الأولى

تخرج من حيز الأملاك الجماعية العامة لجماعة سيدي قاسم وتضم الى املاكها الخاصة قطعة أرضية مساحتها ستة أمتار مربعة (6 م²) واقعة بشارع محمد الخامس.

وقد رسمت حدود القطعة الأرضية المذكورة علاوة على ذلك بوضوح في المخطط المضاف الى أصل هذا المرسوم.

المادة الثانية

يوافق على مقرر المجلس الجماعي لسيدي قاسم (اقليم سيدي قاسم) الصادر في 6 فبراير 1991 بالاذن للجماعة في تفويت القطعة الأرضية المشار اليها في المادة الأولى أعلاه لفائدة السيدين اشفيق محمد والعشعوشي محمد بغية تسوية الوضعية القانونية لملكهما.

المادة الثالثة

ينجز التفويت الموافق عليه بهذا المرسوم بثمن اجمالي قدره اثنا عشر الف درهم (12.000 د) أي على أساس الفي درهم للمتر المربع (2.000 د/م²).

المادة الرابعة

يسند الى رئيس المجلس الجماعي لسيدي قاسم تنفيذ ما جاء في هذا المرسوم الذي ينشر بالجريدة الرسمية.

وحرر بالرباط في فاتح ربيع الآخر 1413 (29 سبتمبر 1992).

الامضاء : محمد كريم العمراني.

وقعه بالعطف :

وزير الداخلية ،

الامضاء : ادريس البصري.

مرسوم رقم 2.92.648 صادر في فاتح ربيع الآخر 1413 (29 سبتمبر 1992) بالموافقة على مقرر مجلس جماعة مدينة مراكش بالاذن للمدينة في أن تفوت بالتراضي قطعة أرضية من الأملاك البلدية الخاصة لفائدة شركة يحيى وفاطمة.

الوزير الأول ،

بناء على الظهير الشريف رقم 1.76.583 بتاريخ في 5 شوال 1396 (30 سبتمبر 1976) المعتبر بمثابة قانون يتعلق بالتنظيم الجماعي ، كما وقع تغييره وتتميمه ؛

وعلى الظهير الشريف الصادر في 17 من صفر 1340 (19 أكتوبر 1921) في شأن الأملاك البلدية ، كما وقع تغييره وتتميمه ؛

وعلى القرار الصادر في فاتح جمادى الأولى 1340 (31 ديسمبر 1921) بتحديد كيفية تدبير شؤون الأملاك البلدية ، كما وقع تغييره أو تتميمه ؛

وبعد الاطلاع على مداولة مجلس بلدية مدينة مراكش خلال دورته العادية المنعقدة بتاريخ 31 اغسطس 1989 ؛

وباقتراح من وزير الداخلية وبعد استشارة وزير المالية ،

رسم ما يلي :

المادة الأولى

يوافق على مقرر مجلس بلدية مراكش الصادر في 31 اغسطس 1989 بالاذن للمدينة في أن تفوت بالتراضي لفائدة شركة يحيى وفاطمة قطعة أرضية تبلغ مساحتها 4.469 م² تستخرج من الرسم العقاري رقم 2574 م/4 ، تقع بشارع فرنسا بالحي الشتوي بمراكش.

وقد رسمت حدود القطعة المذكورة بخط أحمر في المخطط المضاف الى أصل هذا المرسوم.

المادة الثانية

ينجز هذا التفويت بثمن اجمالي قدره مليون وخمسمائة وأربعة وستون الفا ومائة وخمسون درهما (1.564.150 درهم) أي على أساس ثلاثمائة وخمسين درهم للمتر المربع (350 د/م²).

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

المادة الثالثة

يسند الى رئيس المجلس البلدي لمدينة مراكش تنفيذ هذا المرسوم الذي ينشر بالجريدة الرسمية.

وحرر بالرباط في فاتح ربيع الآخر 1413 (29 سبتمبر 1992).

الامضاء : محمد كريم العمراني.

وقعه بالعطف :

وزير الداخلية ،

الامضاء : ادريس البصري.

مرسوم رقم 2.92.649 صادر في فاتح ربيع الآخر 1413 (29 سبتمبر 1992) بالموافقة على مقرر مجلس جماعة عين السبع الصادر بالاذن لهذه الجماعة في التخلي بالتراضي عن قطعة ارضية من الملك الجماعي الخاص لفائدة الدولة (الملك الخاص).

الوزير الاول ،

بناء على الظهير الشريف رقم 1.76.583 الصادر في 5 شوال 1396 (30 سبتمبر 1976) المعتبر بمثابة قانون يتعلق بالتنظيم الجماعي كما وقع تغييره أو تتميمه ؛

وعلى الظهير الشريف الصادر في 17 من صفر 1340 (19 اكتوبر 1921) في شأن الاملاك البلدية ، كما وقع تغييره أو تتميمه ؛

و على القرار الصادر في فاتح جمادى الاولى 1340 (31 ديسمبر 1921) بتحديد كيفية تدبير شؤون الاملاك البلدية ، كما وقع تغييره أو تتميمه ؛

وبعد الاطلاع على مقرر مجلس جماعة عين السبع خلال جلسته بتاريخ 20 من رجب 1409 (27 فبراير 1989) ؛

وباقتراح من وزير الداخلية وبعد استشارة وزير المالية ،

رسم ما يلي :

المادة الاولى

يوافق على مقرر مجلس جماعة عين السبع الصادر في 20 من رجب 1409 (27 فبراير 1989) بالاذن لهذه الجماعة في التخلي بالتراضي لفائدة الدولة (الملك الخاص) عن قطعة أرضية من الملك الجماعي الخاص بالغة مساحتها نحو سبعمائة وعشرة امتار مربعة (710 م²) مستخرجة من الرسم العقاري عدد 32/6384 والكائنة بمحاذاة ممر عين البرجة وعين السبع ، وذلك بهدف توسيع مدرسة احمد الراشدي.

وقد رسمت القطعة المذكورة بوضوح في المخطط المضاف الى اصل هذا المرسوم.

المادة الثانية

ينجز هذا التخلي بثمن إجمالي قدره مائة وسبعة آلاف وخمسمائة درهم (106.500 درهم) أي على أساس مائة وخمسين درهم للمتر المربع.

المادة الثالثة

يسند الى رئيس مجلس جماعة عين السبع تنفيذ هذا المرسوم الذي ينشر بالجريدة الرسمية.

وحرر بالرباط في فاتح ربيع الآخر 1413 (29 سبتمبر 1992).

الامضاء : محمد كريم العمراني.

وقعه بالعطف :

وزير الداخلية ،

الامضاء : ادريس البصري.

مرسوم رقم 2.92.650 صادر في فاتح ربيع الآخر 1413 (29 سبتمبر 1992) بالموافقة على مقرر مجلس جماعة سطات (إقليم سطات) الصادر بالاذن للجماعة في تفويت قطعة أرضية من ملكها الخاص لفائدة بنك المغرب.

الوزير الاول ،

بناء على الظهير الشريف رقم 1.76.583 الصادر في 5 شوال 1396 (30 سبتمبر 1976) المعتبر بمثابة قانون يتعلق بالتنظيم الجماعي ، كما وقع تغييره وتتميمه ؛

وعلى الظهير الشريف الصادر في 17 من صفر 1340 (19 اكتوبر 1921) في شأن الاملاك البلدية ، كما وقع تغييره أو تتميمه ؛

وعلى القرار الصادر في فاتح جمادى الأولى 1340 (31 ديسمبر 1921) بتحديد كيفية إدارة شؤون الاملاك البلدية ، كما وقع تغييره أو تتميمه ؛

وبعد الاطلاع على مقرر مجلس جماعة سطات خلال دورته العادية المنعقدة بتاريخ 16 من صفر 1412 (30 اغسطس 1991) ؛

وباقتراح من وزير الداخلية وبعد استشارة وزير المالية ،

رسم ما يلي :

المادة الأولى

يوافق على مقرر مجلس جماعة سطات الصادر في 16 من صفر 1412 (30 اغسطس 1991) بالاذن للجماعة في تفويت قطعة ارضية من ملكها الخاص مساحتها ستمائة وخمسون مترا مربعا (650 م²) تستخرج من الرسم العقاري رقم 2170 ت لفائدة بنك المغرب قصد بناء فرع له.

وقد رسمت حدود القطعة المذكورة علاوة على ذلك بوضوح في المخطط المضاف الى أصل هذا المرسوم.

المادة الثانية

ينجز التفويت الموافق عليه بموجب هذا المرسوم بثمن اجمالي قدره ستمائة وخمسون الف درهم (650.000 د) أي على أساس الف درهم للمتر المربع (1000 د/م²).

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

المادة الثالثة

يسند الى رئيس المجلس الجماعي لسطات تنفيذ ما جاء في هذا المرسوم الذي ينشر بالجريدة الرسمية.

وحرر بالرباط في فاتح ربيع الآخر 1413 (29 سبتمبر 1992).

الامضاء : محمد كريم العمراني.

وقعه بالعطف :

وزير الداخلية ،

الامضاء : ادريس البصري.

مرسوم رقم 2.92.658 صادر في فاتح ربيع الآخر 1413 (29 سبتمبر 1992) بالموافقة على مقرر مجلس جماعة احفير (اقليم وجدة) المتعلق بإخراج قطع ارضية عارية من الاملاك الجماعية العامة وضمها الى الأملاك الجماعية الخاصة وتفويتها لفائدة الخواص.

الوزير الأول ،

بناء على الظهير الشريف رقم 1.76.583 الصادر في 5 شوال 1396 (30 سبتمبر 1976) المعتبر بمثابة قانون يتعلق بالتنظيم الجماعي ، كما وقع تغييره أو تتميمه ؛

وعلى الظهير الشريف الصادر في 17 من صفر 1340 (19 اكتوبر 1921) في شأن الأملاك البلدية ، كما وقع تغييره أو تتميمه ؛

وعلى القرار الصادر في فاتح جمادى الأولى 1340 (31 ديسمبر 1921) بتحديد كيفية تدبير الأملاك البلدية ، كما وقع تغييره أو تتميمه ؛

وبعد الاطلاع على مقرر مجلس الجماعة الحضرية لاحفير خلال دورته العادية المنعقدة بتاريخ 15 من شوال 1411 (30 أبريل 1991) ؛

وباقتراح من وزير الداخلية وبعد استشارة وزير الأشغال العمومية والتكوين المهني وتكوين الاطر ووزير المالية ،

رسم ما يلي :

المادة الأولى

تخرج من حيز الأملاك الجماعية العامة لاحفير وتضم الى حيز املاكه الخاصة قطع أرضية عارية بالغة مساحتها حوالي مائتين واثنين وثلاثين مترا مربعا (232 م²).

وقد رسمت حدود القطع الأرضية علاوة على ذلك بوضوح في المخطط المضاف الى أصل هذا المرسوم

المادة الثانية

يوافق على مقرر المجلس الجماعي لاحفير (اقليم وجدة) الصادر في 15 من شوال 1411 (30 أبريل 1991) بالاذن للجماعة في التفويت بالتراضي للقطع الأرضية المشار اليها في المادة الأولى أعلاه لفائدة بعض الخواص المجاورين بهدف اجراء عملية التصفيف بشارع الدرفوفي وذلك حسب الجدول التالي :

الرقم الترتيبي	اسم المستفيد	رقم القطعة	مساحتها	ثمن المتر المربع	الثمن الاجمالي
			(بالمتر المربع)	(بالدرهم)	(بالدرهم)
1	بوغزديس عبد القادر	2	2	400	800
2	مستاري موسى	3	3	كذلك	1.200
3	ورشيد اليماني	11	11	كذلك	4.400
4	الحاج بنعدي مصطفى ومن معه	10	12	كذلك	4.800
5	حراك أحمد بن المكي	22	23	كذلك	9.200
6	ورشيد محمد	21	21	كذلك	8.400
7	ورشيد محمد	20	20	كذلك	8.000
8	الحاج بنعدي مصطفى ومن معه	23	24	كذلك	9.600
9	شيخي عبد القادر	24	17	كذلك	6.800
10	شيخي ميمون	45	17	كذلك	6.800
11	بنعودة فاطنة وهبور الحسن	44	16	كذلك	6.400
12	دار منكار موسى	43	15	كذلك	6.000
13	حفيظي شريفة	41	14	كذلك	5.600
14	بالي الزهرة	42	14	كذلك	5.600
15	عموش محمد	40	9	كذلك	3.600
16	سلوقي بوشتة	46	12	كذلك	4.800
17	الحاج بنعدي مصطفى ومن معه	1	2	كذلك	800
	المجموع		232		92.800

المادة الثالثة. ـ ينجز التفويت الموافق عليه بهذا المرسوم بثمن اجمالي قدره اثنان وتسعون الفا وثمانمائة درهم (92.800 د) أي على أساس أربعمائة درهم للمتر المربع (400 د/م²).

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

المادة الرابعة. – يسند الى رئيس المجلس الجماعي لأحفير تنفيذ ما جاء في هذا المرسوم الذي ينشر بالجريدة الرسمية.

وحرر بالرباط في فاتح ربيع الآخر 1413 (29 سبتمبر 1992).

الامضاء : محمد كريم العمراني.

وقعه بالعطف :
وزير الداخلية ،
الامضاء : ادريس البصري.

مرسوم رقم 2.92.677 صادر في فاتح ربيع الآخر 1413 (29 سبتمبر 1992) بالموافقة على مقرر مجلس جماعة مدينة جرسيف (اقليم تازة) الصادر بالاذن للجماعة في اقتناء القطعة الارضية اللازمة لتوسيع شارع محمد الخامس.

الوزير الاول ،

بناء على الظهير الشريف رقم 1.76.583 بتاريخ 5 شوال 1396 (30 سبتمبر 1976) المعتبر بمثابة قانون يتعلق بالتنظيم الجماعي ، كما وقع تغييره وتتميمه ؛

وعلى الظهير الشريف الصادر في 17 من صفر 1340 (19 اكتوبر 1921) المتعلق بالملك البلدي ، كما وقع تغييره أو تتميمه ؛

وعلى القرار الصادر في فاتح جمادى الاولى 1340 (31 ديسمبر 1921) بتحديد كيفية تدبير الملك البلدي ، كما وقع تغييره أو تتميمه ؛

وبعد الاطلاع على مداولات مجلس جماعة مدينة جرسيف خلال جلسته بتاريخ 17 نوفمبر 1989 ؛

وباقتراح من وزير الداخلية وبعد استشارة وزير المالية ،

رسم ما يلي :

العادة الاولى

يوافق على مقرر مجلس جماعة مدينة جرسيف (اقليم تازة) الصادر في 17 نوفمبر 1989 بالاذن لمدينة جرسيف في إقتناء قطعة أرضية مبينة في ملك السادة بن سعيد البشير بن ابراهيم وبن سعيد كلثوم بنت ابراهيم مساحتها 198،50 م^2 منها 45 مترا مربعا عارية والباقي مبني ، موضوع الرسم العقاري عدد 21/3844.

وقد رسمت حدودها بخط احمر في المخطط الملحق باصل هذا المرسوم.

المادة الثانية

يتم الاقتناء الموافق عليه بهذا المرسوم وفق الجدول البياني التالي :

موضوع الاقتناء	المساحة	ثمن المتر المربع	الثمن الاجمالي	نسبة معامل التخفيض	القيمة النهائية
	(بالمتر المربع)	(بالدرهم)	(بالدرهم)		(بالدرهم)
المساحة الاجمالية	198،50	952،00	188.972،00		188.972،00
الجزء المبني منها	153،50	500،00	76.750،00	%20،5	61.016،25
				المجموع	249.988،25

المادة الثالثة. – يسند الى رئيس مجلس جماعة مدينة جرسيف تنفيذ ما جاء في هذا المرسوم الذي ينشر بالجريدة الرسمية.

وحرر بالرباط في فاتح ربيع الآخر 1413 (29 سبتمبر 1992).

الامضاء : محمد كريم العمراني.

وقعه بالعطف :
وزير الداخلية ،
الامضاء : ادريس البصري.

bomaroc.com

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

قرار للوزير المنتدب لدى الوزير الاول المكلف بالشؤون الاقتصادية والاجتماعية رقم 1412.92 صادر في 10 ربيع الآخر 1413 (8 اكتوبر 1992) بتحديد الأجور المستحقة على الأعمال المنجزة بمخزن حفظ الحبوب بميناء الناضور.

الوزير المنتدب لدى الوزير الاول المكلف بالشؤون الاقتصادية والاجتماعية ،

بناء على قرار الوزير الأول رقم 3.334.71 الصادر في 18 من ذي الحجة 1391 (4 فبراير 1972) بتحديد قائمة المنتجات والخدمات الممكن تنظيم اسعارها ، كما وقع تغييره وتتميمه ؛

وعلى قرار كاتب الدولة لدى الوزير الأول المكلف بالشؤون الاقتصادية والتعاون رقم 3.171.72 بتاريخ فاتح جمادى الأولى 1392 (13 يونيو 1972) المصنفة بموجبه في القوائم (أ) و (ب) و(ج) البضائع والمنتجات والخدمات الممكن تنظيم أسعارها ، كما وقع تغييره وتتميمه ؛

وعلى المرسوم رقم 2.92.664 الصادر في 26 من صفر 1413 (26 اغسطس 1992) بتفويض بعض الاختصاصات والسلط الى الوزير المنتدب لدى الوزير الأول المكلف بالشؤون الاقتصادية والاجتماعية ؛

وبعد استطلاع راي اللجنة المركزية للأسعار ،

قرر ما يلي :

المادة الأولى

تحدد في الجدول التالي ابتداء من 5 جمادى الأولى 1413 (فاتح نوفمبر 1992) الأجور المستحقة على الأعمال المنجزة بمخزن حفظ الحبوب بميناء الناضور الذي يسيره المكتب الوطني المهني للحبوب والقطاني :

الأجرة عن الخدمات (تفريغ حمولات البواخر وادخال المخزونات واخراجها وشحن الحبوب غيرالمعبأة في الشاحنات) 3،17 دراهم للقنطار

سعر الزيادة باعتبار الساعات الاضافية . . . . 100 ٪

رسوم الخزن :

العشرة أيام الأولى : معفاة ؛

من اليوم 11 الى اليوم 15 . . . . . 0،12 درهم للقنطار ؛

من اليوم 16 الى اليوم 20 . . . . . 0،24 درهم للقنطار ؛

من اليوم 21 الى اليوم 25 . . . . . 0،36 درهم للقنطار.

بالنسبة الى القيمة الحقيقية وفي حدود مبلغ أدنى يساوي نصف طاقة استيعاب الخان المشغول (40.000 قنطار).

من اليوم 26 الى 30 . . . . . 0،48 درهم للقنطار.

بالنسبة الى القيمة الحقيقية وفي حدود مبلغ أدنى يساوي ثلاثة أرباع طاقة استيعاب الخان المشغول (60.000 قنطار).

ما زاد على اليوم 30 . . . . . 0،73 درهم للقنطار.

بالنسبة الى مجموع طاقة استيعاب الخان المشغول (80.000 قنطار).

المادة الثانية

تنسخ جميع الأحكام السابقة المتعلقة بالموضوع نفسه ولا سيما القرار رقم 1818.89 بتاريخ 21 من جمادى الأولى 1410 (21 ديسمبر 1989).

المادة الثالثة

ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية.

وحرر بالرباط في 10 ربيع الآخر 1413 (8 اكتوبر 1992).

الامضاء : محمد المدغري الطوي.

قرار لوزير الصحة العمومية رقم 1180.92 صادر في 12 من صفر 1413 (12 اغسطس 1992) بتفويض الامضاء

وزير الصحة العمومية ،

بناء على الظهير الشريف رقم 1.92.137 الصادر في 11 من صفر 1413 (11 اغسطس 1992) بتعيين أعضاء الحكومة ؛

وعلى الظهير الشريف رقم 1.57.068 الصادر في 9 رمضان 1376 (10 ابريل 1957) في شأن تفويض امضاء الوزراء وكتاب الدولة ونواب كتاب الدولة ، كما وقع تتميمه ولاسيما الفصل الثاني منه ؛

وعلى المرسوم الملكي رقم 330.66 الصادر في 10 محرم 1387 (21 أبريل 1967) بسن نظام عام للمحاسبة العامة ، كما وقع تغييره وتتميمه ولاسيما الفصلين 5 و 64 منه ،

قرر ما يلي :

المادة الأولى

يفوض الى السيد عمر شيبان ، مدير التجهيز والمعدات بوزارة الصحة العمومية ، الامضاء أو التأشير نيابة عن وزير الصحة العمومية على الأوامر بصرف أو تحويل أو تفويض الاعتمادات المرصدة لميزانية التجهيز لوزارة الصحة العمومية وعلى الأوراق المثبتة للنفقات والأوامر بقبض المداخيل وعلى جميع الوثائق الحسابية المتعلقة بالميزانية المذكورة.

المادة الثانية

إذا تغيب السيد عمر شيبان أو عاقه عائق ، أسند التفويض المبين في المادة الأولى أعلاه الى السيد مولود الداودي ، المتصرف المقتصد ، المكلف بقسم المباني والهندسة المعمارية.

المادة الثالثة

ينشر هذا القرار بالجريدة الرسمية وينسخ القرار رقم 718.91 الصادر في 11 من شوال 1411 (26 ابريل 1991).

وحرر بالرباط في 12 من صفر 1413 (12 اغسطس 1992).

الامضاء : الدكتور عبد الرحيم الهروشي.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

قرار لوزير الصحة العمومية رقم 1173.92 صادر في 19 من صفر 1413 (19 اغسطس 1992) بتفويض الامضاء

وزير الصحة العمومية ،

بناء على الظهير الشريف رقم 1.92.137 الصادر في 11 من صفر 1413 (11 اغسطس 1992) بتعيين أعضاء الحكومة ؛

وعلى الظهير الشريف رقم 1.57.068 الصادر في 9 رمضان 1376 (10 ابريل 1957) في شأن تفويض امضاء الوزراء وكتاب الدولة ونواب كتاب الدولة ، كما وقع تتميمه ولاسيما الفصل الأول منه ؛

وعلى القرار الصادر في 7 جمادى الأولى 1350 (20 سبتمبر 1931) بتنظيم التعويض عن مصاريف التنقل والقيام بمأموريات ، كما وقع تغييره وتتميمه بالمرسوم رقم 2.73.312 الصادر في 10 صفر 1394 (5 مارس 1974) ولاسيما الفصل 20 منه ،

قرر ما يلي :

المادة الأولى

يفوض الى الدكتور مصطفى اخميس ، الكاتب العام لوزارة الصحة العمومية ، الامضاء أو التأشير نيابة عن وزير الصحة العمومية على جميع الوثائق المتعلقة بالمصالح التابعة لوزارة الصحة العمومية ، ما عدا المراسيم والقرارات التنظيمية ، كما يفوض له التأشير على الأوامر الصادرة لموظفي هذه الوزارة للقيام بمأموريات داخل المملكة.

المادة الثانية

ينشر هذا القرار بالجريدة الرسمية.

وحرر بالرباط في 19 من صفر 1413 (19 أغسطس 1992).

الامضاء : الدكتور عبد الرحيم الهروشي.

اطلع عليه :
الوزير الأول ،
الامضاء : محمد كريم العمراني.

قرار لوزير الصحة العمومية رقم 1174.92 صادر في 19 من صفر 1413 (19 اغسطس 1992) بتفويض الامضاء

وزير الصحة العمومية ،

بناء على الظهير الشريف رقم 1.92.137 الصادر في 11 من صفر 1413 (11 اغسطس 1992) بتعيين أعضاء الحكومة ؛

وعلى الظهير الشريف رقم 1.57.068 الصادر في 9 رمضان 1376 (10 ابريل 1957) في شأن تفويض امضاء الوزراء وكتاب الدولة ونواب كتاب الدولة ، كما وقع تتميمه ولاسيما الفصل الأول منه ؛

وعلى القرار الصادر في 7 جمادى الأولى 1350 (20 سبتمبر 1931) بتنظيم التعويض عن مصاريف التنقل والقيام بمأموريات ، كما وقع تغييره وتتميمه بالمرسوم رقم 2.73.312 الصادر في 10 صفر 1394 (5 مارس 1974) ولاسيما الفصل 20 منه ،

قرر ما يلي :

المادة الأولى

يفوض الى الدكتور عبد الرحمان الزاهي ، المفتش العام لوزارة الصحة العمومية ، الامضاء أو التأشير نيابة عن وزير الصحة العمومية على جميع الوثائق المتعلقة بالمصالح التابعة للمفتشية العامة لوزارة الصحة العمومية ، ما عدا المراسيم والقرارات التنظيمية ، كما يفوض له التأشير على الأوامر الصادرة للموظفين التابعين له للقيام بمأموريات داخل المملكة.

المادة الثانية

ينشر هذا القرار بالجريدة الرسمية.

وحرر بالرباط في 19 من صفر 1413 (19 اغسطس 1992).

الامضاء : الدكتور عبد الرحيم الهروشي.

اطلع عليه :
الوزير الأول ،
الامضاء : محمد كريم العمراني.

قرار لوزير الصحة العمومية رقم 1175.92 صادر في 19 من صفر 1413 (19 اغسطس 1992) بتفويض الامضاء

وزير الصحة العمومية ،

بناء على الظهير الشريف رقم 1.92.137 الصادر في 11 من صفر 1413 (11 اغسطس 1992) بتعيين أعضاء الحكومة ؛

وعلى الظهير الشريف رقم 1.57.068 الصادر في 9 رمضان 1376 (10 ابريل 1957) في شأن تفويض امضاء الوزراء وكتاب الدولة ونواب كتاب الدولة ، كما وقع تتميمه ولاسيما الفصل الأول منه ؛

وعلى القرار الصادر في 7 جمادى الأولى 1350 (20 سبتمبر 1931) بتنظيم التعويض عن مصاريف التنقل والقيام بمأموريات ، كما وقع تغييره وتتميمه بالمرسوم رقم 2.73.312 الصادر في 10 صفر 1394 (5 مارس 1974) ولاسيما الفصل 20 منه ،

قرر ما يلي :

المادة الأولى

يفوض الى الأستاذ هكو فريد ، المكلف بمديرية الوقاية والتأطير الصحي بوزارة الصحة العمومية ، الامضاء أو التأشير نيابة عن وزير الصحة العمومية على جميع الوثائق المتعلقة بالمصالح التابعة لمديرية الوقاية

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

والتأطير الصحي ، ما عدا المراسيم والقرارات التنظيمية ، كما يفوض له التأشير على الأوامر الصادرة لموظفي هذه المديرية للقيام بمأموريات داخل المملكة.

المادة الثانية

ينشر هذا القرار بالجريدة الرسمية.

وحرر بالرباط في 19 من صفر 1413 (19 اغسطس 1992).

الامضاء : الدكتور عبد الرحيم الهروشي.

اطلع عليه :
الوزير الأول ،
الامضاء : محمد كريم العمراني.

قرار لوزير الصحة العمومية رقم 1176.92 صادر في 19 من صفر 1413 (19 اغسطس 1992) بتفويض الامضاء

وزير الصحة العمومية ،

بناء على الظهير الشريف رقم 1.92.137 الصادر في 11 من صفر 1413 (11 اغسطس 1992) بتعيين أعضاء الحكومة ؛

وعلى الظهير الشريف رقم 1.57.068 الصادر في 9 رمضان 1376 (10 ابريل 1957) في شأن تفويض امضاء الوزراء وكتاب الدولة ونواب كتاب الدولة ، كما وقع تتميمه ولاسيما الفصل الأول منه ؛

وعلى القرار الصادر في 7 جمادى الأولى 1350 (20 سبتمبر 1931) بتنظيم التعويض عن مصاريف التنقل والقيام بمأموريات ، كما وقع تغييره وتتميمه بالمرسوم رقم 2.73.312 الصادر في 10 صفر 1394 (5 مارس 1974) ولاسيما الفصل 20 منه ،

قرر ما يلي :

المادة الأولى

يفوض الى الدكتور عبد المجيد بلماحي ، مدير المستعجلات والاسعافات بوزارة الصحة العمومية ، الامضاء او التأشير نيابة عن وزير الصحة العمومية على جميع الوثائق المتعلقة بالمصالح التابعة له ، ما عدا المراسيم والقرارات التنظيمية ، كما يفوض له التأشير على الأوامر الصادرة لموظفي مديرية المستعجلات والاسعافات للقيام بمأموريات داخل المملكة.

المادة الثانية

ينشر هذا القرار بالجريدة الرسمية.

وحرر بالرباط في 19 من صفر 1413 (19 اغسطس 1992).

الامضاء : الدكتور عبد الرحيم الهروشي.

اطلع عليه :
الوزير الأول ،
الامضاء : محمد كريم العمراني.

قرار لوزير الصحة العمومية رقم 1177.92 صادر في 19 من صفر 1413 (19 اغسطس 1992) بتفويض الامضاء

وزير الصحة العمومية ،

بناء على الظهير الشريف رقم 1.92.137 الصادر في 11 من صفر 1413 (11 اغسطس 1992) بتعيين أعضاء الحكومة ؛

وعلى الظهير الشريف رقم 1.57.068 الصادر في 9 رمضان 1376 (10 ابريل 1957) في شأن تفويض امضاء الوزراء وكتاب الدولة ونواب كتاب الدولة ، كما وقع تتميمه ولاسيما الفصل الأول منه ؛

وعلى القرار الصادر في 7 جمادى الأولى 1350 (20 سبتمبر 1931) بتنظيم التعويض عن مصاريف التنقل والقيام بمأموريات ، كما وقع تغييره وتتميمه بالمرسوم رقم 2.73.312 الصادر في 10 صفر 1394 (5 مارس 1974) ولاسيما الفصل 20 منه ،

قرر ما يلي :

المادة الأولى

يفوض الى الدكتور اقلعي عثمان ، المكلف بمديرية علم الأوبئة والبرامج الصحية بوزارة الصحة العمومية ، الامضاء أو التأشير نيابة عن وزير الصحة العمومية على جميع الوثائق المتعلقة بالمصالح التابعة لمديرية علم الأوبئة والبرامج الصحية ، ما عدا المراسيم والقرارات التنظيمية ، كما يفوض له التأشير على الأوامر الصادرة لموظفي هذه المديرية للقيام بمأموريات داخل المملكة.

المادة الثانية

ينشر هذا القرار بالجريدة الرسمية.

وحرر بالرباط في 19 من صفر 1413 (19 اغسطس 1992).

الامضاء : الدكتور عبد الرحيم الهروشي.

اطلع عليه :
الوزير الأول ،
الامضاء : محمد كريم العمراني.

قرار لوزير الصحة العمومية رقم 1178.92 صادر في 19 من صفر 1413 (19 اغسطس 1992) بتفويض الامضاء

وزير الصحة العمومية ،

بناء على الظهير الشريف رقم 1.92.137 الصادر في 11 من صفر 1413 (11 اغسطس 1992) بتعيين أعضاء الحكومة ؛

وعلى الظهير الشريف رقم 1.57.068 الصادر في 9 رمضان 1376 (10 ابريل 1957) في شأن تفويض امضاء الوزراء وكتاب الدولة ونواب كتاب الدولة ، كما وقع تتميمه ولاسيما الفصل الأول منه ؛

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

وعلى القرار الصادر في 7 جمادى الأولى 1350 (20 سبتمبر 1931) بتنظيم التعويض عن مصاريف التنقل والقيام بمأموريات ، كما وقع تغييره وتتميمه بالمرسوم رقم 2.73.312 الصادر في 10 صفر 1394 (5 مارس 1974) ولاسيما الفصل 20 منه ،

قرر ما يلي :

المادة الأولى

يفوض الى السيد أحمد الفركلي ، مدير الموارد البشرية بوزارة الصحة العمومية ، الامضاء أو التأشير نيابة عن وزير الصحة العمومية على جميع الوثائق المتعلقة بالمصالح التابعة لمديرية الموارد البشرية ، ما عدا المراسيم والقرارات التنظيمية ، كما يفوض له التأشير على الأوامر الصادرة لموظفي هذه المديرية للقيام بمأموريات داخل المملكة.

المادة الثانية

ينشر هذا القرار بالجريدة الرسمية.

وحرر بالرباط في 19 من صفر 1413 (19 أغسطس 1992).

الامضاء : الدكتور عبد الرحيم الهروشي.

اطلع عليه :
الوزير الأول ،
الامضاء : محمد كريم العمراني.

قرار لوزير الصحة العمومية رقم 1179.92 صادر في 19 من صفر 1413 (19 اغسطس 1992) بتفويض الامضاء

وزير الصحة العمومية ،

بناء على الظهير الشريف رقم 1.92.137 الصادر في 11 من صفر 1413 (11 أغسطس 1992) بتعيين أعضاء الحكومة ؛

وعلى الظهير الشريف رقم 1.57.068 الصادر في 9 رمضان 1376 (10 أبريل 1957) في شأن تفويض امضاء الوزراء وكتاب الدولة ونواب كتاب الدولة ، كما وقع تتميمه ولاسيما الفصل الأول منه ؛

وعلى القرار الصادر في 7 جمادى الأولى 1350 (20 سبتمبر 1931) بتنظيم التعويض عن مصاريف التنقل والقيام بمأموريات ، كما وقع تغييره وتتميمه بالمرسوم رقم 2.73.312 الصادر في 10 صفر 1394 (5 مارس 1974) ولاسيما الفصل 20 منه ،

قرر ما يلي :

المادة الأولى

يفوض الى السيد عمر شيبان ، مدير التجهيز والمعدات بوزارة الصحة العمومية ، الامضاء أو التأشير نيابة عن وزير الصحة العمومية على جميع الوثائق المتعلقة بالمصالح التابعة لمديرية التجهيز والمعدات ، ما عدا المراسيم والقرارات التنظيمية ، كما يفوض له التأشير على الأوامر الصادرة لموظفي هذه المديرية للقيام بمأموريات داخل المملكة.

المادة الثانية

ينشر هذا القرار بالجريدة الرسمية.

وحرر بالرباط في 19 من صفر 1413 (19 اغسطس 1992).

الامضاء : الدكتور عبد الرحيم الهروشي.

اطلع عليه :
الوزير الأول ،
الامضاء : محمد كريم العمراني.

قرار لوزير الصحة العمومية رقم 1181.92 صادر في 19 من صفر 1413 (19 اغسطس 1992) بتفويض الامضاء

وزير الصحة العمومية ،

بناء على الظهير الشريف رقم 1.92.137 الصادر في 11 من صفر 1413 (11 أغسطس 1992) بتعيين أعضاء الحكومة ؛

وعلى الظهير الشريف رقم 1.57.068 الصادر في 9 رمضان 1376 (10 أبريل 1957) في شأن تفويض امضاء الوزراء وكتاب الدولة ونواب كتاب الدولة ، كما وقع تتميمه ولاسيما الفصل الأول منه ؛

وعلى القرار الصادر في 7 جمادى الأولى 1350 (20 سبتمبر 1931) بتنظيم التعويض عن مصاريف التنقل والقيام بمأموريات ، كما وقع تغييره وتتميمه بالمرسوم رقم 2.73.312 الصادر في 10 صفر 1394 (5 مارس 1974) ولاسيما الفصل 20 منه ،

قرر ما يلي :

المادة الأولى

يفوض الى السيد عبد القادر الحداد ، المكلف بمديرية التنظيم والمراقبة بوزارة الصحة العمومية ، الامضاء أو التأشير نيابة عن وزير الصحة العمومية على جميع الوثائق المتعلقة بالمصالح التابعة لمديرية التنظيم والمراقبة ، ما عدا المراسيم والقرارات التنظيمية ، كما يفوض له التأشير على الأوامر الصادرة لموظفي هذه المديرية للقيام بمأموريات داخل المملكة.

المادة الثانية

ينشر هذا القرار بالجريدة الرسمية.

وحرر بالرباط في 19 من صفر 1413 (19 أغسطس 1992).

الامضاء : الدكتور عبد الرحيم الهروشي.

اطلع عليه :
الوزير الأول ،
الامضاء : محمد كريم العمراني.

bomaroc.com

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

قرار لوزير الصحة العمومية رقم 1182.92 صادر في 19 من صفر 1413 (19 اغسطس 1992) بتفويض الامضاء

وزير الصحة العمومية ،

بناء على الظهير الشريف رقم 1.92.137 الصادر في 11 من صفر 1413 (11 اغسطس 1992) بتعيين أعضاء الحكومة ؛

وعلى الظهير الشريف رقم 1.57.068 الصادر في 9 رمضان 1376 (10 ابريل 1957) في شأن تفويض امضاء الوزراء وكتاب الدولة ونواب كتاب الدولة ، كما وقع تتميمه ولاسيما الفصل الأول منه ؛

وعلى القرار الصادر في 7 جمادى الأولى 1350 (20 سبتمبر 1931) بتنظيم التعويض عن مصاريف التنقل والقيام بمأموريات ، كما وقع تغييره وتتميمه بالمرسوم رقم 2.73.312 الصادر في 10 صفر 1394 (5 مارس 1974) ولاسيما الفصل 20 منه ،

قرر ما يلي :

المادة الأولى

يفوض الى السيد ادريس الخزاني ، المكلف بمديرية التعاون الصحي بوزارة الصحة العمومية ، الامضاء أو التأشير نيابة عن وزير الصحة العمومية على جميع الوثائق المتعلقة بالمصالح التابعة لهذه المديرية ، ما عدا المراسيم والقرارات التنظيمية ، كما يفوض له التأشير على الأوامر الصادرة لموظفي هذه المديرية للقيام بمأموريات داخل المملكة.

المادة الثانية

ينشر هذا القرار بالجريدة الرسمية.

وحرر بالرباط في 19 من صفر 1413 (19 اغسطس 1992).

الامضاء : الدكتور عبد الرحيم الهروشي.

اطلع عليه :
الوزير الأول ،
الامضاء : محمد كريم العمراني.

قرار لوزير الصحة العمومية رقم 1183.92 صادر في 19 من صفر 1413 (19 اغسطس 1992) بتفويض الامضاء

وزير الصحة العمومية ،

بناء على الظهير الشريف رقم 1.92.137 الصادر في 11 من صفر 1413 (11 اغسطس 1992) بتعيين أعضاء الحكومة ؛

وعلى الظهير الشريف رقم 1.57.068 الصادر في 9 رمضان 1376 (10 ابريل 1957) في شأن تفويض امضاء الوزراء وكتاب الدولة ونواب كتاب الدولة ، كما وقع تتميمه ولاسيما الفصل الأول منه ؛

وعلى القرار الصادر في 7 جمادى الأولى 1350 (20 سبتمبر 1931) بتنظيم التعويض عن مصاريف التنقل والقيام بمأموريات ، كما وقع تغييره وتتميمه بالمرسوم رقم 2.73.312 الصادر في 10 صفر 1394 (5 مارس 1974) ولاسيما الفصل 20 منه ،

قرر ما يلي :

المادة الأولى

يفوض الى الدكتور محمد حصار ، مدير معهد الصحة الوطني بوزارة الصحة العمومية ، الامضاء أو التأشير نيابة عن وزير الصحة العمومية على جميع الوثائق المتعلقة بالمصالح التابعة لمعهد الصحة الوطني ، ما عدا المراسيم والقرارات التنظيمية ، كما يفوض له التأشير على الأوامر الصادرة للموظفين التابعين له للقيام بمأموريات داخل المملكة.

المادة الثانية

ينشر هذا القرار بالجريدة الرسمية.

وحرر بالرباط في 19 من صفر 1413 (19 اغسطس 1992).

الامضاء : الدكتور عبد الرحيم الهروشي.

اطلع عليه :
الوزير الأول ،
الامضاء : محمد كريم العمراني.

قرار لوزير الصحة العمومية رقم 1184.92 صادر في 19 من صفر 1413 (19 اغسطس 1992) بتفويض الامضاء

وزير الصحة العمومية ،

بناء على الظهير الشريف رقم 1.92.137 الصادر في 11 من صفر 1413 (11 اغسطس 1992) بتعيين أعضاء الحكومة ؛

وعلى الظهير الشريف رقم 1.57.068 الصادر في 9 رمضان 1376 (10 ابريل 1957) في شأن تفويض امضاء الوزراء وكتاب الدولة ونواب كتاب الدولة ، كما وقع تتميمه ولاسيما الفصل الأول منه ،

قرر ما يلي :

المادة الأولى

يفوض الى السيد محمد صايري ، المتصرف الممتاز ، رئيس قسم الموظفين بوزارة الصحة العمومية ، الامضاء أو التأشير نيابة عن وزير الصحة العمومية على جميع الوثائق المتعلقة بالمصالح التابعة له ، ما عدا المراسيم والقرارات التنظيمية.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

المادة الثانية

ينشر هذا القرار بالجريدة الرسمية.

وحرر بالرباط في 19 من صفر 1413 (19 اغسطس 1992).

الامضاء : الدكتور عبد الرحيم الهروشي.

اطلع عليه :
الوزير الأول ،
الامضاء : محمد كريم العمراني.

قرار لوزير الصحة العمومية رقم 1185.92 صادر في 19 من صفر 1413 (19 اغسطس 1992) بتفويض الامضاء

وزير الصحة العمومية ،

بناء على الظهير الشريف رقم 1.92.137 الصادر في 11 من صفر 1413 (11 اغسطس 1992) بتعيين أعضاء الحكومة ؛

وعلى الظهير الشريف رقم 1.57.068 الصادر في 9 رمضان 1376 (10 أبريل 1957) في شأن تفويض امضاء الوزراء وكتاب الدولة ونواب كتاب الدولة ، كما وقع تتميمه ولاسيما الفصل الثاني منه ؛

وعلى المرسوم الملكي رقم 330.66 الصادر في 10 محرم 1387 (21 أبريل 1967) بسن نظام عام للمحاسبة العامة ، كما وقع تغييره وتتميمه ولاسيما الفصلين 5 و 64 منه ،

قرر ما يلي :

المادة الأولى

يفوض الى السيدة ثورية رمزي ، رئيسة قسم ميزانية التسيير بوزارة الصحة العمومية ، الامضاء أو التأشير نيابة عن وزير الصحة العمومية على الأوامر بصرف أو تحويل الاعتمادات المرصدة للميزانية العامة لوزارة الصحة العمومية وعلى الأوراق الحسابية المتعلقة بالميزانية المذكورة.

المادة الثانية

إذا تغيبت السيدة ثورية رمزي أو عاقها عائق ، اسند التفويض المبين في المادة الأولى أعلاه الى السيدين عبد الرحمان العلوي ، رئيس مصلحة المحاسبة بوزارة الصحة العمومية وحزيم الجيلالي ، رئيس مصلحة ميزانية التسيير بنفس الوزارة.

المادة الثالثة

ينشر هذا القرار بالجريدة الرسمية.

وحرر بالرباط في 19 من صفر 1413 (19 اغسطس 1992).

الامضاء : الدكتور عبد الرحيم الهروشي.

قرار لوزير الشؤون الثقافية رقم 1172.92 صادر في 21 من صفر 1413 (21 اغسطس 1992) بتفويض الامضاء

وزير الشؤون الثقافية ،

بناء على الظهير الشريف رقم 1.92.137 الصادر في 11 من صفر 1413 (11 أغسطس 1992) بتعيين أعضاء الحكومة ؛

وعلى الظهير الشريف رقم 1.57.068 الصادر في 9 رمضان 1376 (10 ابريل 1957) في شأن تفويض امضاء الوزراء وكتاب الدولة ونواب كتاب الدولة ، كما وقع تتميمه بالظهير الشريف رقم 1.58.269 الصادر في 9 صفر 1378 (25 اغسطس 1958) ولاسيما الفصل الأول منه ؛

وعلى القرار الصادر في 7 جمادى الأولى 1350 (20 سبتمبر 1931) بتنظيم التعويض عن مصاريف التنقل والقيام بمأموريات ، كما وقع تغييره وتتميمه بالمرسوم رقم 2.73.312 الصادر في 10 صفر 1394 (5 مارس 1974) ولاسيما الفصل 20 منه ،

قرر ما يلي :

المادة الأولى

يفوض الى الموظفين الآتية أسماؤهم ، الامضاء أو التأشير نيابة عن وزير الشؤون الثقافية على الأوامر الصادرة للموظفين والمأمورين التابعين لهم للقيام بمأموريات داخل مجموع تراب المملكة :

السيد محمد بلحاضي ، المندوب الاقليمي لوزارة الشؤون الثقافية بولاية الرباط وسلا ؛

السيدة نعمة الله الخطيب ، المندوبة الاقليمية لوزارة الشؤون الثقافية بولاية الدار البيضاء الكبرى ؛

السيد عبد العزيز محمد العيادي ، المندوب الاقليمي لوزارة الشؤون الثقافية بطنجة ؛

السيد محمد حافظ الزواقي ، المندوب الاقليمي لوزارة الشؤون الثقافية بتطوان ؛

السيد محمد مبارك ريان ، المندوب الاقليمي لوزارة الشؤون الثقافية بشفشاون ؛

السيد عبد الله أحمد الخراز ، المندوب الاقليمي لوزارة الشؤون الثقافية بالعرائش ؛

السيد سعيد التباع الحصالي ، المندوب الاقليمي لوزارة الشؤون الثقافية بوجدة ؛

السيد محمد بورحو ، المندوب الاقليمي لوزارة الشؤون الثقافية بالناضور ؛

السيد محمد بلهيس ، المندوب الاقليمي لوزارة الشؤون الثقافية بتازة ؛

السيد عبد الجليل بناني ، المندوب الاقليمي لوزارة الشؤون الثقافية بمكناس ؛

السيد محمد العوان ، المندوب الاقليمي لوزارة الشؤون الثقافية بيفرن ؛

السيد محمد الطالب ، المندوب الاقليمي لوزارة الشؤون الثقافية بفاس ؛

السيد صالح الدكاني ، المندوب الاقليمي لوزارة الشؤون الثقافية بخريبكة ؛

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

السيد محمد نزيه ، المندوب الاقليمي لوزارة الشؤون الثقافية بسطات ؛
السيد أحمد بابا ، المندوب الاقليمي لوزارة الشؤون الثقافية بالجديدة ؛
السيد عبد الحميد خيبري ، المندوب الاقليمي لوزارة الشؤون الثقافية بآسفي ؛
السيد محمد الامام ماء العينين ، المندوب الاقليمي لوزارة الشؤون الثقافية بالصويرة ؛
السيد محمد البهجة ، المندوب الاقليمي لوزارة الشؤون الثقافية بمراكش ؛
السيد أحمد سلوان ، المندوب الاقليمي لوزارة الشؤون الثقافية بتارودانت ؛
السيد رحال جويبلي ، المندوب الاقليمي لوزارة الشؤون الثقافية بأكادير ؛
السيد محمد القدوسي ، المندوب الاقليمي لوزارة الشؤون الثقافية بالرشيدية ؛
السيد محمد الخطابي ، المندوب الاقليمي لوزارة الشؤون الثقافية بورزازات ؛
السيد محمد المحمدي ، المندوب الاقليمي لوزارة الشؤون الثقافية بطاطا ؛
السيد العتيك الطالب بوي ، المندوب الاقليمي لوزارة الشؤون الثقافية بكلميم ؛
السيد الدحى أهل برا ، المندوب الاقليمي لوزارة الشؤون الثقافية بالعيون.

المادة الثانية

ينشر هذا القرار بالجريدة الرسمية.

وحرر بالرباط في 21 من صفر 1413 (21 أغسطس 1992).

الامضاء : محمد علال سيناصر.

اطلع عليه :
الوزير الأول ،
الامضاء : محمد كريم العمراني.

قرار لوزير التجارة والصناعة وتحويل المنشآت العامة الى القطاع الخاص رقم 1273.92 صادر في 27 من صفر 1413 (27 اغسطس 1992) بتفويض الامضاء.

وزير التجارة والصناعة وتحويل المنشآت العامة الى القطاع الخاص ،

بناء على المرسوم الملكي رقم 330.66 الصادر في 10 محرم 1387 (21 ابريل 1967) بسن نظام عام للمحاسبة العامة ولاسيما الفصلين 5 و 64 منه ؛

وعلى الظهير الشريف رقم 1.57.068 الصادر في 9 رمضان 1376 (10 ابريل 1957) في شأن تفويض امضاء الوزراء وكتاب الدولة ونواب كتاب الدولة ، كما وقع تتميمه ولاسيما الفصل 2 منه ،

قرر ما يلي :

المادة الأولى

يفوض الى السيد محمد سائري ، المكلف بمديرية الشؤون العامة بوزارة التجارة والصناعة وتحويل المنشآت العامة الى القطاع الخاص ، الامضاء أو التأشير نيابة عن وزير التجارة والصناعة وتحويل المنشآت العامة الى القطاع الخاص على الأوامر بصرف أو تحويل أو تفويض الاعتمادات وعلى الأوراق المثبتة للنفقات والأوامر بالمداخيل ، وفتح اعتمادات الالتزام برسم الميزانية العامة لوزارة التجارة والصناعة وتحويل المنشآت العامة الى القطاع الخاص.

المادة الثانية

ينشر هذا القرار بالجريدة الرسمية.

وحرر بالرباط في 27 من صفر 1413 (27 اغسطس 1992).

الامضاء : مولاي الزين الزاهدي.

bomaroc.com

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

نظام موظفي الادارات العامة

نصوص خاصة

وزارة التربية الوطنية

قرار لوزير التربية الوطنية رقم 1586.92 صادر في 21 من ربيع الآخر 1413 (19 أكتوبر 1992) بإحداث وتأليف اللجان الادارية المتساوية الاعضاء المختصة إزاء موظفي الاسلاك التابعة لوزارة التربية الوطنية (قطاع التعليم الابتدائي والثانوي).

وزير التربية الوطنية ،

بمقتضى الظهير الشريف رقم 1.58.008 الصادر في 4 شعبان 1413 (24 فبراير 1958) بمثابة النظام الاساسي العام للوظيفة العمومية ، حسبما وقع تغييره وتتميمه ؛

وبناء على المرسوم رقم 2.59.0200 الصادر في 26 من شوال 1378 (5 ماي 1959) بتطبيق الفصل 11 المتعلق باللجان الادارية المتساوية الاعضاء من الظهير الشريف الصادر بمثابة النظام الاساسي العام للوظيفة العمومية ، حسبما وقع تغييره وتتميمه ولاسيما الفصول 1 و 2 و 3 و 4 منه ؛

وعلى المرسوم الملكي رقم 1189.66 الصادر في 27 من ذي القعدة 1386 (9 مارس 1967) بمثابة النظام الأساسي الخاص بهيئة المهندسين والمساعدين التقنيين المشتركة بين الوزارات ؛

وعلى المرسوم رقم 2.77.750 الصادر في 20 من شوال 1397 (4 أكتوبر 1977) بمثابة النظام الاساسي الخاص بهيئة الاعلاميين المشتركة بين الوزارات بالادارات العمومية ، حسبما وقع تتميمه وتغييره ؛

وعلى المرسوم رقم 2.80.100 بتاريخ 6 محرم 1401 (14 نوفمبر 1980) بشأن النظام الاساسي الخاص بهيئة الاعلاميائيين بالادارات العمومية المشتركة بين الوزارات ؛

وعلى المرسوم رقم 2.62.345 الصادر في 15 من صفر 1383 (8 يوليو 1963) بمثابة النظام الاساسي الخاص بأسلاك الادارة المركزية والموظفين المشتركين بين الادارات العمومية ، حسبما وقع تغييره وتتميمه ولاسيما بالمرسوم رقم 2.75.831 المؤرخ في 20 من ذي الحجة 1395 (23 ديسمبر 1975) وبالمرسوم رقم 2.80.675 المؤرخ في 28 من صفر 1401 (5 يناير 1981) ؛

وعلى المرسوم رقم 2.85.742 الصادر في 18 من محرم 1406 (4 أكتوبر 1985) بشأن النظام الاساسي الخاص بموظفي وزارة التربية الوطنية ، حسبما وقع تتميمه وتغييره ؛

وعلى المرسوم رقم 2.85.773 الصادر في 18 من محرم 1406 (4 أكتوبر 1985) بتغيير وتتميم المرسوم رقم 2.75.670 بتاريخ 11 من شوال 1395 (17 أكتوبر 1975) بمثابة النظام الاساسي الخاص برجال التعليم الباحثين بمؤسسات تكوين الاطر العليا ؛

وعلى المرسوم رقم 2.82.668 الصادر في 17 من ربيع الآخر 1405 (9 يناير 1985) بمثابة النظام الاساسي الخاص بهيئة المهندسين والمهندسين المعماريين المشتركة بين الوزارات ، حسبما وقع تتميمه وتغييره ؛

وعلى المرسوم رقم 2.86.812 الصادر في 11 من صفر 1406 (6 أكتوبر 1987) بشأن النظام الاساسي الخاص بهيئة التقنيين المشتركة بين الوزارات ؛

وعلى المرسوم الملكي رقم 682.67 الصادر في 9 رجب 1387 (13 أكتوبر 1967) بشأن النظام الأساسي الخاص بسلك الأعوان العموميين حسبما وقع تغييره وتتميمه ،

قرر ما يلي :

المادة الأولى

تحدث بوزارة التربية الوطنية (قطاع التعليم الابتدائي والثانوي) لجان إدارية متساوية الاعضاء لكل سلك أو مجموعة من الاسلاك المبينة بعده :

اللجنة رقم 1 : المفتشون الممتازون.

اللجنة رقم 2 : المفتشون الممتازون للمصالح الاقتصادية.

اللجنة رقم 3 : المفتشون الممتازون في التخطيط والتوجيه التربوي.

اللجنة رقم 4 : الاساتذة الباحثون بمؤسسات تكوين الاطر العليا.

اللجنة رقم 5 : الاساتذة المحاضرون.

اللجنة رقم 6 : الاساتذة المساعدون.

اللجنة رقم 7 : المساعدون.

اللجنة رقم 8 : مفتشو التعليم الثانوي.

اللجنة رقم 9 : مفتشو المصالح الاقتصادية.

اللجنة رقم 10 : مفتشو التخطيط والتوجيه التربوي.

اللجنة رقم 11 : مفتشو التعليم الابتدائي.

اللجنة رقم 12 : مهندسو الدولة والمهندسون المعماريون ومهندسو التطبيق والمحللون والمحللون المنظمون.

اللجنة رقم 13 : الاعلاميون الممتازون والاعلاميون المختصون والاعلاميون.

اللجنة رقم 14 : المتصرفون المساعدون.

اللجنة رقم 15 : أساتذة السلك الثاني.

اللجنة رقم 16 : أساتذة السلك الاول.

اللجنة رقم 17 : المعلمون.

اللجنة رقم 18 : الممونون.

اللجنة رقم 19 : المستشارون في التخطيط والتوجيه التربوي.

اللجنة رقم 20 : التقنيون والمساعدون التقنيون المختصون والمساعدون التقنيون.

اللجنة رقم 21 : المبرمجون والمبرمجون الممتازون ومسيرو الآلة ومسيرو الآلة الممتازون والعرفاء.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

اللجنة رقم 22 : المقتصدون.
اللجنة رقم 23 : المحررون.
اللجنة رقم 24 : مساعدو المصالح الاقتصادية.
اللجنة رقم 25 : كتاب الاقتصاد.
اللجنة رقم 26 : حراس الخارجية والداخلية.
اللجنة رقم 27 : محضرو المختبرات المدرسية.
اللجنة رقم 28 : الكتاب.
اللجنة رقم 29 : الاعوان العموميون.
اللجنة رقم 30 : أعوان التنفيذ.
اللجنة رقم 31 : أعوان المصلحة.

المادة الثانية. – يحدد تأليف اللجان المذكورة في المادة الاولى كما يلي :

بيان اللجان (الاسلاك والدرجات)	ممثلو الادارة		ممثلو الموظفين	
	الاعضاء الرسميون	الاعضاء النواب	الاعضاء الرسميون	الاعضاء النواب
اللجنة الأولى : المفتشون الممتازون	2	2	2	2
اللجنة الثانية : المفتشون الممتازون للمصالح الاقتصادية	1	1	1	1
اللجنة الثالثة : المفتشون الممتازون في التخطيط والتوجيه التربوي	2	2	2	2
اللجنة الرابعة : الاساتذة الباحثون بمؤسسات تكوين الاطر العليا :				
درجة (أ)	1	1	1	1
درجة (ب)	–	–	–	–
اللجنة الخامسة : الاساتذة المحاضرون	2	2	2	2
اللجنة السادسة : الاساتذة المساعدون :				
الاساتذة المساعدون درجة (ب)	2	2	2	2
الاساتذة المساعدون درجة (ج)	–	–	–	–
الاساتذة المساعدون درجة (أ)	2	2	2	2
اللجنة السابعة : المساعدون :				
المساعدون درجة (ب)	2	2	2	2
المساعدون درجة (ج)	–	–	–	–
المساعدون درجة (أ)	2	2	2	2
اللجنة الثامنة : مفتشو التعليم الثانوي	2	2	2	2
اللجنة التاسعة : مفتشو المصالح الاقتصادية	2	2	2	2
اللجنة العاشرة : مفتشو التخطيط والتوجيه التربوي	2	2	2	2
اللجنة الحادية عشرة : مفتشو التعليم الابتدائي :				
المفتشون الرئيسيون للتعليم الابتدائي	2	2	2	2
مفتشو التعليم الابتدائي	2	2	2	2
اللجنة الثانية عشرة : مهندسو الدولة والمهندسون المعماريون ومهندسو التطبيق والمحللون والمحللون المنظمون	1	1	1	1
اللجنة الثالثة عشرة : الاعلاميون الممتازون والاعلاميون المختصون والاعلاميون	2	2	2	2
اللجنة الرابعة عشرة : المتصرفون المساعدون	2	2	2	2
اللجنة الخامسة عشرة : أساتذة السلك الثاني :				
أساتذة السلك الثاني من الدرجة الممتازة	2	2	2	2
أساتذة السلك الثاني من الدرجة الاولى	2	2	2	2
أساتذة السلك الثاني من الدرجة الثانية	2	2	2	2
اللجنة السادسة عشرة : أساتذة السلك الاول :				
أساتذة السلك الاول من الدرجة الثانية	2	2	2	2
أساتذة السلك الاول من الدرجة الثالثة	2	2	2	2
اللجنة السابعة عشرة : المعلمون والعرفاء :				
المعلمون من الدرجة الاولى	2	2	2	2
المعلمون من الدرجة الثانية	2	2	2	2
المعلمون من الدرجة الثالثة	2	2	2	2
المعلمون من الدرجة الرابعة والعرفاء	2	2	2	2
اللجنة الثامنة عشرة : الممونون	2	2	2	2
اللجنة التاسعة عشرة : المستشارون في التخطيط والتوجيه التربوي	2	2	2	2
اللجنة العشرون : التقنيون والمساعدون التقنيون المختصون والمساعدون التقنيون	2	2	2	2
اللجنة الواحدة والعشرون : المبرمجون والمبرمجون الممتازون ومسيرو الآلة الممتازون والعرفاء.	1	1	1	1
اللجنة الثانية والعشرون : المقتصدون :				
المقتصدون الممتازون	2	2	2	2
المقتصدون	2	2	2	2

bomaroc.com

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

بيان اللجان (الاسلاك والدرجات)	ممثلو الادارة		ممثلو الموظفين	
	الاعضاء الرسميون	الاعضاء النواب	الاعضاء الرسميون	الاعضاء النواب
اللجنة الثالثة والعشرون : المحررون :				
المحررون الممتازون	2	2	2	2
المحررون	2	2	2	2
اللجنة الرابعة والعشرون : مساعدو المصالح الاقتصادية	2	2	2	2
اللجنة الخامسة والعشرون : كتاب الاقتصاد :				
كتاب الاقتصاد الممتازون	2	2	2	2
كتاب الاقتصاد	2	2	2	2
اللجنة السادسة والعشرون : حراس الخارجية والداخلية :				
حراس الخارجية والداخلية من الدرجة الاولى	2	2	2	2
حراس الخارجية والداخلية من الدرجة الثانية	2	2	2	2
حراس الخارجية والداخلية من الدرجة الثالثة	2	2	2	2
حراس الخارجية والداخلية من الدرجة الرابعة	2	2	2	2
اللجنة السابعة والعشرون : محضرو المختبرات المدرسية :				
محضرو المختبرات المدرسية من الدرجة الثالثة	2	2	2	2
محضرو المختبرات المدرسية من الدرجة الرابعة	2	2	2	2
اللجنة الثامنة والعشرون : الكتاب :				
الكتاب الممتازون	2	2	2	2
الكتاب	2	2	2	2
اللجنة التاسعة والعشرون : الاعوان العموميون :				
الاعوان العموميون خارج الصنف	2	2	2	2
الاعوان العموميون من الصنف الاول	2	2	2	2
الاعوان العموميون من الصنف الثاني	2	2	2	2
الاعوان العموميون من الصنف الثالث	2	2	2	2
الاعوان العموميون من الصنف الرابع	2	2	2	2
اللجنة الثلاثون : أعوان التنفيذ :				
أعوان التنفيذ الممتازون	2	2	2	2
أعوان التنفيذ	2	2	2	2
اللجنة الواحدة والثلاثون : أعوان المصلحة :				
أعوان المصلحة الممتازون	2	2	2	2
أعوان المصلحة	2	2	2	2

المادة الثالثة. – ينشر هذا القرار بالجريدة الرسمية.

وحرر بالرباط في 21 من ربيع الآخر 1413 (19 أكتوبر 1992).

الامضاء : الدكتور الطيب الشكيلي.

قرار لوزير التربية الوطنية رقم 1587.92 صادر في 21 من ربيع الآخر 1413 (19 اكتوبر 1992) بشان انتخاب ممثلي الموظفين المدعوين للاجتماع في حظيرة اللجان الادارية المتساوية الاعضاء المختصة إزاء موظفي وزارة التربية الوطنية (قطاع التعليم الابتدائي والثانوي).

وزير التربية الوطنية ،

بناء على المرسوم رقم 2.59.0200 الصادر في 26 من شوال 1378 (5 ماي 1959) المطبق بموجبه بخصوص اللجان الادارية المتساوية الاعضاء ، الفصل 11 من الظهير الشريف الصادر بمثابة النظام الاساسي العام للوظيفة العمومية ، حسبما وقع تغييره وتتميمه :

وعلى القرار رقم 1586.92 الصادر في 21 من ربيع الآخر 1413 (19 أكتوبر 1992) المتعلق باحداث وتاليف اللجان الادارية المتساوية الاعضاء المختصة إزاء موظفي وزارة التربية الوطنية (قطاع التعليم الابتدائي والثانوي) ،

قرر ما يلي :

المادة الاولى

يجرى يوم 26 نوفمبر 1992 انتخاب ممثلي الموظفين المدعوين للاجتماع في حظيرة اللجان الادارية المتساوية الاعضاء المختصة إزاء موظفي وزارة التربية الوطنية (قطاع التعليم الابتدائي والثانوي).

bomaroc.com

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

المادة الثانية

توضع لوائح متباينة للمترشحين لكل لجنة من اللجان المبينة بعده :

اللجنة رقم 1 : المفتشون الممتازون.
اللجنة رقم 2 : المفتشون الممتازون للمصالح الاقتصادية.
اللجنة رقم 3 : المفتشون الممتازون في التخطيط والتوجيه التربوي.
اللجنة رقم 4 : الاساتذة الباحثون بمؤسسات تكوين الاطر العليا.
اللجنة رقم 5 : الاساتذة المحاضرون.
اللجنة رقم 6 : الاساتذة المساعدون.
اللجنة رقم 7 : المساعدون.

اللجنة رقم 8 : مفتشو التعليم الثانوي.
اللجنة رقم 9 : مفتشو المصالح الاقتصادية.
اللجنة رقم 10 : مفتشو التخطيط والتوجيه التربوي.
اللجنة رقم 11 : مفتشو التعليم الابتدائي.
اللجنة رقم 12 : مهندسو الدولة والمهندسون المعماريون ومهندسو التطبيق والمحللون والمحللون المنظمون.

اللجنة رقم 13 : الاعلاميون الممتازون والاعلاميون المختصون والاعلاميون.
اللجنة رقم 14 : المتصرفون المساعدون.
اللجنة رقم 15 : أساتذة السلك الثاني.
اللجنة رقم 16 : أساتذة السلك الاول.
اللجنة رقم 17 : المعلمون والعرفاء.
اللجنة رقم 18 : المونون.
اللجنة رقم 19 : المستشارون في التخطيط والتوجيه التربوي.
اللجنة رقم 20 : التقنيون والمساعدون التقنيون المختصون والمساعدون التقنيون.

اللجنة رقم 21 : المبرمجون والمبرمجون الممتازون ومسيرو الآلة ومسيرو الآلة الممتازون والعرفاء.

اللجنة رقم 22 : المقتصدون.
اللجنة رقم 23 : المحررون.
اللجنة رقم 24 : مساعدو المصالح الاقتصادية.
اللجنة رقم 25 : كتاب الاقتصاد.
اللجنة رقم 26 : حراس الخارجية والداخلية.
اللجنة رقم 27 : محضرو المختبرات المدرسية.
اللجنة رقم 28 : الكتاب.
اللجنة رقم 29 : الاعوان العموميون.
اللجنة رقم 30 : أعوان التنفيذ.
اللجنة رقم 31 : أعوان المصلحة.

وتتضمن هذه اللوائح وجوبا عن كل درجة مطابقة لها اسماء أربعة موظفين من الدرجات المكونة لكل لجنة ما عدا بالنسبة للجان رقم 2 ، 4 ، (درجة أ) 12 و 21 حيث يخفض هذا العدد الى إثنين.

ويجب ان تودع هذه اللوائح ، المتضمنة اسم المرشح المؤهل لتمثيلها في العمليات الانتخابية والمدعمة بطلبات الترشيح يحررها ويوقع عليها المرشحون بوزارة التربية الوطنية يوم 5 نوفمبر 1992 وهو آخر أجل.

المادة الثالثة

تجرى عمليات فرز الاصوات يوم 4 ديسمبر 1992 طبقا للشروط المحددة في المرسوم رقم 2.59.0200 المؤرخ في 26 من شوال 1378 (5 ماي 1959).

المادة الرابعة

تتألف اللجنة المكلفة بعمليات فرز الاصوات من السادة :

عبد الله بوجي ، المفتش العام المكلف بمديرية شؤون الموظفين ، بصفة رئيس ؛

ردى سكو ، رئيس قسم موظفي التعليم الابتدائي ، بصفة عضو ؛

عبد القادر لهمامي ، رئيس قسم الموظفين الإداريين والمعاشات ، بصفة عضو.

وحرر بالرباط في 21 من ربيع الآخر 1413 (19 اكتوبر 1992).

الامضاء : الدكتور الطيب الشكيلي.

وزارة التجارة الخارجية والاستثمارات الخارجية والسياحة

قرار لوزير التجارة الخارجية والاستثمارات الخارجية والسياحة رقم 1589.92 صادر في 9 ربيع الآخر 1413 (7 أكتوبر 1992) بانتخاب ممثلي الموظفين المدعوين للاجتماع لمدة ست (6) سنوات ابتداء من اليوم الأول للمدة التشريعية المقبلة في حظيرة اللجان الادارية المتساوية الاعضاء المختصة إزاء موظفي وزارة التجارة الخارجية والاستثمارات الخارجية والسياحة (قطاع السياحة).

وزير التجارة الخارجية والاستثمارات الخارجية والسياحة ،

بناء على القرار رقم 648.87 الصادر في 9 رجب 1407 (10 مارس 1987) بتعديل القرار رقم 755.86 بتاريخ 16 أبريل 1986 بتتميم القرار رقم 535.73 (27 أبريل 1973) بإحداث وتأليف اللجان الادارية المتساوية الاعضاء المختصة إزاء الموظفين التابعين لوزارة السياحة،

قرر ما يلي :

المادة الأولى

يجري يوم فاتح ديسمبر 1992 انتخاب ممثلي الموظفين المدعوين للاجتماع لمدة ست (6) سنوات ابتداء من اليوم الاول للمدة التشريعية المقبلة في حظيرة اللجان الادارية المتساوية الاعضاء المختصة إزاء موظفي وزارة التجارة الخارجية والاستثمارات الخارجية والسياحة (قطاع السياحة).

المادة الثانية

توضع لوائح متباينة لكل لجنة من اللجن المبينة بعده :

اللجنة الاولى : المتصرفون المساعدون.
اللجنة الثانية : الكتاب والكتاب الممتازون.
اللجنة الثالثة : أعوان التنفيذ.
اللجنة الرابعة : الاعوان العموميون.
اللجنة الخامسة : أعوان الخدمة.
اللجنة السادسة : المحررون والمحررون الممتازون.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

اللجنة السابعة : المهندسون والمهندسون المعماريون.
اللجنة الثامنة : المفتشون الاقليميون الرؤساء للسياحة.
اللجنة التاسعة : المفتشون الاقليميون للسياحة.
اللجنة العاشرة : مفتشو السياحة.
اللجنة الحادية عشرة : المراقبون.
اللجنة الثانية عشرة : أعوان الاستقبال والمنشطون.
اللجنة الثالثة عشرة : الاساتذة المساعدون.

وتتضمن هذه اللوائح وجوبا عن كل لجنة مطابقة لها أسماء موظفين اثنين من الدرجات المكونة لكل لجنة ما عدا بالنسبة للجان رقم 10 و 11 حيث يرتفع هذا العدد من اثنين إلى أربعة.

ويجب أن تتضمن هذه اللوائح المدعمة بطلبات يضعها ويوقع عليها المرشحون اسم المرشح المؤهل لتمثيلها في العمليات الانتخابية وينعين إيداعها بمصلحة الموظفين بهذه الوزارة (قطاع السياحة) قبل يوم 9 نوفمبر 1992 وهو آخر أجل.

المادة الثالثة

يجري فرز الاصوات يوم 9 ديسمبر 1992 طبق الشروط المحددة في المرسوم رقم 2.59.0200 المؤرخ في 26 من شوال 1378 (5 ماي 1959).

المادة الرابعة

تتألف لجنة فرز الاصوات من السادة :
الرئيس : السيد عمر الريحاني ؛
العضوان : السيدان حسن لحلو ومحمد الدريوش.

المادة الخامسة

ينشر هذا القرار بالجريدة الرسمية.

وحرر بالرباط في 9 ربيع الآخر 1413 (7 أكتوبر 1992).
الامضاء : حسن أبو أيوب.

الوزارة المنتدبة لدى الوزير الأول
المكلفة بالشؤون الاقتصادية والاجتماعية

قرار للوزير المنتدب لدى الوزير الأول المكلف بالشؤون الاقتصادية والاجتماعية رقم 1597.92 صادر في 11 من ربيع الآخر 1413 (9 أكتوبر 1992) بإحداث وتأليف اللجان الادارية المتساوية الأعضاء المختصة إزاء موظفي الوزارة المنتدبة لدى الوزير الأول المكلفة بالشؤون الاقتصادية والاجتماعية.

الوزير المنتدب لدى الوزير الأول المكلف بالشؤون الاقتصادية والاجتماعية ،

بمقتضى الظهير الشريف رقم 1.58.008 الصادر في 4 شعبان 1377 (24 فبراير 1958) بمثابة النظام الاساسي العام للوظيفة العمومية ؛

وعلى المرسوم 2.59.0200 الصادر في 26 من شوال 1378 (5 ماي 1959) بتطبيق الفصل 11 من الظهير الشريف بمثابة النظام الأساسي العام للوظيفة العمومية بشأن اللجان الادارية المتساوية الاعضاء ؛

وعلى الأنظمة الأساسية المتعلقة بأسلاك الادارة المركزية والاطر المشتركة بين الوزارات ،

قرر ما يلي :

المادة الأولى

تحدث بالوزارة المنتدبة لدى الوزير الأول المكلفة بالشؤون الاقتصادية والاجتماعية لجان إدارية متساوية الأعضاء مختصة إزاء الاطر والدرجات الخاصة بها والمبينة بعده :

اللجنة رقم 1 : اطار مهندسي الدولة.
اللجنة رقم 2 : اطار مهندسي التطبيق.
اللجنة رقم 3 : اطار الاعلاميين.
اللجنة رقم 4 : اطار المتصرفين المساعدين.
اللجنة رقم 5 : اطار المحررين.
اللجنة رقم 6 : هيئة التقنيين المشتركة بين الوزارات.
اللجنة رقم 7 : اطار الكتاب.
اللجنة رقم 8 : اطار اعوان التنفيذ.
اللجنة رقم 9 : اطار اعوان الخدمة.
اللجنة رقم 10 : اطار الاعوان العموميين.

المادة الثانية

يحدد تأليف اللجان المذكورة في المادة الأولى كما يلي :

بيان اللجان (الاطر والدرجات)	ممثلو الادارة		ممثلو الموظفين	
	الاعضاء الرسميون	الاعضاء النواب	الاعضاء الرسميون	الاعضاء النواب
اللجنة رقم 1 : إطار مهندسي الدولة :				
– مهندسو الدولة من الدرجة الممتازة	–	–	–	–
– مهندسو الدولة من الدرجة الأولى	1	1	1	1
اللجنة رقم 2 : إطار مهندسي التطبيق :				
– مهندسو التطبيق من الدرجة الممتازة	–	–	–	–
– مهندسو التطبيق من الدرجة الأولى	–	–	–	–
اللجنة رقم 3 : إطار الاعلاميين	–	–	–	–
اللجنة رقم 4 : إطار المتصرفين المساعدين	1	1	1	1

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

بيان اللجان (الأطر والدرجات)	ممثلو الادارة		ممثلو الموظفين	
	الاعضاء الرسميون	الاعضاء النواب	الاعضاء الرسميون	الاعضاء النواب
اللجنة رقم 5 : إطار المحررين :				
– درجة المحررين الممتازين	–	–	–	–
– درجة المحررين	–	–	–	–
اللجنة رقم 6 : هيئة التقنيين المشتركة بين الوزارات :				
– درجة التقنيين الممتازين	–	–	–	–
– التقنيون من الدرجة الأولى	–	–	–	–
– التقنيون من الدرجة الثانية	1	1	1	1
اللجنة رقم 7 : إطار الكتاب :				
– درجة الكتاب الممتازين	1	1	1	1
– درجة الكتاب	1	1	1	1
اللجنة رقم 8 : إطار أعوان التنفيذ :				
– درجة أعوان التنفيذ الممتازين	–	–	–	–
– درجة أعوان التنفيذ	1	1	1	1
اللجنة رقم 9 : إطار أعوان الخدمة :				
– درجة أعوان الخدمة الممتازين	1	1	1	1
– درجة أعوان الخدمة	1	1	1	1
اللجنة رقم 10 : إطار الاعوان العموميين :				
– درجة الاعوان العموميين خارج الصنف	–	–	–	–
– درجة الاعوان العموميين من الصنف الأول	1	1	1	1
– درجة الاعوان العموميين من الصنف الثاني	1	1	1	1
– درجة الاعوان العموميين من الصنف الثالث	1	1	1	1
– درجة الاعوان العموميين من الصنف الرابع	1	1	1	1

المادة الثالثة. ـ ينشر هذا القرار بالجريدة الرسمية.

وحرر بالرباط في 11 من ربيع الآخر 1413 (9 أكتوبر 1992).

الامضاء : محمد المدغري العلوي.

قرار للوزير المنتدب لدى الوزير الأول المكلف بالشؤون الاقتصادية والاجتماعية رقم 1598.92 صادر في 11 من ربيع الآخر 1413 (9 أكتوبر 1992) بشأن انتخاب ممثلي الموظفين المدعوين للاجتماع في حظيرة اللجان الادارية المتساوية الأعضاء المختصة إزاء موظفي الوزارة المنتدبة لدى الوزير الأول المكلفة بالشؤون الاقتصادية والاجتماعية.

الوزير المنتدب لدى الوزير الأول المكلف بالشؤون الاقتصادية والاجتماعية ،

بناء على المرسوم رقم 2.59.0200 الصادر في 26 من شوال 1378 (5 ماي 1959) المطبق بموجبه بخصوص اللجان الادارية المتساوية الأعضاء ، الفصل 11 من الظهير الشريف الصادر بمثابة النظام الأساسي العام للوظيفة العمومية ، حسبما وقع تغييره وتتميمه ؛

وعلى القرار رقم 1597.92 الصادر في 11 من ربيع الآخر 1413 (9 أكتوبر 1992) بإحداث وتأليف اللجان الادارية المتساوية الأعضاء المختصة إزاء موظفي الوزارة المنتدبة لدى الوزير الأول المكلفة بالشؤون الاقتصادية والاجتماعية ،

قرر ما يلي :

المادة الأولى

يجري يوم فاتح ديسمبر 1992 انتخاب ممثلي الموظفين المدعوين للاجتماع في حظيرة اللجان الادارية المتساوية الأعضاء المختصة إزاء موظفي الوزارة المنتدبة لدى الوزير الأول المكلفة بالشؤون الاقتصادية والاجتماعية.

المادة الثانية

توضع لوائح متباينة للمرشحين لكل لجنة من اللجن المبينة بعده :

اللجنة رقم 1 : اطار مهندسي الدولة :
مهندسو الدولة من الدرجة الأولى.

اللجنة رقم 4 : اطار المتصرفين المساعدين.

اللجنة رقم 6 : هيئة التقنيين المشتركة بين الوزارات :
التقنيون من الدرجة الثانية.

اللجنة رقم 7 : اطار الكتاب :
درجة الكتاب الممتازين ؛
درجة الكتاب.

bomaroc.com

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

اللجنة رقم 8 : اطار أعوان التنفيذ :
درجة أعوان التنفيذ.
اللجنة رقم 9 : اطار أعوان الخدمة :
درجة أعوان الخدمة الممتازين ؛
درجة أعوان الخدمة.
اللجنة رقم 10 : اطار الأعوان العموميين :
درجة الأعوان العموميين من الصنف الأول ؛
درجة الأعوان العموميين من الصنف الثاني ؛
درجة الأعوان العموميين من الصنف الثالث ؛
درجة الأعوان العموميين من الصنف الرابع.

وتتضمن هذه اللوائح وجوبا عن كل درجة مطابقة لها اسمين لموظفين من الدرجات المكونة لكل لجنة.

ويجب أن تودع هذه اللوائح المتضمنة اسم المرشح المؤهل لتمثيلها في العمليات الانتخابية والمدعمة بطلبات للترشيح يحررها ويوقع عليها المرشحون بالوزارة المنتدبة لدى الوزير الأول المكلفة بالشؤون الاقتصادية والاجتماعية يوم 10 نوفمبر 1992 وهو آخر أجل.

المادة الثالثة

تجري عملية فرز الأصوات يوم 9 ديسمبر 1992 طبقا للشروط المحددة في المرسوم رقم 2.59.0200 المؤرخ في 26 من شوال 1378 (5 ماي 1959).

المادة الرابعة

تتألف اللجنة المكلفة بعملية فرز الأصوات من السادة :
الرئيس : السيد لعزيز بلعزيز ؛
العضوان : السيدان عبد القادر الوزاني ومحمد اولحيان.

وحرر بالرباط في 11 من ربيع الآخر 1413 (9 أكتوبر 1992).

الامضاء : محمد المدغري العلوي.

الوزارة الأولى
(ادارة الدفاع الوطني)

قرار للوزير الاول رقم 3.95.92 صادر في 16 من ربيع الآخر 1413 (14 أكتوبر 1992) بإحداث وتأليف اللجان الادارية المتساوية الأعضاء المختصة إزاء موظفي ادارة الدفاع الوطني.

الوزير الاول ،

بمقتضى الظهير الشريف رقم 1.58.008 الصادر في 4 شعبان 1377 (24 فبراير 1958) بمثابة النظام الاساسي العام للوظيفة العمومية ؛

وبناء على المرسوم رقم 2.59.0200 الصادر في 26 من شوال 1378 (5 ماي 1959) بتطبيق الفصل 11 من الظهير الشريف بمثابة النظام الاساسي العام للوظيفة العمومية بشأن اللجان الادارية المتساوية الاعضاء ؛

وعلى المرسوم رقم 2.62.345 الصادر في 25 من صفر 1383 (8 يوليو 1963) بمثابة النظام الاساسي الخاص بأسلاك الادارة المركزية والموظفين المشتركين بالادارات العمومية ، حسبما وقع تغييره وتتميمه ؛

وعلى المرسوم رقم 2.82.668 الصادر في 17 من ربيع الآخر 1405 (9 يناير 1985) في شأن النظام الاساسي الخاص بهيئة المهندسين والمهندسين المعماريين المشتركة بين الوزارات ؛

وعلى المرسوم رقم 2.75.670 الصادر في 11 من شوال 1395 (17 أكتوبر 1975) بمثابة النظام الاساسي الخاص برجال التعليم الباحثين في مؤسسات تكوين الاطر العليا ، حسبما وقع تغييره وتتميمه ؛

وعلى المرسوم رقم 2.77.750 الصادر في 20 من شوال 1397 (4 أكتوبر 1977) بمثابة النظام الاساسي الخاص بهيئة الاعلاميين المشتركة بين الوزارات ؛

وعلى المرسوم رقم 2.86.812 الصادر في 11 من صفر 1408 (6 أكتوبر 1987) بمثابة النظام الاساسي الخاص بهيئة التقنيين المشتركة بين الوزارات ؛

وعلى المرسوم الملكي رقم 682.67 الصادر في 9 رجب 1387 (13 أكتوبر 1967) بمثابة النظام الاساسي الخاص بسلك الاعوان العموميين ،

قرر ما يلي :

المادة الأولى

تحدث بإدارة الدفاع الوطني لجان ادارية متساوية الاعضاء مختصة إزاء الموظفين التابعين لكل درجة أو مجموعة من الدرجات المبينة بعده :

اللجنة الأولى : مهندسو الدولة ومهندسو التطبيق من الدرجتين الأولى والممتازة.
اللجنة الثانية : الاساتذة المساعدون والمساعدون.
اللجنة الثالثة : الاعلاميون المختصون والاعلاميون.
اللجنة الرابعة : المتصرفون المساعدون.
اللجنة الخامسة : المحررون الممتازون والمحررون.
اللجنة السادسة : الكتاب الممتازون والكتاب.
اللجنة السابعة : اعوان التنفيذ الممتازون وأعوان التنفيذ.
اللجنة الثامنة : أعوان الخدمة الممتازون وأعوان الخدمة.
اللجنة التاسعة : التقنيون من الدرجة الثانية.
اللجنة العاشرة : الاعوان العموميون خارج الصنف والصنف الاول والصنف الثاني والصنف الثالث والصنف الرابع.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

المادة الثانية. ـ يحدث تأليف اللجان المذكورة في المادة الاولى كما يلي :

بيان اللجان (الاسلاك والدرجات)	ممثلو الموظفين		ممثلو الادارة	
	الاعضاء الرسميون	الاعضاء النواب	الاعضاء الرسميون	الاعضاء النواب
اللجنة الاولى :				
مهندسون الدولة ومهندسو التطبيق من الدرجتين الأولى والممتازة	2	2	2	2
للجنة الثانية :				
الأساتذة المساعدون والمساعدون	2	2	2	2
اللجنة الثالثة :				
الاعلاميون المختصون والاعلاميون	1	1	1	1
اللجنة الرابعة :				
المتصرفون المساعدون	2	2	2	2
اللجنة الخامسة :				
المحررون الممتازون والمحررون	2	2	2	2
اللجنة السادسة :				
الكتاب الممتازون والكتاب	2	2	2	2
اللجنة السابعة :				
اعوان التنفيذ الممتازون واعوان التنفيذ	2	2	2	2
اللجنة الثامنة :				
اعوان الخدمة الممتازون واعوان الخدمة	2	2	2	2
اللجنة التاسعة :				
التقنيون من الدرجة الثانية	1	1	1	1
اللجنة العاشرة :				
الاعوان العموميون خارج الصنف	2	2	2	2
الاعوان العموميون من الصنف الاول	2	2	2	2
الاعوان العموميون من الصنف الثاني	1	1	1	1
الاعوان العموميون من الصنف الثالث	2	2	2	2
الاعوان العموميون من الصنف الرابع	2	2	2	2

المادة الثالثة. ـ ينشر هذا القرار بالجريدة الرسمية.

وحرر بالرباط في 16 من ربيع الآخر 1413 (14 أكتوبر 1992).

الامضاء : محمد كريم العمراني.

قرار للوزير الاول رقم 3.96.92 صادر في 16 من ربيع الآخر 1413 (14 أكتوبر 1992) بانتخاب ممثلي الموظفين المدعوين للاجتماع في حظيرة اللجان الادارية المتساوية الأعضاء المختصة إزاء موظفي ادارة الدفاع الوطني.

الوزير الأول ،

بناء على القرار رقم 3.95.92 الصادر في 16 من ربيع الآخر 1413 (14 أكتوبر 1992) بإحداث وتأليف اللجان الادارية المتساوية الاعضاء المختصة إزاء موظفي إدارة الدفاع الوطني،

قرر ما يلي :

المادة الأولى

يجرى يوم فاتح ديسمبر 1992 انتخاب ممثلي الموظفين المدعوين للاجتماع لمدة ست (6) سنوات في حظيرة اللجان الادارية المتساوية الاعضاء المختصة إزاء موظفي ادارة الدفاع الوطني ابتداء من بداية مدة النيابة التشريعية المقبلة.

المادة الثانية

توضع لوائح متباينة لكل لجنة من اللجن المبينة بعده :

اللجنة الاولى : مهندسو الدولة ومهندسو التطبيق.

اللجنة الثانية : الاساتذة المساعدون والمساعدون.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

اللجنة الثالثة : الاعلاميون المختصون والاعلاميون.
اللجنة الرابعة : المتصرفون المساعدون.
اللجنة الخامسة : المحررون الممتازون والمحررون.
اللجنة السادسة : الكتاب الممتازون والكتاب.
اللجنة السابعة : أعوان التنفيذ الممتازون وأعوان التنفيذ.
اللجنة الثامنة : أعوان الخدمة الممتازون وأعوان الخدمة.
اللجنة التاسعة : التقنيون من الدرجة الثانية.
اللجنة العاشرة : الاعوان العموميون خارج الصنف والصنف الاول والصنف الثاني والصنف الثالث والصنف الرابع.

ويجب أن تتضمن هذه اللوائح المدعمة بطلبات يضعها ويوقع عليها المرشحون ، اسم المرشح المؤهل لتمثيلها في العمليات الانتخابية ويتعين ايداعها بادارة الدفاع الوطني قبل 10 نوفمبر 1992 وهو آخر أجل.

المادة الثالثة

يجرى فرز الاصوات يوم 10 ديسمبر 1992 طبق الشروط المحددة في المرسوم رقم 2.59.0200 المؤرخ في 26 من شوال 1378 (5 ماي 1959).

المادة الرابعة

تتألف لجنة فرز الاصوات من السادة :
الرئيس : السيد محمد لخضر ؛
العضوان : السيد سيدي بوبكر الناصري والسيد محمد واشلو.

المادة الخامسة

ينشر هذا القرار بالجريدة الرسمية.

وحرر بالرباط في 16 من ربيع الآخر 1413 (14 أكتوبر 1992).

الامضاء : محمد كريم العمراني.

bomaroc.com

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.